جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: دراسات مغاربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستير في العلوم السياسية

بعنـوان:

العلاقات الجزائرية المغربية و أثرها على الاستقرار و التنمية

من إعداد:

– رحماني نوال

تحت إشراف الأستاذ:

– موكيل عبد السلام

أعضاء اللجنة المناقشة :

- بن زايد أمحمد ..... رئيسا
- موكيل عبد السلام..... مشرفا ومقررا
- عتيق الشيخ..... عضو مناقش

السنة الجامعية

2015-2014

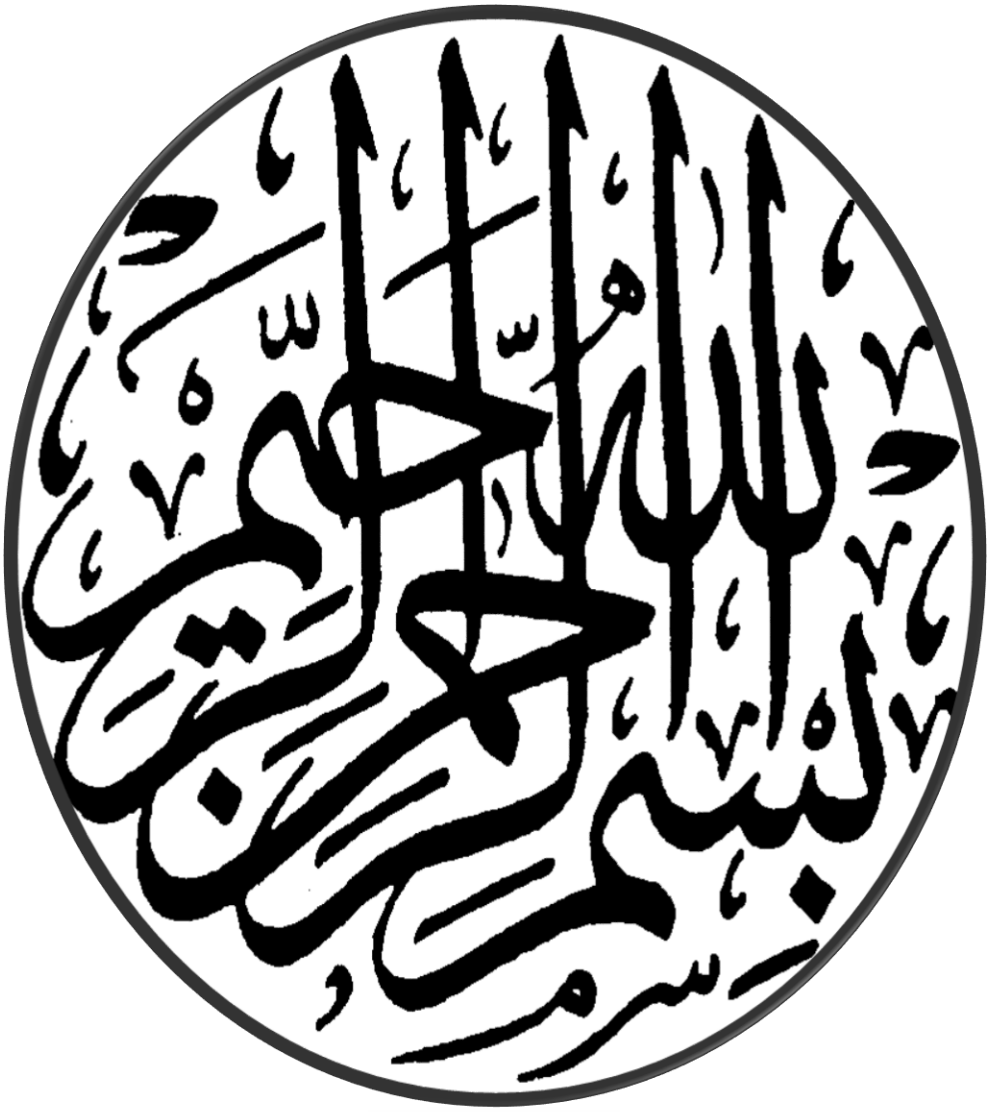
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

الشكر لله الذي عبدناه حبا وطاعة وخوفا، فوفقنا في إنجاز هذا العمل وأنار لنا طريق العلم و المعرفة وعلمنا ما لم نعلم.

نتوجه بالشكر الخالص والخاص للأستاذ المشرف على كل ما قدمه لنا فترة إنجاز المذكرة من توجهات و توصيات والذي كان له الفضل الكبير في إتمام هذه المذكرة.

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا الإطلاع على هذه المذكرة.

كما نشكر أيضا أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

ونرجو أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا فإن أصبنا فمن الله تعالى وإن أخطأنا فمن أنفسنا.

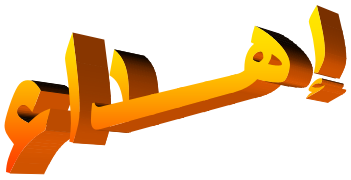

بسم الله الرحمن الرحيم

"ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرها ووضعته كرها وحمله وفصاله ثلاثون شهرا حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين ".

صدق الله العظيم.

إلى من يلج قلبي بذكره، ويعجز اللسان عن إحصاء نعمه إلهي ومولاي.

إلى من أشرقت النفس برسالته واستنارت بهدية، رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم.

إلي من رزقني الله بحبهما وعطفهما وحنانهما وأعجز عن رد جميلهما إلى من ساعداني على تخطي العقبات وتجاوز المحن، أمي و أبي الحبيبين الذين ما لدي في الوجود فهما شمعة قلبي.

إلى من كانوا ولا يزالون خير مدد و الذين شاركوني الأفراح والأحزان

و نبراس طريقي إخوتي و إلى كل العائلة الكريمة من صغيرها إلى كبيرها.

إلى كل الصديقات والأصدقاء الذين ساندوني من بعيد أو قريب.

إلى من أمدني بإنهاء هذا العمل أستاذنا المشرف.

إلى كل من نسيهم القلم ولم ينساهم القلب.

مقدمـــــة

مقدمـة

تشهد الساحة الدولية في وقتنا الحاضر تفاعلات دولية هامة تمثلت في توترات ونزاعات في العلاقات وبأخص العلاقات الجزائرية المغربية التي لا تعود إلى وقتنا الراهن ,و التي ساءت كثيرا مع مجيء الاستعمار وازدادت سوءا مع رحيله واستقطاب مناطق نفوذ من طرف القوى الكبرى في منطقة المغرب العربي ، و الذي يتميز بأهمية اقتصادية جغرافية ثقافية، وحضارية التي تعتبر مجالا حيويا هاما، باعتبارها مكانا لإلقاء الحضارات والمصالح المشتركة والتبادلات التجارية، في الوقت نفسه.

وتجدر الإشارة إلى منطقة المغرب العربي على وجه العموم و الجزائر و المغرب الأقصى على وجه الخصوص عرفت نوع من الأزمات المتعاقبة على مرور الزمن تعتبر فرنسا من أولى القوى الكبرى التي تسعى إلى بسط نفوذها في المغرب العربي متبعة في ذلك استراتجيات متعددة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، وذلك لفرض سيطرتها عليها خاصة في الفترة الأخيرة، حيث غيرت من خططها القديمة كالاستعمار المباشر إلى إتباع سياسات ذات طابع مرن، وقد تم تحديد فترة ما بعد الحرب الباردة التي تنطلق من مطلع التسعينات لكونها تجسد جوهر موضوع الدراسة.

وبحكم الخصوصيات الإستراتيجية التي تميزت بها هذه الفترة في بدء التحالفات والحوارات بين الشرق والغرب حيث أفرزت هذه المعطيات الجديدة لمرحلة بروز مؤشرات التنافس الدولي على المستوى الإفريقي عامة وعلى مستوى الشمال الإفريقي خاصة، وذلك لتواجد مراكز النفوذ والمصالح الإقليمية بمختلف أبعادها، وهذا ما يشير إلى تفاعل العلاقات بين فرنسا كطرف دولي في هذه العلاقة وتمسكها بالمغرب العربي خصوصا وأنه من المعروف أن هذه المنطقة تعرف تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية على المستوى الداخلي كان لها انعكاس على الصعيد الدولي.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في إطار التنافس بين القوى الرأسمالية الكبرى حول مناطق المغرب العربي النفوذ حيث سعت هذه الدول هي الأخرى إلى لعب دور فعال بالمنطقة بحكم مكانتها العالمية، وذلك عن طريق تبني إستراتيجيات جديدة هادفة بها إلى تحقيق مصالحها في هذه المناطق .

أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1-الأهمية العلمية:

-دراسة وتحليل الظاهرة التنازعية في العلاقات الدولية من خلال اطلاع على مختلف المقاربة النظرية و التفسير لهذه الظاهرة .

-دراسة مستويات التحليل في العلاقات الدولية من خلال تأثيرات البيئة الداخلية و الخارجية .

-تحليل مختلف المتغيرات الفاعلة في إدارة العلاقات بين الدولتين الجزائر و المغرب .

2-الأهمية العملية :

-الوقوف على العوامل الفاعلة في تطوير النمط النزاعي للعلاقات بين الدولتين ,ومحاولة تفاديها مما قد يكرس تفعيل التجربة الاتحادية المغاربية .

-إيجاد حلول الأزمة المتجددة التي تميز التاريخ العلاقات بين الدولتين.

-الجزائر والمغرب هما دولتين محوريتين في المنطقة المغاربية ,وفهم طبيعة العلاقة بينهما مما يؤدي إلى فهم العلاقات السياسية في المنطقة .

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى

-إبراز أهم العوامل التي تؤدي إلى تفعيل و تشكيل النمط النزاعي في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية .

-تحليل الدوافع في السياسات الجزائرية المغربية بالنظر إلى ملف غلق الحدود وكذلك تجاوب مع التسوية الأممية لإقليم الصحراء .

مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لموضوع العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على الاستقرار و التنمية في منطقة المغرب العربي إلى اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية.

- **المبررات الموضوعية:**

منذ الاستعمار أو حتى قبله ، عرف المغرب العربي عدة تطورات وتغيرات وتوترات على جميع الأصعدة، الأمر الذي جعل منه ميدانا هاما للدراسات الأكاديمية التي تحاول فحص هذه الديناميكية الجديدة، كما تتبلور أهمية هذا البحث في كون السمة الأكثر بروزا في العلاقات الدولية الحالية هي ظاهرة التكتل والاندماج و الاتحاد و النزاع لمواجهة تحديات العولمة والاستقرار السياسي والاقتصاد العالمي الجديد، وعليه فإن هذه دراسة بمختلف جوانبها تستمد أهميتها من ثقل الواقع الدولي من خلال تقديم اطر وآليات لتفعيل إتحاد المغرب العربي من جهة وضبط العلاقات الجزائرية المغربة من جهة ومعضلة الصحراء الغربية من جهة أخرى .

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة هامة في الاستراتيجيات الغربية بحيث تعرف الكثير من التحديات الخارجية في ظل التغيرات الدولية، وبهذه الدراسة سنحاول معرفة البناءات الإستراتيجية المستهدفة للمغرب العربي والتي أصبحت تهدد

كيانه وهويته وهذا بعد ما أصبح عالم اليوم يعيش ما يعرف بالاستقرار ، مع تقديم الآليات الكفيلة للحد من هذا المد الغربي.

- **المبررات الذاتية:**

- يتميز هذا البحث في كونه إسهام علمي أكاديمي خص منطقة المغرب العربي ليساهم في إثراء المكتبة الجامعية، حيث كانت هذه الدراسات لفترة معينة حكرا على الأجانب مما يفرض على القارئ تصورات أحادية الجانب، ولإزالة هذا الإشكال تناولنا هذا الموضوع.

- الاهتمام بهذه المنطقة نظرا للانتماء لها كون أن "الجزائر" دولة محورية في منطقة المغرب العربي.

أدبيات الدراسة:

عند دراسة موضوعنا لاحظنا أن هذا الموضوع قد درس من طرف العديد من الباحثين والمفكرين نذكر على سبيل المثال:

- عمار بن خروف في كتابه **العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب"**، حيث تعرض إلى تبيان أهم الأزمات والمعارك بإضافة إلى طرحه لمشكل الصحراء الغربية.

أما الدراسات التي قد أكدت أهمية الموضوع هي الدراسات الأكاديمية كمذكرات التخرج أهمها:

1- محامي كريمة، "الدور الإقليمي للجزائر في المغرب العربي من 2000 إلى 2013"، مذكرة ماستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر (2012-2013).

2- مصطفى صايج ، " تطور العلاقات الجزائرية المغربية: دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية".مذكرة ماجيستر. جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية ، 1995-1996.

3- أحمد العايب ، "البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية ، 1993.

4- فاطمة وزان ، " تطور مشكلة الحدود في المغرب العربي : حالة الحدود الشرقية والغربية للجزائر "، مذكرة ماجيستر (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية ، 1998) .

الإشكالية الرئيسية:

إن دراسة العلاقات الجزائرية المغربية في منطقة المغرب العربي تعني محاولة فهم أهم آليات تلك العلاقة من أجل تحقيق أهدافها، والتي لعبت فيها كل من الجزائر والمغرب دورا كبيرا، وهذا ما فرض علينا طرح **الإشكالية التالية:**

فيم تتمثل آليات العلاقات الجزائرية المغربية ؟وما هو تأثير قضية الصحراء الغربية على مسار العلاقات ما بين البلدين و الاتحاد ألمغاربي ؟

التساؤلات الفرعية:

من أجل معالجة الإشكالية المركزية طرحنا التساؤلات الفرعية التالية:

1- كيف يمكن إبراز أهمية المسار العلاقات الجزائرية المغربية وما تأثيرها على منطقة المغرب العربي؟

2-وهل ملف الحدودي الجزائري _المغربي مازالت تتحكم فيه اطر تاريخية أو ما هي نتيجة الرهانات أمنية بين البلدين ؟

3- ما موقع كل من المغرب الأقصى و الجزائر في معضلة الصحراء الغربية, وما هو الدور الذي لعبه التدخل الخارجي في منطقة المغرب العربي؟ وما هي آلياته ؟

4-ولماذا أدى التضارب في المواقف الجزائرية المغربية بشان القضية الصحراء الغربية إلى تدهور العلاقات بينهما على مستويات عدة ؟

الفرضيات:

إن الإجابة على هذه التساؤلات يقتضي طرح مجموعة من الفرضيات الموضوعية التالية:

1- مسار العلاقات الجزائرية المغربية بين مد وجزر وتأثيرها على بقية المجالات .

2-اعتبار كل طرف على حدى انه على حق.

3-تفعيل اتحاد المغرب العربي هو السبيل الأمثل للحد أو امتصاص هذا التوتر والنزاع.

4-كلما زاد تعنت المغرب في قبول قرارات التسوية الأممية لقضية الصحراء الغربية كلما زاد حدة التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية .

مجال الدراسة:

- **المجال الزماني** : تم التركيز في هذا الموضوع على فترة ما بعد الاستعمار **بأخص** فترة ما بين 1961_1972 بإضافة إلى الفترة الراهنة وظهور استراتيجيات جديدة هدفها هي الأخرى بسط السيطرة والنفوذ.

- **المجال المكاني**: تم حصر الدراسة في منطقة المغرب العربي والتركيز أكثر على دولتين وهما: الجزائر، والمغرب الأقصى باعتبارهم أهم دول المغرب العربي بإضافة إلى سبب أللاستقرار.

- **الإطار النظري**:بهدف معالجة موضوع الدراسة اعتمدنا النظريات التالية:

النظرية الواقعية: (réalisme power politics)

سيطرت النظرية الواقعية على الفكر الأكاديمي للعلاقات الدولية وعلى تصورات صانعي السياسة والدبلوماسيين، وذلك منذ فكر ميكافيلي، وتسمى أيضا بمدرسة سياسة القوة الفكرية[1] ولهذه المدرسة ثلاثة مبادئ رئيسية وهي: القوة المصالح، توازن القوى[2].

---

[1]غراهام إيفانس ،جيفري نويهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،موسوعة العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، 2007، ص،490.

[2]عبد العالي،**محاضرات في العلاقات الدولية،للسنة الثالثة تخصص علاقات دولية**، جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-محاضرة منشورة.

وتركز النظرية الواقعية على عاملين أساسيين هما: المصلحة والقوة لدورهما في ديناميكية العلاقات الدولية، وتم الاعتماد على هذه النظرية لإبراز مصالح كل من فرنسا وكذا الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بمختلف جوانبها الاقتصادية، الإستراتيجية، الأمنية، السياسية.

نظرية الألعاب) (game theory) "المباريات"

هي طريقة منهجية رياضية لدراسة صنع القرار غالبا ما تكون في حالات الصراع وتنطلق هذه المنهجية من افتراضات تكمن في كون أن صانعي القرار يتصرفون بطريقة عقلانية، وقد دخلت هذه النظرية من منظورها الرياضي إلى العلاقات الدولية في مجال إدارة النزاعات الدولية;conflict MANAGEMENT وأهم روادها "أناتول رابواربورت" و"توماس شلينخ"، ففي هذا النوع من التحليل من المعتاد تمثيل مشكلة القرار على شكل قيم رقمية للنتائج، وتعتمد على أكثر من فاعل واحد له إستراتجيته الخاصة ب هـ. وتم الاعتماد على هذه النظرية نظرا لتعدد اللاعبين في المنطقة المغاربية، وكل لاعب له إستراتيجيته الخاصة به، وهو ما سنحاول التأكد منه.

- **الإطار المنهجي:** بهدف الوصول إلى نتائج علمية موضعية حول موضوع الدراسة تم الإعتماد على المناهج التالية:

المنهج المقارن:

يركز هذا المنهج على إقامة التناظر أو الاختلاف بين حالتين أو ظاهرتين تحدثان سواء في المجتمع داخليا أو خارجيا.[1]

واعتمدنا عليه في المقارنة بين كل من الجزائر و المغرب ,كما يقوم بتغطية حول منطقة المغرب العربي .

ومختلف التطورات التي حدثت على السياستين مع إبراز أهم العوامل التي ساهمت في ذلك التحول.

المنهج التاريخي:

يهتم هذا المنهج بدراسة المجتمع الإنساني من خلال تسجيل تاريخه وحضارته وثقافته والأحداث الاجتماعية فيه، ولما كان الباحث هو الذي يستخدم هذا المنهج فإنه لا يستطيع ملاحظة الأحداث الماضية بنفسه، الأمر الذي يدفعه إلى الاعتماد على الأدلة اللازمة من أقرب المصادر إلى الأحداث التي يتناولها أو يتطرق إليها ويعد هذا المنهج الأنسب في الدراسة وذلك لاحتوائه على سرد الوقائع التاريخية وتقرير الوقائع التي ميزت العلاقات الدولية أو ما بين البلدين سوى قبل الدراسة أو أثنائها , والمنهج التاريخي يعتبر من أقدم المناهج المعتمد عليها في حقل الدراسات الدولية , ومن مزياه انه يساعد على فهم أعمق الاتجاهات الذي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول .

ويذهب الباحث الذي يستخدم هذا المنهج إلى الآليات التاريخية، كالوثائق والمصادر المتعلقة بالحدث، وهذا ما اعتمدناه على دراستنا للتاريخ الاستعماري قبل وبعد وآليات المنهج التاريخي تتمحور في المصادر الأولية :السجلات والوثائق الرسمية، السجلات المصورة، والكتب[2] ,وذلك من أجل التدقيق والتمحيص.

---

[1] معن خليل عمر، **مناهج البحث العلمي في علم الاجتماع**،الأردن :دار الشروق للنشر والتوزيع, 1997، ص159.

[2] معين خليل عمر , **المرجع نفسه** ، ص 145.

المنهج دراسة حالة :

يهتم منهج دراسة الحالة بجمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة فردية كانت أم مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها .

المنهج المرتبط بمستويات التحليل :

المعتمد في الإطار النظري لهذه الدراسة,أي التركيز على مجمل المستويات التحليل المتعلقة بالنزاعات الدولية .

الجزائر :

و تعرف بالجمهورية الديمقراطية الشعبية ,و هي اكبر بلد إفريقي عربي من حيث المساحة و العاشر عالمي,وتقع شمال إفريقيا وهي العضو المؤسس لاتحاد المغربي وتلقب ببلد المليون و نصف شهيد ,و الدين الرسمي للدولة الجزائرية هو الإسلام "[1]

المغرب العربي:

مصطلح عربي يترجم على أنه الغرب أو بلاد الغروب تاريخيا، وأطلق أول مرة على تلك الأقاليم الواقعة غرب وادي النيل حتى الساحل الأطلسي لشمال إفريقيا، وفي سياق النظام الدولي الحديث يعطي هذا التعريف الشامل خمس دول: الجزائر- ليبيا- تونس- المغرب وموريتانيا.

المغرب الأقصى:

هو بلد عربي يقع شمال قارة إفريقيا ,عاصمته الرباط وهو عضو بالاتحاد المغربي منذ 1989 وهي الدولة الوحيدة التي ليست عضو باتحاد الإفريقي حيث تم انسحابها بسبب رفضها الاعتراف بسيادتها على الصحراء الغربية .

صعوبات الدراسة:

إن كل بحث أكاديمي لا يخلو من صعوبات يتلقاها الباحث في دراسته، ولعل أهم الصعوبات التي واجهتنا هي:

- ندرة المعلومات والكتب داخل المكتبة الجامعية، كما أن المادة المعرفية حول الجزائر موجودة بكثرة، أما بالنسبة للدول الأخرى كالمغرب فقليلة بإضافة إلى التحيز المفكرين والكتاب.
- صعوبة عملية المقارنة نتيجة للتضارب والاختلاف في الآراء بين المفكرين مما يصعب علينا ترتيب المعطيات بدقة والوصول إلى نتائج مرضية.
- جانب السرية الذي يطغى على بعض المعطيات خاصة فيما يتعلق بالنوايا والتي تعرف نوعا من التحفظ.

[1]-الموسوعة الالكترونية، الحرة، الموقع نفسه ص[2].11

- عدم حصولنا على دراسات دقيقة و تحليلية تتناول موضوع العلاقات الجزائرية المغربية في فترات معينة ’لان معظم الدراسات الموجدة كانت تركز على الفترات الممتدة من 1963-1988 .

- صعوبة تناول هذا الموضوع بحياد وتجرد من الذاتية, خاصة وان الموضوع يتناول الجزائر كجزء لا يتجزأ من أطراف النزاع ,حيث يشعر الباحث بالانتماء في القراراته ومواقفه إلى بلده ووطنيته ,ولكن لاستجابة متطلبات البحث العلمي الذي يتطلب النزاهة و الموضوعية و الحياد .

الفصل الأول

مسار العلاقات الجزائرية المغربية

تعتبر العلاقات الجزائرية المغربية بطبيعتها مادة معقدة و مشعبة الجوانب و الأبعاد بشكل لا يعرف حقيقته إلا دراستها عن قرب.

و سنستعرض في هذا الفصل العلاقات الجزائرية المغربية في إطار ملفات هامة، الأول يقتضي مسار هذه العلاقات و الشق الثاني يقتضي دراسة ملف الحدود بين الجزائر و المغرب محاولين بذلك الدخول في حيثيات العلاقة التي ميزت كلا البلدين، أما الشق الثالث سنحاول فيه دراسة العلاقات الجزائرية المغربية في إطار الاتحاد المغاربي، و دراسة مختلف المتغيرات التي ساهمت و لو بجزء في زرع فتيل التوترات رغم محاولات و جهود التسوية من مختلف الأطراف.

المبحث الأول: المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية

يعد تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية مشيد إلى خصوصيات ضاربة جذورها في أعماق التاريخ و من أهم تلك الخصوصيات ذلك الإرث التاريخي المشترك بين الجزائر و المغرب و الذي يقوي و يعزز بحكم الجوار الجغرافي الى حد الذي وقع في بعض الفترات التاريخية و صارت مكونات المنطقة المغاربية بصفة عامة شكل سياسة منسجمة بحيث لم يكن آنذاك أي معنى للنزاع الحدودي، ولكن بعد استقلال الجزائر كان من المفروض أن تتحقق طموحات و آمال الشعوب المغاربية للعيش في فسحة الرجاء دون حدود أو حواجز. غير أن الملك المغربي قام بالقضاء على طموحات الشعوب و آمالها عندما دخل في حرب مع الجزائر مما أدى إلى توليد مشاكل سياسية أخرى و خلق صراع جديد يعرف بالصحراء الغربية.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية المغربية

الجزائر و المغرب الأقصى دولتان لا حواجز طبيعية تفصل بينهما حيث كانا يخضعان لحكم دولة واحدة و هي دولة الموحدين 1146 – 1296 [1].

و لعدة أسباب انقسمت دولة الموحدين إلى ثلاث دويلات و هي :

1- الدولة الحفصية في تونس (المغرب الأدنى) و شرق المغرب الأوسط، و مركزها مدينة تونس 1226 -1347 م .

2- الدولة العبداوية أو الزيانية 1235 – 1554 م: في وسط و غرب المغرب الأوسط مركزها مدينة تلمسان.

3- الدولة المرينية في المغرب الأقصى، 1248 و كان مركزها فاس .

و كانت هذه الدويلات الثلاث تريد أن تسيطر و تبسط نفوذها على كامل المناطق المغربية، و تمكنت بالفعل الدولة المرينية التي سعت من 1258 – 1358 م إلى توحيد المغرب بالقضاء على الدولتين الحفصية و الزيانية لكنها سرعان ما تراجعت قوتها نتيجة لتمرد الأمراء على السلطة المركزية [2].

أما فيما يخص العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة، فكانت المغرب من دول المغرب العربي التي وصلها صدى ثورة أول نوفمبر الجزائرية التي اندلعت عام 1954 م لعدة اعتبارات أولها قرب المسافة بينها و بين الجزائر، إلى جانب التاريخ المشترك من لغة و دين و كذلك العادات و التقاليد الواحدة التي تجمع بين الشعبين الشقيقين و بالتالي أثر اندلا ع الثورة التحريرية في عمق المجتمع المغربي الذي راح حكومة و شعبا يتضامن معها و مع الشعب الجزائري و قد تجلى ذلك في مطالبة السيد أحمد بلا فريج بوضع حد لمجازر المرتكبة ضد الشعب الجزائري ، كما كان للطلاب و الشعب دورا في رفض القرار الذي طبقته فرنسا بقولها أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا [3].

في هذا الإطار كانت سنة 1955 ميلاد الجيش المغربي الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بجبهة التحرير الوطني الذي استفاد من الحصول على الأسلحة التي مكنت من فتح الجبهة الغربية[4].

---

[1] بوجوش عمار، "**التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962**" ، ط1، بيروت: دار المغرب الاسلامي، 1997، ص ص 40-41.

[2] غيلاني السبتي، "علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائري بالمملكة المغربية أثناء ثورة التحرير الجزائرية 1954- 1962"، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ جامعة باتنة، ص 1.

[3] مريم صغير، "**مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 – 1962**"، الجزائر : دار الحكمة، 2010، ص 155.

[4] معمر العايب، "**مؤتمر طنجة المغاربي: دراسة تحليلية تقييمية**"، الجزائر : دار الحكمة ، 2012، ص ص 113 – 114.

حيث أن ثورة 1 نوفمبر 1954 هزت استقرار النظام الاستعماري في المنطقة كلها بشكل جعلته يفقد توازنه، حيث قال المجاهد الطيب الثعالبي:" أن جبهة التحرير الوطني كانت قد نسقت العمل مع المقاومة المغربية لفتح جبهة دفاع مشتركة بين ثوار صالح بن يوسف و جيش التحرير و المقاومة المغربية للتصدي للعدو المشتركة"[1].

و لقد لعب المغرب الأقصى دورا فعالا في التضامن و الاشتراك في المقاومة الجزائرية و ذلك بغية تحقيق الهدف ألا و هو إخراج الاستعمار الفرنسي من كافة الأقطار المغربية، حيث اتصل الوفد الخارجي لقيادة الثورة الجزائرية في مصر أواخر سنة 1954 بقيادة الحركة المغربية بواسطة المجاهد الحسين الكاردي في مهمة ربط الاتصال لمسؤولي المقاومة و التنسيق بين مقومة البلدين و دار موضوع هذا الاجتماع حول مناقشة المخطط الذي تطمح له القيادة الجزائرية.

لقد تنوعت و تعددت العلاقات الجزائرية المغربية و عرفت مراحل مختلفة مابين المد و الجزر، مع العلم أن التطبيع الكامل بين المغرب و الجزائر يمثل شرطا أساسيا من شروط الاتحاد المغربي، و مطلبا دوليا يتفق عليه الموفدون عبر المتوسط و عبر الأطلسي، فبعد أن تعرض الرئيس الجزائري هواري بومدين الى أزمة صحية أدت الى وفاته و حل مكانه الرئيس الشاذلي بن جديد الذي وجد فيه الملك المغربي محاورا يعيد العلاقات الجزائرية المغربية أحسن مما كانت عليه[2].

حيث و بعد الاتفاق خرجوا بنقطتين أساسيتين و هما ترسيم الحدود ضمن معاهدة حسن الجوار في ايفران 1988 و ثانيهما اجتماع العاهل المغربي الى قياديين في جبهة البوليساريو للمرة الأولى في مراكش و ذلك بحضور الرجل الثاني في الجبهة بشير مصطفى السيد، و الذي أسندت له المهام في انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد المغاربي في مراكش 1989 الا أن هذا لم يكتب له الدوام طويلا، و خاصة بعد استقالة الشاذلي بن جديد و أدى ذلك الى خرق هذه العلاقة الثنائية و التعاون الجزائري المغربي مما أحدث أزمة داخلية في البلاد مما أدى الى ظهور جبهة الانقاذ التي اكتسحت الانتخابات البلدية و تعطيل المسار الانتخابي.

و في الوقت الذي بدأ الحوار الجزائري المغربي من نوع آخر على خلفية المسألة الاسلامية المتمثل في طلبات الجزائريين بتسليم المعارضين الاسلاميين في مقدمتهم الناشط عبد الحق لعايدة، و دار على واجهة أخرى حوار بين المؤسسة العسكرية الجزائرية و المعارض الجزائري محمد بوضياف الذي كان يقطن بالقنيطرة المغربية و يدير بها مصنع للبناء، و الذي حرص في مغادرته للمغرب على أن يصبح رئيسا للجزائر، و تأكيده على التسريع في حل أزمة الصحراء الغربية، و لكن لم يحصل على مراده لأنه توفي على اثر إطلاق الرصاص عليه في قاعة الاجتماعات في عنابة عام 1992، و دخلت مرة أخرى العلاقات الجزائرية المغربية في أزمة. و نتيجة لتأزم الأوضاع تورط رعايا من الأصول الجزائرية و المغربية في هجمات فندق أطلس ألنتي في مراكش و كانت بمثابة أزمة انعكست تداعياتها سلبا على العلاقات ما بين البلدين سنة 1994 بحيث فرض المغرب التأشيرة على الرعايا الجزائريين و ردت الجزائر بالمثل و قامت بغلق الحدود البرية في صيف نفس السنة (1994).

بعدها توفي الرئيس محمد بوضياف خلفه الرئيس ليامين زروال [3] و لكن سرعان ما لبث حتى قدم استقالته، و هذا ما

---

[1] **مجلة أول نوفمبر**، المركز الوطني للدراسات و الأبحاث في الحركة الوطنية، عدد 93 – 94 ، ص 90.

[2] وليد عبد الحي ناصيف، "**كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**"، لطبعة 1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،، 2010، ص 89.

[3] صبيحة بخوش، **مرجع سابق**، ص ص 151-152.

خلق نوع من الفراغ المؤسساتي مما فرض على أصحاب القرار إجراء انتخابات رئاسية مبكرة عام 1991 [1]، ليفوز الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة.

توفي الملك حسن الثاني سنة 1999، و انتقل الرئيس بوتفليقة و المنتخب حديثا إلى الرباط بهذه المناسبة، حيث أجرى مكالمة عن مستقبل العلاقات ما بين البلدين و استقبله العاهل المغربي الشاب محمد السادس ببدء عهد جديد مع الجزائر، و نتج عن هذا اللقاء فتح الحدود، غير أن الحادثة في نفس اليوم أسفرت عن مجازر راح ضحيتها 36 مدنيا على يد الجماعة الإسلامية المسلحة و التي تقول أن الجزائر لها قواعد خلفية في المغرب. فأدت هذه الحادثة الى تدمير كل آمال الدولتين و التي كانت معلقة على إعادة تطبيع العلاقة بين الجزائر و المغرب من جديد.

لقد حدثت العديد من المحاولات من بينها توسط مجموعة من رؤساء الدول العربية و حتى الرئيس الفرنسي جاك شيراك من أجل تحسين العلاقة، و كذلك حدوث العديد من اللقاءات ما بين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و العاهل المغربي محمد السادس الا أن جميعها لم تنجح[2].

كما استقبل الملك محمد السادس في باريس في المدة الأخيرة و اعتبر لقاء القاهرة الثاني بين الرئيس الجزائري و العاهل المغربي نوع من التحسن الملحوظ و الذي سينعكس على العلاقات الجزائرية المغربية، ولكن سرعان ما عاد التوتر خاصة عندما أقبل أحد المغاربة باسقاط العلم الجزائري من أعلى القنصلية الجزائرية بالمغرب مما جعل الجزائر تدين بشدة انتهاك مكاتب قنصليتها العامة و استدعت المكلف بالأعمال للمملكة المغربية في الجزائر و المطالبة بتقديم توضيحات مفصلة عن هذا الموضوع.

لقد كتب على العلاقات الجزائرية المغربية توترات و أزمات، فبمجرد ظهور اشارة تنبئ بتحسن هذه العلاقات ، تعود هذه الأخيرة بأزمة مثل الأزمة التي أسفرت عن مشاركة الجزائر في مؤتمر دعم الشعب الصحراوي في أبوجا بنيجيريا و الذي طالبت فيه الجزائر بتوسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل تكلف أكثر بمراقبة حقوق الانسان بالصحراء الغربية [3]. حيث أثار هذا الطلب استقرار المغرب بشكل كبير و الذي يعتبر أن البوليساريو و من ورائه الشعب الصحراوي ليسوا سوى جزء من المغرب، و بهذا انطلق الكثير من المحللين و الذين رأوا أن العلاقات الجزائرية المغربية لم تنجح بعد و ما يحدث بينهما هو مجرد فقاعات في الهواء بحيث أن ملف الحقد و الكراهية متراكمة بين البلدين منذ القدم و تعود الى ما قبل ربع قرن، أي منذ استقلال الجزائر و التي عملت أو سعت الى تحسين ملف الصحراء الغربية و الذي يؤكد بعض المفكرين و المهتمين أو الدارسين للعلاقات الجزائرية المغربية أنها مجرد امتداد لحرب الرمال الحدودية ما بين الجزائر و المغرب[4].

المطلب الثاني: تطور العلاقات الجزائرية المغربية

أثناء دراستنا للعلاقات الجزائرية المغربية لابد من الاشارة بأهم ما شهدته كل من الدولتين من تطورات التي تأتي طبعا

---

[1] وليد عبد الحي ناصيف، **مرجع سابق**، ص 90.

[2] مقال في العلاقات الجزائرية في الرباط، على الرابط: http:// **www.Niopost.Netcontent**, **855**, **02-05-2014**

[3] وليد عبد الحي ناصيف، **مرجع سابق**، ص 91.

[4] محمد رضوان، "**منازعات الحدود في العالم العربي**"، المغرب: إفريقيا الشرق، 1999، ص 39.

كاستجابة للمتغيرات الداخلية من النظام السياسي و المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية، أما الخارجية فهي النظام الدولي و ما مدى تأثير كل هذه المتغيرات على طبيعة هذه العلاقات.

فبالرغم من وجود نوع من التنوع في هذه العلاقات المغاربية التعاونية، فان هناك قدر من عدم التوازن في هذه العلاقات و ما تتضمنه في مجالات مختلفة، أو بعبارة أخرى هناك نوع ما من التركيز المبني على التعامل مع دولة دون اخرى، وفي مجالات مختلفة عن اخرى، و كما هو معروف على أن كلا من البلدين يمشيان الى فضاء عربي اسلامي واحد و هو العالم العربي و الأمة العربية، و وجود روابط مشتركة من لغة و دين، و كلها مجتمعة لا تشجع على التطبيع و حسن الجوار بين البلدين فقط، و انما مشكل أساسا صلبا لأي وحدة اندماجية خالصة[1]، و الغالب على العلاقات الجزائرية المغربية هو سمة الصراع و التنافس و هذا منذ استقلال البلدين، حيث سجلت سنة 1963 نزاع عسكري بسبب قضية الحدود بينهما و هو ما بقي تأثيره الى يومنا هذا و يعود أساس هذا التناقض بين عقل الايمان بالوحدة و العدائية في واقع العلاقات الى النمط السلطوي في شرعية الحكم السائد في كلا البلدين، أما النظام المغربي فهو يشكل استمرار الملكية محورا استراتيجيا تعطى له الأولوية، أما الجزائر و أقله غياب الرئيس بومدين عام 1978، فالثورة مهددة بالفشل اذا كانت ستتوقف عند الحدود المغربية[2].

و لقد رسمت زيارة الملك الحسن الثاني الى الجزائر مع وفده الوزاري لتهنئة الرئيس الجزائري آنذاك أحمد بن بلة و تهنئة الحكومة الجزائرية الأولى بعيد الاستقلال، حيث كانت العلاقة آنذاك تبشر بمستقبل مغاير لما شهدناه طيلة العقود الماضية.

كما عبر الملك حسن الثاني عن أن استقلال الجزائر هو مكمل لاستقلال المغرب و امتداد له، مؤكدا على أن الدعم المغربي للجزائر المستقلة سيكون امتداد لدعمه لقضية تحررها من الاستعمار الفرنسي الذي أسهم فيه المغرب بسخاء حيث أن أهم ما دار في هذه الزيارة من قبل الحسن الثاني مطالبته الرئيس أحمد بن بلة أن ترجع أو تعيد الجزائر التراب الممتد من الحدود الشرقية مع الجزائر و الذي اقتطعته فرنسا من المغرب و ضمته لها. حيث كانت تطلق على الجزائر اسم المقاطعات الفرنسية الثلاث و لم تكن الجزائر تنازع في مغربية هذا الجزء، حيث خرجت هذه الزيارة بالموافقة، و لكن سرعان ما اختل هذا الاتفاق بل لم يدم طويلا و هذا كان بمثابة تمهيد لاندلاع حرب الرمال بين البلدين[3].

لقد شهدت العلاقات الثنائية بين الجزائر و المغرب تطورا ملحوظا بعد الانقلاب الذي أجراه العقيد هواري بومدين و الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير الدفاع في حكومة الرئيس أحمد بن بلة، و أطاح بحكمه، و تأسست نواة الاتحاد المغاربي على البنية الاقتصادية بحيث رسخ الرئيس هواري بومدين فكرة التعاون المغربي و وضعها حلقة أساسية في المؤسسات الاقتصادية، و عرفت خلال هذه الفترة العلاقات الجزائرية المغربية تحسنا واضحا ما جعل الدبلوماسية الجزائرية تتحرك لتقريب الاختلافات أو وجهات النظر بين هذه الدولة و الدول الأخرى، بحيث تجسد هذا من خلال معاهدة ظهرت في لقاء الرئيس الجزائري شاذلي بن جديد و الملك المغربي حسن الثاني في 1983/02/16، اذ أن هذا اللقاء

---

[1] توفيق مدني، "**اتحاد المغرب بين الإحياء و التأجيل، دراسات تاريخية سياسية**"، دمشق: من منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2006، ص 25.

[2] محامي كريمة، "الدور الإقليمي للجزائر في المغرب العربي من 2000 إلى 2013"، مذكرة ماستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر (2012-2013)، ص 42.

[3] **المرجع نفسه**، ص 43.

الجزائر و تونس في 1983/03/19[1]، و لقد تركت هذه المعاهدة المجال مفتوحا للوفاق بين الدول الأخرى و مظاهرها فتح المجال لعودة الاتصال أو الاتفاق، و بالرغم من هذا أن هذا الاتفاق لم يسفر على نتائج محددة بل العكس استمر توتر العلاقات على صعيد المشكلة الرئيسية و هي ما يعرف " بالصحراء الغربية "، أما فيما يخص تقرب تونس فكان هذا بغية وساطة ما بين الجزائر و المغرب، بحيث رأت تونس أن مصلحتها تكمن في التقارب خاصة و أنها في تلك الفترة كانت تعيش مشاكل كثيرة، و تزايد من حدة الصراع الداخلي بالإضافة التهديدات الليبية اتجاهها.

له القيادة الجزائرية من أجل تحرير المغرب العربي، و في هذا المجال اهتم المغاربة في مشاركة الجزائريين من أجل الاستقلال و ذلك في مجال التسليح[2].

كما استطاعت جبهة التحرير الوطني كسب هذا التأييد و الدعم بعد مؤتمر الصومام[*] الذي رسم إستراتيجية للعمل على مستوى الشمال الإفريقي، أما بخصوص موقف المغرب من عملية القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة في الخارج و مساس بسيادتها و كرامتها و كرامة شعبها استدعوا على الفور سفيرها بالعاصمة الفرنسية باريس و هددت رسميا برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية لاهاي في حال عدم إذعان فرنسا لذلك.

أما بالنسبة للسلاح فكانت الجزائر تعاني من قلته بحيث كانت تأتي به بشق الأنفس عبر الحدود الشرقية التونسية و الليبية، و من أهم وسائل تهريب هذه الأسلحة كانت تتم عبر التراب المغربي باستعمال صناديق الخضر و الفواكه بعد تفريغها من الداخل و ملئها بالذخيرة و التمويل كان يتم عن طريق تبرعات المواطنين و شراء من الأسبان و المهربين و من قتل الجنود الفرنسيين، و من خلال هذه المواقف يتضح لنا العلاقة الحميمية و الأخوية التي جمعت بين الطرفين[3].

يعترف محمد يزيد في تقريره المرفوع إلى لجنة التنسيق و التنفيذ في 20 أوت 1957 بأن الوفد الجزائري قد تلقى مساعدة و تضامن أخويا من وفد الاستقلال المغربي سمحت له بالقيام بمهماته الشاقة منذ سنة 1955 [4].

و رغم كل الجهود التي كانت المغرب تبذلها من أجل مساعدة الجزائر للخروج من محنتها إلا أن العلاقات الجزائرية المغربية التي كانت تسودها التفاهم تارة و التوتر تارة أخرى من جراء محاولة إجراء المغرب احتلال مدينة معسكر، تلمسان و وهران لكن جيوشه كانت تسحق كل مرة على يد قوات الدولة الجزائرية[5].

و أثناء محاولة البحث و بالأخص حول نقطة اختطاف الطائرة التي كانت تحمل القادة الجزائريين (وفد جبهة التحرير الوطني) الذي كان بضيافة المغرب تحت رعاية الملك محمد الخامس، ظل هذا اللغز بمثابة ثغرة لكل باحث ، حيث في

---

[1] صبيحة بخوش، "**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية من 1989 الى 2007**"، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2011، ص 149.

[2] عمار بن سلطان،" **الدعم العربي للثورة الجزائرية** "، منشورات المركز الوطني للدراسات و الأبحاث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، ص 90.

[*] **مؤتمر الصومام** : انعقد في 20 أوت 1956 بقريةايفري ايزلاقن بغابة أكفادو في جبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام، و من أهم نتائجه: تقسيم الولايات وخلق جيش نظامي.

[3] عمار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص 91.

[4] مقلاتي عبد القادر، "**العلاقات الجزائرية المغربية في ظل الاستقلالية القطرية**"، الجزائر: دار القصبة، 2011، ص ص 58-59.

[5] الغالي غربي، "**فرنسا و الثورة الجزائرية 54-58**"،الجزائر: دار غرناطة للنشر،ص ص 29-47.

زيارة محمد الخامس الى تونس أراد أن يعطي بعدا مغربيا أساسه التفاهم و التضامن بين دول المغرب في ظل الوحدة و أنه لن يتخلى عن القضية الجزائرية بعد استقلال المغرب[1].

استقبل الملك محمد الخامس بالقصر الملكي الوفد الجزائري المتكون من بوصوف و آخرون ...، و أكد لهم ان المغرب كله حاكما و محكوما مشارك لكم في جهودكم، و توعد بتقديم يد المساعدة و دفع الثمن لشراء الأسلحة. و بالرغم من أن هذه الظروف الملائمة بين الشعبين الا أن حادثة اختطاف الطائرة سببت التوتر بين الطرفين[2].

فأثناء تواجد الوفد الجزائري بالرباط و قبل سفره الى تونس قام بزيارة مقر جريدة " العلم " و كانت هذه الجريدة هي منبر لجبهة التحرير الوطني، بحيث كل الوفد حضر نفسه للسفر على متن الطائرة المغربية "DC 13 " و التي خصصتها الحكومة المغربية للسفر الى تونس في 22 أكتوبر 1956، و أثناء اقتراب الطائرة من الأجواء الجزائرية تعرضت الطائرة لطائرة فرنسية أجبرتها على الهبوط في مطار الدار البيضاء[3].

الا أن هذه العملية كان لها تأثير على علاقة القادة بالمملكة المغربية لأن جل الأسئلة كانت حول منطلق أن عملاء في القصر الملكي أرادوا التخلص من القادة الجزائريين، كما لعب مؤتمر طنجة، أفريل 1958 دورا هاما في تاريخ الثورة الجزائرية و محطة حاسمة في مشروع وحدة المغرب العربي و قد أقرت خلاله الأحزاب المغاربية الرئيسية خطة مشتركة للتضامن مع الجزائر و لبناء وحدة مغاربية، و جعل الأحزاب المغربية تفكر في ربط مصيرها في موقف واحد[4]، خاصة بعد احساس المغاربة بضرورة مواجهة الأخطار الكبرى التي تمس الوحدة والمصير المشترك، و هذا لحكم صدقية الأحداث و مواقف في العصر الحديث اذ تساندت الحركات الوطنية و تضامنت لمواجهة القوة الاستعمارية[5].

المبحث الثاني : أزمة الحدود و تداعياتها

إن مصطلح الحدود في حد ذاته يحيط به العديد من الغموض في معظم المراجع و المعاجم، كما تعد الحدود تعبيرا عن الأمر الجوهري في العلاقات الدولية، ويتعلق الأمر بتحديد أين تنتهي سيادة دولة وأين تبدأ سيادة دولة أخرى، ولهذا تعد اتفاقيات و معاهدات(*) الحدود من أهم الوسائل التي يتم اللجوء إليها لمعرفة حدود سيادة دولة على اقليم معين.

المطلب الأول: ملف النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب "1963-1988"

إن غياب مفهوم الحدود الثابتة في منطقة المغرب العربي أثناء الفترة الاستعمارية أثر كبير على مستقبل علاقات الدول بعد استقلالها[6].

---

[1] مقلاتي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 60.

[2] عمار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص 111.

[3] يحي بوعزيز، **"ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين"**، 37، وهران: دار الغرب، 2004، ص 95.

[4] مقلاتي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص 70-71.

[5] بلاغ من جبهة التحرير، **جريدة المجاهد**، العدد 08، المؤرخ في 15 فيفري 1958، ص 04.

(*) " نقصد بالمعاهدات الحدود هي كل اتفاق مكتوب يبرم بين دولتين متجاورتين من أجل تعيين حدودهم المشتركة ، بحيث يتم وقع القواعد الأساسية وثابتة ومستمرة"

[6] ناظم عبد الواحد الجاسور ، "**إشكالية الحدود في الوطن العربي ، دراسة في الصراعات السياسية و الخلافات الحدودية العربية-العربية**"، عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2001، ص 14.

فالتقسيم السياسي للمغرب العربي وليد التقسيمات الناجمة عن توزيع مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية الكبرى في افريقيا دون مراعاة هذه الأخيرة عوامل جغرافيا الطبيعة أو الخصائص المجتمعات المغاربية المتجاورة مما أدى إلى خلق بؤر للتوتر و النزاع ، وبذلك أصبحت دول المغرب العربي أكثر عرضة للخلافات الحدودية بسبب التلامس المساحي في مناطقها[1].

فيما يخص الجزائر و المغرب و باعتبارهما دولتا القلب في المغرب العربي ، وكذا القطبين الفاعلين و المؤثرين على الاقليم المغاربي فإن النزاع الحدودي أو النقاش في الملف الحدودي كان الأبرز... فالتصور المغربي للحدود كان مستندا لبعض الحجج التاريخية أبرزها : اتفاقية " لالا مغنية " المبرمة بين فرنسا كحكومة و الملك المغربي بتاريخ 18 مارس 1845 . وقد نصت على عدة بنود أهمها[2]:

1- تستمر الحدود على ما كانت عليه في العهد العثماني.

2- تعيين تفصيلي للحدود الإقليمية السياسية بين الجزائر و المغرب انطلاقا من سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى المنطقة المسماة "ثنية الساسي".

3- الإبقاء على الصحراء مشتركة (Sahara région partagée entre les deux pays) وقد تم هنا إبراز التوزيع القبلي لكل من الجزائر و المغرب(*) .

إن المطالب المغربية الرسمية لمسألة تسوية الحدود تعود في تاريخها إلى العهد الاستعماري ، فأثناء الثورة التحريرية الجزائرية ظهر مايسمى بالفكرة المغربية المنطوية تحت أطروحة " الحق التاريخي " التي نادى بها زعيم حزب الاستقلال "علال الفاسي" وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره في نوفمبر 1955، وهو الكتاب الذي يتضمن خريطة المغرب الكبير.

و المغرب كما حدده "علال الفاسي" يضم في أجزاءه : بلاد شنقيط "موريتانيا حاليا" ، بشار و تندوف الخاضعين للدولة الجزائرية –حاليا– و جزء من مالي و السنغال ، بالاضافة إلى سبتة ومليلية — تحت السيادة الاسبانية– وكذا اقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب(**) [3] .

---

[1] Boualem Bougutaia , **Les frontières méridionales de l'Algérie**. Alger : édition, S ; N, E, D, 1981, P 23-24.

[2] Rozef et Eartte, **L'Algérie** : **état Tripolitaine**. Tunis : Edition Bous lamer, 1980, P 19-20.

(*) وزعت القبائل في المغرب هي : المحيا ، بنوكيل ، المنبأ ، وعمرو الصحراء و أولاد سيد الشيخ الغرابة.

الجزائر : أولاد سيد الشيخ الشراقة ، وكل قبائل حميان الجنبة.

(**) ان الاسم المتداول و المعروف للساقية الحمراء ووادي الذهب هو الصحراء الغربية أو الصحراء الاسبانية و قد وردت أول مرة في تقرير الحاكم الاسباني الذي حكم الصحراء أيام أول دخول لاسبانيا SA HA RO ESPANOL هذه التسمية هي اختصار SAGUIA الساقية HAMRA الحمراء RIO DE ORO

[3] اسماعيل معراف غالية ، **الأمم المتحدة والنزاعات الاقليمية** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،1995 ، ص 44.

في هذا الاطار حاول علال الفاسي كزعيم استقلالي في المغرب ابراز وتدعيم مواقفه التي عبر عنها في هذا الكتاب في عدة تصريحات وخطب من أبرزها التي ألقيت يوم الأربعاء 7 مارس 1956 وجاء فيها التالي :"مادام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة ، و الصحاري الاسبانية في الجنوب من تندوف إلى عطار و الأقاصي الجزائرية – المغربية لم تنزع عنها الوصايا ، فاستقلالنا يبقى مبتورا ، وواجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها"(*)[1].

ومن هنا جرت عدة اتصالات بين المملكة المغربية وأعضاء رسميين من الحكومة المؤقتة الجزائرية ، ثم التوصل فيها إلى توقيع بروتوكول سري بين " الملك حسن الثاني" ورئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية "فرحات عباس " في يوم الخميس 06 جويلية 1961 (**) يتضمن أهم الوثائق التي تم التركيز عليها لتدعيم مطالب المغرب التاريخية [2]، على أن يتم تأجيل المفاوضات حول مسألة الحدود التي أن تستقل الجزائر :بحجة محمد الخامس أنه لايريد ضرب المقاومة الجزائرية بخنجر في الظهر[3].

وقد نص هذا الاتفاق السري على مايلي :

1- تؤكد حكومة المغرب مساندتها الغير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الإستقلال ووحدته الوطنية وتدعم بدون تحفظ الحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضات ايفيان.

2- تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا فيما بين القطرين سيجد له حلا في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة[4].

مباشرة و بعد استقلال الجزائر جويلية 1962 ، عاد المغرب ليطرح قضية الحدود من جديد وأصبحت الجزائر دولة مستقلة في وضعية غير مؤكدة وتواجه مأزق أمني آخر – من استعمار فرنسي طمس تاريخها في مدة تقارب 132 سنة إلى دولة مجاورة لديها غايات وسياسات توسعية تصل إلى أقصى الجنوب " Un Etat indépendant dans le statut incertain" . وقد شهدت المنطقة خلال هذه الفترات محاولة مغربية لاحتلال المراكز المتنازع عليها في منطقة "كولومب" ببشار تزامنت معها مواجهات قمعية جزائرية للمظاهرات التي حاول من خلال سكان المنطقة المطالبة للانضمام إلى الإقليم المغربي".

(*)حاول علال الفاسي تسليط الضوء عن هذه القضية في عدة مناسبات حيث أكد في 18 جوان 1956 بطنجة :" أن المغرب سيواصل الكفاح إلى غاية استرجاع كل شبر من أراضيه ...مبررا ذلك بأن الحدود الحقيقية للمغرب تصل إلى السنغال".Rozet et Eartte , Saint Louis ; Op.cit. , P 129

[1] Tony Hodge, Sahara Occidental. Paris : Edition Le Harmattan ; 1987 ; P 113.

(**) ملاحظة : انعقد البروتوكول السري بين المغرب و الحكومة المؤقتة دون موافقة حزب جبهة التحرير الوطني .

[2] محمد رضوان ، "**منازعات الحدود في العالم العربي : مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية** ". الجزائر : افريقيا الشرق ،1999 ، ص 44.

[3] Attilio Gaudio ; **Guerres et paix au Maroc** : **1950–1991** . Paris : Edition Karthala , 1991, P119.

[4] Paul Balta ; **Le Grand Maghreb** , **des l'indépendance à l'an 2000** . Paris : Edition la découverte, 1990, P 202.

(*) اعتبرت المغرب هذا التصرف هو عبارة عن تعبير أهالي المنطقة بالولاء إلى الملك حسن الثاني .

"حرب الرمال : الحرب المباشرة الوحيدة بين المغرب والجزائر".

متحصل عليه من الموقع : http://www.arabic-military.com/montada-f23/topic-t8115.htm بتاريخ 2009/03/24.

وفي ظل هذه الأجواء المتوترة بين البلدين أعاد الملك في الفترة الممتدة بين 13-15 مارس 1963 فتح ملف الحدود(*) إلا أن هذه اللقاءات لم تصل إلى أي نتيجة ، ومن جانبها تحركت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على الصعيد الافريقي حيث وفي تاريخ 28 جوان 1963 صادقت على ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، الذي يقر "بالمحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار ، وطبقا للمبدأ القانوني "Uti Possidetis" الذي ينص على ثبات الحدود وقداستها وبقي موقف المغرب متحفظ.

بعد صدور دستور الجزائر الجديد سنة 1963 ظهر الموقف الرسمي للجزائر في المسألة المتعلقة بالحدود " الجزائر واحدة موحدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب" وبالتالي هدف الشادلي بن جديد بذلك أن هناك تغيير في بنود الاتفاق السري الذي اعتبره غير رسمي سواء على المستوى الدبلوماسي أو المستوى الدولي (استند في ذلك للمفهوم القانوني Rebus sic stantibu) ، فكان هذا ضربا للمطامع المغربية واعتبره هذه الأخيرة خيانة ، و تحول الخلاف إلى نزاع حدودي (حرب الرمال).

- حرب الرمال 1963 : بداية الحرب كانت في سبتمبر 1963 بتحركات من الجيش الملكي المغربي و الجيش الجزائري على طول الحدود بين البلدين ، وقد اجتازت بعض الوحدات للقوات الملكية المغربية الحدود الجزائرية على مستوى ولاية بشار ، وتمركزت في منطقة حاسي البيضاء وتجنوب (50 كم داخل التراب الوطني).[1]

وكانت المرحلة الممتدة من أول أكتوبر لغاية 5 نوفمبر 1963 مرحلة الاشتباكات في ثلاث مناطق : تندوف و كولومب بشار في الجزائر ، ومنطقة " عين فيجيج" في المغرب ، ولقد أطلق على هذه الاشتباكات اسم حرب الرمال (**)[2] وتجدر الاشارة إلى الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المتنازع عليها ، بالاضافة إلى كون المناطق غنية بالحديد و الفحم ، فهي بمثابة منافذ تقرب المغرب من أراضي موريتانيا التي كانت في ذلك الوقت أحد أهم المطامح التوسعية المغربية.

- مساعي التسوية : لما اشتد التوتر بين البلدين ، التقى وزير الخارجية الجزائري بنظيره المغربي في شهر أكتوبر سنة 1963 ، من أجل وضع خطة لتسوية النزاع بين البلدين ، وقد أسفرت محادثتهما عن اتفاقية تضمنت النقاط التالية:[3]

(*) فسر المحللون السياسيون للشأن المغربي هذا التصرف بمحاولة الملك حسن الثاني أن يكون القائد المطالب بالوحدة الترابية و يكسب العظمة التي عرفتها سيرة الملوك وينافس بذلك الحزب الاستقلالي "علال الفاسي"، انظر: Tony Hodge ; Op.cit., P114

(*)" Uti Possidetis" هي فكرة : لك الحق في الاحتفاظ بالشيء الواقع بحوزتك.

[1] مصطفى صايج ، " تطور العلاقات الجزائرية المغربية: دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية"، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية ، 1995-1996 ، ص23.

(**) ان الاعلان المغربي للحرب في تاريخ أكتوبر 1963 كان نتيجة لتخوف الملك حسن الثاني من نشوء حرب أهلية قي المغرب آن ذاك بالاضافة إلى وجود أطماع توسعية. Le Roi Hassan 2 ; Le Défi . Edition Altsmi michel , 1976 , P 81.

[2] عبد القادر محمودي ، "**النزاعات العربية – العربية ، وتطور النظام الاقليمي العربي 1885–1945**"، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال ، 2002 ص 245.

[3] أحمد العايب ، "البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الاقليمية منذ 1962". مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية ، 1993، ص62.

1- المواطنون في كل من الدولتين الموجودون في اقليم الدولة الأخرى ، ويقيمون في المنطقة المتنازع عليها يمنحون حتى المرور عبر الحدود.

2- تتعهد الدولتان بعد قيام أي من الطرفين بدعاية ضد الطرف الآخر ، ويؤكدان مبدأعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها.

3- تتعهد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ أي اجراء أو تدبير عسكري من شأنه أن يضاعف خطورة الأزمة بينهما.

4- اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لاجراء مقابلة على مستوى الرؤساء.

لكن هذه الاتفاقية باءت بالفشل مع وقوع اشتباكات عسكرية مجددا يومي 09 و 07 أكتوبر سنة 1963 واستطاعت القوات المغربية أن تستولي غلى جزء من أراضي النزاع.

نتيجة لفشل الاتصالات السياسية بين الطرفين ، وعدم استطاعة الجزائر استعادة المواقع المحتلة ، قامت بالاستيلاء على مركز مغربي على الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة أيش ، وهنا تفاقم النزاع مما ترتب عنه تدخل الجامعة العربية في 19 أكتوبر 1963 لمحاولة ايقاف الحرب ، لكن رفض الطرف المغربي للمبادرة ، أدى إلى فشلها في حل النزاع القائم.[1]

وبعد فشل مبادرة الجامعة العربية و المبادرات الدبلوماسية (تونسية ، ثم سورية ثم عراقية وأخيرا مصرية) استطاعت الدبلوماسية الافريقية أن ترفض وقف اطلاق النار بين البلدين[2] ، وكان ذلك أثناء اجتماع اللجنة المكلفة بفض النزاع الجزائري – المغربي ببماكو(*) عاصمة مالي في نهاية شهر أكتوبر سنة 1963 ، حيث توصل إلى اصدار قرار مشترك يتضمن عدة نقاط أهمها:[3]

1- ايقاف القتال في منتصف ليلة 02 أكتوبر 1963.

2- تحديد منطقة منزوعة السلاح بواسطة لجنة رباعية من ممثلين للدول الأربع المشاركة في المؤتمر.

3- تعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياة وسلام هذه المنطقة.

4- تشكيل لجنة تحكيم يتولى اختيارها وزراء خارجية دول المنطقة و تكون مهمتها تحديد المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين البلدين ، ودراسة مشكلة الحدود بينهما وتقديم مقترحات ايجابية للطرفين.

5- ايقاف الحملات الدعائية بين البلدين ، وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى.

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 63.

[2] عبد القادر محمودي ، **مرجع سابق** ، ص 145.

(*) اتفاقية بماكو : اتفاقية وقف اطلاق النار. انظر : احمد مهابة، "مشكلات الحدود في المغرب ".مجلة السياسة الدولية ، العدد: 111، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير1993 ، ص 242.

[3] صايج مصطفى ، **مرجع سابق** ، ص ص 23-24.

باعلان اتفاقية وقف اطلاق النار انتهت حرب الرمال لكن السلام التام في المنطقة لن يعود إلا بشروط أكدت عليها الجزائر من خلال تصريح أدلى به الرئيس بن بلة ، والذي أعلن فيه بأنه سيبقى مستحيلا مادام المغرب لم يتقبل توصيات اللجنة المشتركة التي تنص على انسحاب القوات العسكرية من على الحدود وكذا تحسين معاملة المواطنين الجزائلايين المتواجدين في المغرب[1].

وبعد عدة لقاءات بين الطرفين ظهرت بوادر انفراج مؤقت ، إذ تم الاتفاق في نوفمبر 1964 :

- على تدعيم التبادل التجاري.
- إلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض السلع الصناعية والزراعية.

ولكن ذلك لم يدم طويلا إذ انفجرت النزاع من جديد ، ففي 8 ماي 1966 أعلنت الجزائر عن تأميم مناجمها من بينها منجم غار جبيلات الواقع في المنطقة التي يطالب بها المغرب ، واعتبر المغرب هذا التصرف ، انتهاكا لمهمة لجنة التحكيم الافريقية و الخاصة ببحث نزاع الحدود بين البلدين . بينما اعتبرته الجزائر قرار سيادة وبذلك بدت ملامح الانفجار تتضح من خلال :

- تحديد الحملات الاعلامية المتبادلة بين البلدين.
- اختراق دوريات البلدين لحدود كل منهما.
- حشد قوات الطرفين في منطقة النزاع "تندوف".[2]

وبقي الوضع بين 1964 و 1967 يتراوح بين الانفراج و التوتر ،حق توصل الطرفان إلى ابرام عدة اتفاقيات لاعادة رسم الحدود وتحسين العلاقات بينهما :

1- اتفاقية افران : المبرمة بتاريخ 15 جانفي 1969 ، تقرر من خلالها انشاء لجنة مشتركة تجتمع بصفة دورية لحل المشاكل المتعلقة بالبلدين.

2- اتفاقية تلمسان : بتاريخ 27 ماي 1970 تضمنت انشاء لجنة مشتركة تعهد إليها مهمة تخطيط الحدود بين البلدين كما اتفق الطرفان على انشاء شركة جزائرية – مغربية لاحياء و استغلال منجم غار الجبيلات [3].

3- معاهدة الرباط : 15 جوان 1972 وقع الجانبان على اتفاقية الحدود (الملك حسن الثاني، هواري بومدين) وذلك على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الافريقية [4](OUA).

---

[1] فاطمة وزان ، " تطور مشكلة الحدود في المغرب العربي : حالة الحدود الشرقية والغربية للجزائر ". مذكرة ماجيستر (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية ، 1998) ، ص 152.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 25-26.

[3] Eric Laurent ; **mémoire d'un Roi hassan 2** .Paris : Edition Plon.1993, P 139-143.

[4] عبد القادر رزيق مخادمي ، "**نزاعات الحدود العربية – العربية**"، الجزائر : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004، ص127.

المطلب الثاني : التصور الجزائري و المغربي للحدود

سنتناول في هذا المطلب مرحلة مابعد الاستقلال الجزائر مباشرة، وبروز النزاع الحدودي المؤسس على الاختلاف مابين المفهومين :التصور على أساس مبدأ الحق التاريخي ، والآخر القائم على مبدأ قدسية الحدود.

إذا أردنا تفسير مصطلح الحدود فانه يشير إلى "الخط الذي يبين أين تبدأ وأين تنتهي الأقاليم الخاصة بدولتين جارتين " [1]، إن الحدود بهذا المعنى تعبر عن الأمر الجوهري في العلاقات الدولية ، يحدد أين تنتهي سيادة الدولة وأين تبدأ سيادة دولة أخرى ، ومن خلال هذا التعريف تعد معاهدات الحدود من أهم الوسائل التي يمكن اللجوء إليها لمعرفة حدود سيادة الدولة عن دولة أخرى ، بحيث يعد العقد شريعة المتعاقدين ووجوب احترام الالتزامات الدولية وتنفيذها بدقة .

وفي حالة عدم وجود أي نوع من المعاهدات الدولية الحدودية فإن الترسيم هنا يخضع إلى مبدأ الاعتراف بالحدود التي يتم الاعتراف بها من قبل الطرفان ، و في حالة محاولة ادخال أي تغيرات أو حدود جديدة نكون هنا أمام نزاع حدودي في شكل ادعاء أو احتجاج ، الذي يفترض حقوقا في الإقليم المحدد وعدم شرعية تصرفات الطرف الآخر استنادا إلى تبريرات التي قد تكون ذاتية أو موضوعية والتي تعطي صفة الشرعية للطرف الآخر و نكون هنا أمام تصورين متناقضين لمسألة ترسيم الحدود من جهة و تسوية النزاع من جهة أخرى سواء عن طريق التحكيم أو عن طريق القضاء مثلا بحيث يعد هذا كمدخل قانوني من أجل فهم الحالة النزاعية الحدودية الجزائرية – المغربية .

1- التصور المغربي للحدود مبدأ الحق التاريخي :

الذي انطلق من أفكار سياسية التي نادى بها زعيم حزب الاستقلال " علال الفاسي" وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره عام 1955 و الذي تضمن خريطة المغرب العربي الكبير بحيث يرى المغرب أن هذه المناطق التي طرحها "علال الفاسي" ، هي تاريخيا امتداد للسيادة المغربية و بالتالي التمسك بالحق التاريخي ، ومعارضة مبدأ القدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار وتم تجسيده أثناء توقيع المغرب غلى ميثاق الوحدة الافريقية [2] حيث تم التصريح أنه "لا يمكن أن يفسر بحال من الأحوال كاعتراف صريح أو ضمني بالوضع القائم المرفوض لحد الآن من طرف المغرب ، ولا باعتباره تخليا من طرفنا على المتابعة أو تحقيق حقوقنا بوسائل شرعية بحوزتنا"[3].

إن المفهوم التاريخي التي تدافع عنه المغرب ، قائم على التصور الاسلامي للحدود ، بمعنى أنه مبني على قاعدة الانتماء الديني ، فالحدود المغربية ينبغي أن تحدد على أساس وجود مجموعات بشرية التي تدين بالولاء الديني للسلطان المغربي ، ولا تحدد على الأساس الإقليمي أو الجغرافي و بالتالي فان كل المناطق التي تتضمنها خريطة المغرب الكبير ، بما فيها الأراضي الجزائرية هي أراضي مغربية ، وحتى المناطق الصحراوية التي يقطنها أغلبية القبائل المهجرة تنتمي إلى الفئات الثانية المغربية ، وهي مغربية بحكم التاريخ و الولاء الديني للسلطان.

وبهذا المنطق فإن النفوذ التاريخي الذي كان للسلطة المغربية في أقصى جنوب البلاد ويستمد شرعيته من بعض الروابط

---

[1] أحمد مهابة ، "مشكلات الحدود في الغرب العربي" ، **السياسة الدولية** ، عدد 111 ، جانفي 1993 ، ص 293.

[2] نوري مرزة جعفر ، "**المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر**" ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992، ص55.

[3] عمر سعد الله ، "**القانون الدولي للحدود** "، ج1 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجزائرية ، 2003 ، ص64.

الدينية و التي كانت تجمع بين الحكام المغاربة وسكان المناطق الجنوبية بما فيها تندوف ، أدرار القنادسة ، الساورة أو ما يسمى ب "المغرب الغابر"[1].

غير أن أنصار الحق التاريخي ، قد استندوا على بعض المواقف و الأساليب القانونية وذلك من أجل اظهار مبدأ الحق التاريخي من جهة والارتكاز على قاعدة الانتماء الديني من جهة أخرى وذلك من أجل اضفاء الشرعية على المطالب الاقليمية المغربية ، بحيث توجه الاهتمام المغربي إلى تحليل مجموعة من الوثائق والمعاهدات لابراز أي شيء يشير إلى هذا الحق[2] .

وأهم ماجاء في البروتوكول الذي أبرم مابين المملكة المغربية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في 6 جويلية 1961 الوثائق التي تم التركيز عليها من أجل تدعيم المطلب المغربي التاريخي في :

- تأكيد الحكومة المغربية لمستنداتها و الغير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل حصوله على الاستقلال ووحدته الوطنية ، بدون تحفظ من قبل الحكومة الجزائرية المؤقتة في اتفاقية ايفيان.

- اعتراف كل من الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن الشكل الحدودي الناشئ عن التخطيط المفروض تعسفا سيوضح له حدا من خلال المفاوضات مابين الحكومة الجزائرية المؤقتة و مملكة المغرب[3].

- ولهذا الغرض تقرر الحكومتان لنشاء لجنة مغربية جزائرية تجتمع بدء من أجل دراسة هذا المشكل و حله ضمن روح الإخاء و الوحدة المغاربية [4]. كما أن الجانب المغربي قد أخذ هذا الإتفاق على أنه اقرار جزائري للمغرب بحقوقها السيادية على جزء من أراضي الجنوب الغربي الجزائري ، و بالتالي ضرورة الترسيم و تعيين الحدود بما يتماشى وفقا لمنطق الحق التاريخي من جهة و المغرب الكبير من جهة أخرى.

و في أول زيارة رسمية قام بها الملك المغربي حسن الثاني إلى الجزائر في مارس 1963 قام باعادة طرح اشكالية الحدود الجزائرية المغربية ، و بإعادة تذكير الرئيس الجزائري أحمد بن بلة باتفاقية (الوعد) المبرم في 6 جويلية مع الحكومة المؤقتة الجزائرية ، وبالتالي كان رد الفعل الأولي الجزائري ذو صبغة دبلوماسية بحيث طالب الرئيس الجزائري بتأجيل القضية إلى شهر سبتمبر – حتى يتسنى للدستور الجزائري الذي من خلاله يتعامل مع هذه القضايا السيادية[5] ولكن التصور الجزائري الرسمي لهذه الإشكالية قد تجسد من خلال امضائها على ميثاق المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس بابا في ماي 1963 ، والقائم أساسا على مبدأ قدسية الحدود المورثة عن الإستعمار ،ليتضح بذلك الموقف الرسمي الجزائري من

---

[1] محمد رضوان ، "**منازعات الحدود في العالم العربي ، مقاربة سوسيو تاريخية و قانونية**" ، الجزائر: افريقيا الشرق ، 1999، ص 86.

[2] اسماعيل معراف غالية ، "**الأمم المتحدة و النزاعات الاقليمية**" ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،1995 ، ص44.

[3] محمد رضوان ، **مرجع سابق** ، ص96.

[4] علي الشامي ، **مرجع سابق** ، ص 221.

[5] **المرجع نفسه** ، ص 97.

قضية الحدود مع المغرب بالتصريح الشهير للرئيس بن بلة: "الجزائر واحدة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم من النقطة 233 إلى تندوف (*).

2 – التصور الجزائري للحدود مبدأ قدسية الوراثة:

يعود أصل هذا المبدأ إلى القانون الروماني ويعني امتناع انتهاك ملكية الآخرين وكل ما تملكه استمر في امتلاكه (**) ويعتبر هذا المبدأ من المبادئ المستقرة في القانون الدولي المعاصر ، ومعروف بمبدأ l'uti possidetis ويدور معناه في أن "كل ما في حوزتك أو ما تحت يده" ، وينطلق معنى ثبات الحدود التي كانت قائمة قبل الاستقلال و التي تتكون من شقين :

الأول : السند فوق الاقليم حيث يمنح الدول التي تحوز على الاقليم سندا شرعيا في ممارسة سيادتها عليه.

الثاني : مكان الحدود حيث يبين أين ينبغي أن يكون عليه خط الحدود الدولية للاقليم[1].

وبالتالي يقوم هذا المبدأ على أساس الحدود الاستعمارية الموروثة لحظة حصول الدولة الحديثة على الاستقلال ، وهو أيضا المبدأ الذي يختصر الصيغة المعروفة لدى الفقهاء الذين يهتمون بمشكل الحدود ، فالدولة الوريثة لا ترث المعاهدات بل حدود الاقليم[2] .

ومن هذا المنطلق فإن التصور الجزائري لأي تسوية حدودية فهو قائم على أساس الشرعية القانونية ، و الحدود الموروثة عن الاستعمار هي من أهم ما تمسكت به الجزائر من جهة وهو ما يتماشى مع رغبة أغلب دول افريقيا طون هذا المبدأ قائم على فكرة آلية حماية السلام ، وضرورة احترام السيادة الوطنية و الحدود الموروثة وتبنيها كاتجاه أو ضمن التيارات السياسية و الفكرية والتي كانت تتفاعل بقوة قبل تأسيس منظمة الوحدة الافريقية التي تعد هذه من المبادئ المؤسسة لها[3].

ويعد هذا المبدأ مهم و الذي تم تأييده رسميا في أول مؤتمر لرؤساء الدول و الحكومات المنظمة للحدة الافريقية الذي عقد بالقاهرة سنة 1964، حيث أصبغ عليه قانونيا ملزما في نص الوثيقة الصادرة عنه :" إن مشاكل الخدود هي عامل خطير و دائم للخلافات ، وتتشكل حدود الدول الافريقية يوم استقلالها حقيقة ملموسة تذكر بضرورة الحل بالوسائل السلمية وفي اطار الافريقي الخالص... وتلتزم كل دول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال"[4].

(*) " يتفق كل من قريمو و بول بالطا حول نقطة أساسية و هي أن فتح النقاش حول الحدود بين البلدين في هذه الفترة بالذات اذا كان على خلفية قرب الانتخابات التشريعية المغرب و خوف المغرب من التقارب الاستراتيجي بين قوى المعارضة المغربية ، والجزائر هي النقطة التي راهن عليها الرئيس الجزائري الذي كان يأمل انتظار جبهة القوى الشعبية في الانتخابات التشريعية و بالتالي يسهل التعامل معها للحل النهائي لهذه القضية".

(**)" من بين المبادئ القرة في السياسة الخارجية الجزائرية ، نجد مبدأ قدسية الحدود ، تسوية النزاعات الافريقية في الاطار الافريقي و اللجوء إلى الحلول السلمية لتسوية النزاعات ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها".

[1] عمر سعد الله ، **مرجع سابق** ، ص 33.

[2] نوري مروة مرزه ، **مرجع سابق** ، ص59.

[3] محمد رضوان ، **منازعات الحدود في العالم العربي ، مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية** ، الجزائر : افريقيا الشرق ، 1999، ص86.

[4] عمر سعد الله ، **مرجع سابق** ، ص97.

حيث حاولت الجزائر الدفاع عن ارثها الاستعماري وحدودها من الدرجة الأولى وذلك رغبة منها في الحفاظ على المنجزات الثورية من جهة ، و الدفاع عن الاستقلال الوطني من جهة أخرى الذي سعت له الجزائر ومنذ استقلالها إلى جعل قضية الحدود من أهم أهدافها الأساسية ولسياستها الخارجية ، ومحاولة الحفاظ على موروثها الحدودية حيث جعل تضمن اعلان الجزائرية عام 1962 حدود الدول الجديدة والذي ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية وهذا ما أكده الرئيس بن بلة عندما ألقى الكلمة في مدينة بشار في 3 أكتوبر 1963 حيث صرح : " أن الحدود الجزائرية هي الحدود التي تركها الاستعمار " [1]وقبلها كان قد تم الاعلان أن الجزائر واحدة لا تتجزأ من النقطة 233 إلى تندوف في اشارة إلى الحدود الجزائرية مع كل من تونس و المغرب.

لقد عملت الجزائر كل ما في وسعها إلى محاولة تكريس و ترسيخ و تجسيده من خلال منظمة الوحدة الإفريقية مما أدى هذا إلى احتجاج المغرب من منطلق تصورها لحقوقها التاريخية من جهة والاتفاق الجزائري المغربي مع الحكومة المؤقتة في 06 جويلية 1961.

كما اعتبر المسئولون الجزائريون أن هذا البروتوكول أي"1961" لا يكتسي أي قيمة قانونية إلزامية مادام الأمر لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية و لا باتفاق دولي ، بل هو مجرد اقتراح من الجانبين لا يتوفر كلهما على الصلاحيات لمراجعة حدود البلاد.

وخاصة بعد تغير في الأوضاع السياسية في الجزائر _ وبعد أزمة 1962 اعتبرت حكومة بن بلة أنها غير ملزمة باحترام هذا الالتزام ، و أعلنت الحكومة الجزائرية بتبنيها مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار و لا يمكن قبول في أي حال من الأحوال عن أي شبر من الأراضي الجزائرية.

المبحث الثالث: الاتحاد المغاربي(فكرة اتحاد المغرب العربي)

لقد ظهرت العديد من الإسهامات من قبل الفكريين في مجال الوحدة المغربية ,جاهدين التوصل و التفسير مختلف الظواهر التكاملية حيث تعددت وجهات نظرهم و اختلفت أرائهم ,الأمر الذي ساعد على تبلور الكثير من النظريات و المدارس .

المطلب الأول: من المرحلة القبلية إلى مرحلة تأسيس الاتحاد ألمغاربي:

إن فكرة المغرب العربي ليست فكرة جديدة تماما بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ ألمغاربي، وقد عرفت المنطقة المغاربية محاولات الوحدة المتكررة على مدى التاريخ ابتداءا من عهد الملك البربري "ماسينيسا" ثم "يوغرطا" ثم في الفترة الأولى للحكم الإسلامي، وانتهاءا بالمحاولات التي قام بها الفاطميون بتأسيس الدولة الفاطمية والمرابطون بتأسيس الدولة المرابطية، والموحدون أثناء قيام الدولة الموحدية والانضمام إلى الخلافة العثمانية.[2]

لكن هذه المحاولات المتكررة لم يكتب لها نجاح لأنها كانت مركزة على استعمال القوة للغزو وبسط النفوذ، هذا فضلا على أن دافعها كان إما الأزمات الاقتصادية أو الدوافع الدينية أو المتطلبات السياسية أو التحولات الاجتماعية.

---

[1] محمد رضوان ، **مرجع سابق** ، ص89.

[2] سعد زغلول عبد الحميد، "**تاريخ المغرب العربي : من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال**"، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1993، ص 61.

وكيفما كان الحال، فإن الوحدة كانت الوسيلة الوحيدة لوضع حد للتهديد الخارجي الذي كانت تتعرض له سواحل المنطقة المغاربية فضلا عن التهديد الداخلي المتمثل في التناحر بين الدويلات، والخلافات بين الحكام واقتتالهم في بعض الأحيان كما تشهد على ذلك الأحداث التاريخية[1] ، وهذا ما شهدت عليه جبهة التحرير الوطني الجزائري وحزب الدستور الجديد التونسي وحزب الاستقلال المغربي[2] ، وقد كان جدول أعمال هذا المؤتمر يتضمن قضايا حرب الاستقلال في الجزائر، وتصفية الاستعمار الغربي في المغرب العربي ووحدة المغرب العربي.

ـ تأسيس الاتحاد المغاربي 1989 :

– بلاغ زرالدة التاريخي: من المعلوم أن فكرة توحيد منطقة المغرب العربي ترسخت على مدى التاريخ وظلت تقاوم كل عوامل الإحباط، وأن هذه الفكرة ولدت حلما وأملا لدى رواد الحركات التحريرية في المغرب العربي الذين جعلوا منها حافزا للنضال الوطني لكل قطر، ومحورا لنضالهم المشترك، الذي اعتبره قادة الحركات الوطنية خطوة أولى نحو توحيد المنطقة.[3]

ولقد أخذت فكرة إنشاء الاتحاد تتطور مع الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة، لاسيما بعد التصالح المغربي الجزائري والتآخي التونسي الليبي وما نتج عنه من تطبيع العلاقات المغاربية، وتهيئة المناخ لبناء المغرب العربي الكبير على أساس الإخوة والتعاون والمصلحة المشتركة. ففي عواصم الأقطار المغاربية تم العديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربة التي توجهت بالتوقيع على محاضر محادثات، أكد فيها قادة المغرب العربي على مواصلة الجهود من أجل بناء صرح المغرب العربي، كما تم التأكيد على ما يجمع بين الشعوب المغاربة من روح أخوة وتفاهم متبادل ورغبة مشتركة في تدعيم التعاون المثمر بينهم.[4]

وعلى هامش مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقدة بالجزائر من 8 إلى 10 جوان سنة 1988، تمت عدة مقابلات ومشاورات جانبية بين القادة المغاربة، بخصوص بحث المشروع المغاربي وتم الاتفاق على مبدأ المجموعة المغاربية.

وقد انعقدت القمة المغاربية يوم 10 جوان 1988 بزرالدا بالجزائر، وان المحادثات التي تمت بالمناسبة دارت في جو سادته الصراحة الكاملة، وعلى إثر هذه القمة صدر البلاغ المشترك التاريخي التالي:

"اجتمع قادة دول المغرب العربي وقرروا تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي".

"ويكون أول اجتماع لهذه اللجنة بمدينة الجزائر يوم 13 جويلية 1988" .

ويلاحظ أنه لأول مرة في تاريخ منطقة المغرب العربي تنعقد قمة مغاربية تجمع رؤساء الدول الخمس التي تكون منها الاتحاد(*).

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، "**اتحاد المغرب العربي :دراسة قانونية سياسية**"، عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع،2004 ، ص12.

[2] عبد الله العروي، "المغرب العربي نظرة مستقبلية"، **مجلة قضايا عربية**، مطبعة المتوسط، العدد10، 1975 ، ص12.

[3] مطيع المختار، "الاندماج الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الوحدة**، العدد79، فيفري 1992، ص15.

[4] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص80.

(*) حضر هذه القمة قادة دول المغرب العربي وهم الملك الحسن الثاني ، ملك المملكة المغربية والسادة زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية ، والشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، والعقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ومعاوية ولد سيدي احمد الطايع رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وتنفيذا لاتفاق زرالدا اجتمعت اللجنة السياسية المغاربية في دورة أولى بالجزائر في موعدها. وقد تم الاجتماع في جو سادته الثقة والمسؤولية ودارت مناقشات معمقة في الجوانب والقضايا ذات الصلة ببناء صرح المغرب العربي الموحد.

_مناقشة مشروع الوحدة المغاربية :

تولت اللجنة السياسية المغاربية في دورتها الثانية المنعقدة بمدينة الرباط في الفترة 27-28 أكتوبر سنة 1988، مناقشة الوثيقة التي أعدتها لجنة الصياغة قبل المصادقة عليها. وقد تم مناقشة شكل الوحدة المزمع قيامها إعلان قيام الاتحاد.

انطلق الحدث التاريخي في القمة المغاربية التي عقدت في مدينة مراكش المغربية في الفترة 16-17 من شهر جانفي 1989، فيما اعتبرت بمثابة المرحلة النهائية في قيام الاتحاد المغاربي، وفيما اعتبر بمثابة المؤتمر التأسيسي للاتحاد، حيث وقع القادة المغاربية الخمسة على وثائق ثلاثة وهي:[1]

- إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي.
- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية.
- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

تطور الاتحاد المغاربي بعد 1989بين بلدان المغرب العربي، ورغم تعدد المشاريع المقدمة لتحقيق هذا الهدف إلا أنها تجمع في مجملها على قيام وحدة مغاربية قائمة على أسس اقتصادية ومالية وفنية تكون فيها بطاقة تعريف موحدة لرعايا الدول الخمس، وجواز سفر مغاربي على غرار ذلك المعتمد في المجموعة الاقتصادية الأوروبية.[2]

وأن التوجه السائد لدى معظم دول المغرب العربي تمكن في إقامة الهياكل والتوحيد الاقتصادي ومعالجة الأوضاع الاجتماعية، والتنسيق في النواحي النقدية والمالية وضمان حرية التنقل للأشخاص والسلع والخدمات و الممتلكات والإقامة والعمل وتأمين الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، التي ستكون منطلقا للعمل ونضالا متواصلا نحو الوحدة الشاملة.

وقد جاء المشروع المغاربي معتمدا لفكرة المرحلية ومرتكزا على أسس اقتصادية ومالية وفنية وأمنية، وليس على أسس الوحدة الشاملة التي يكون تحقيقها من خلال التوحيد الشامل في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. بمعنى آخر التوجه نحو التعاون والوحدة الاقتصادية كمرحلة أولى على أن يعقبها اندماج اجتماعي وسياسي وعسكري و ثم الوحدة الشاملة في المرحلة الأخيرة.

وقد أبدت الوفود المغاربية جملة من الملاحظات حول هذا المشروع وذلك في الدورة الثالثة للجنة المغاربية المنعقدة بتونس في 24 جانفي سنة 1989، ومن أهم هذه الملاحظات اقتراح الوفود المشاركة بتعويض كلمة **"مجموعة"** بكلمة **"اتحاد"** لكون المشروع جاء حاملا لكلمة مجموعة، وكذا اقتراح ذكر الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي على غرار ما هو متبع في جامعة الدول العربية (*)، وعلى أن تأتي الديباجة متضمنة لروح العمل المغاربي، وإدخال قرار قمة زرا لدا

---

[1] **مرجع نفسه**، ص88.

[2] **مرجع نفسه** ، ص86.

(*) وذلك حسب التسلسل التالي: الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية، الجماهيرية الليبية، المملكة المغربية و الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

ومؤتمر طنجة، أما فيما يخص الأجهزة المغاربية، تم اقتراح أن تكون الرئاسة في مجلسها بالتداول سنويا عوضا عن ستة أشهر، والجهاز الثاني هو الجهاز التنفيذي الذي دارت حوله الآراء بين أن يكون من الوزراء الأول أو وزراء الخارجية.

لذا جاءت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي متضمنة لهذين الجهازين، بحيث أوكلت لمجلس وزراء الخارجية مهمة تنفيذية ولمجلس وزراء الأول مهمة معالجة الأزمات السياسية التي تطرأ على الساحة المغاربية. ومن الأجهزة الأخرى إقرار أمانة عامة لها مقر دائم، ولإقامة الهيئة القضائية ومجلس شورى ومجموعة مجالس متخصصة في كل المجالات. [1]

وفي هذا الصدد، أضاف الوفد الجزائري اقتراح لجنة المتابعة على مستوى وزراء الخارجية. ونظرا لأهمية الاقتراحات المقدمة من طرف الوفود المغاربية، اقترح الوفد المغربي، ضم هذه الاقتراحات الجديدة إلى مشروع معاهدة إنشاء الاتحاد وطرحها أمام القمة المغاربية التي من المقرر عقدها في مراكش بالمغرب يومي 16-17 جانفي 1989.

وأيا كانت اقتراحات وملاحظات الوفود، فإن معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي جاءت حاملة لصيغة "اتحاد" ولم تحمل صيغة "الوحدة". وتفسير ذلك أن الوحدة العربية هي الهدف النهائي والأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه دول الاتحاد ولكن بإتباع سياسة التدرج وتوفير الأسس القوية اللازمة لقيام هذه الوحدة، وهذا ما جاء متضمنا في حيثيات ديباجية هذه المعاهدة.

في الأخير نقول بان سبيل الدول المغاربية إلى الوحدة، هو خيار واقعي و ضرورة ملحة تفرضه التحديات و المستجدات العالمية و سرعة تطور العولمة، فان كان التنافس الأوروبي الأمريكي يعتبر أن التنمية في منطقة المغرب العربي شرط ضروري لاستقراره، وبالتالي ضمان الأمن في المنطقة المغاربة الفضاء المتوسطي بأكمله، غير أن الأهداف الحقيقية التي تكمن وراء الشعارات المرفوعة من التنمية و التبادل الحر والشراكة تخفي تنافسا حادا بينهما حول من يدمج هذا الفضاء في حظيرته القيمية وجاذبية نموذجه المعياري.

المطلب الثاني: معوقات الاتحاد المغاربي

بعد أكثر من عشرين سنة من ميلاد اتحاد المغرب العربي، بقيت فعاليته و النتائج المحققة بعيدة جدا عن الأهداف المرجوة، حيث ظل العمل ألمغاربي رمزيا أكثر منه إجراءات عملية بالرغم من التعثر الذي مسه منذ آخر قمة استضافتها تونس 1994، حيث انعكس هذا الشلل سواء على مستوى التنسيق أو تكامل السياسات الداخلية و الخارجية بين دول الاتحاد نتيجة خلافات هذه الدول فيما بينها. وعلى هذا الأساس سنقسم المبحث إلى:

- تقييم تجربة اتحاد المغرب العربي:

قبل التطرق إلى الأسباب المتسببة في فشل إلى الأسباب المتسببة في فشل تجربة التكامل و الاندماج في منطقة المغرب العربي، يجب علينا تقييمها تقييما موضوعيا للخروج بالحلول و الآليات اللازمة التي تمكن من استغلال كل الإمكانات لتفعيل و تحريك المنطقة نحو نجاح التكامل.

في الواقع لم يصل اتحاد المغرب العربي إلى تحقيق أهدافه المرسومة، و لم يصل إلى أي حد من الاندماج و التنسيق سواء على مستوى المشاريع المبرمجة أو في مجال النشاط الدائم للمؤسسات.

[1] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص80.

أولا: النشاط المؤسساتي

لقد عرفت مؤسسات الاتحاد منذ 1990 نشاطا متقهقرا، و يظهر، و يظهر ذلك بوضوح من خلال متابعة قمم مجلس رئاسة الاتحاد الذي يعتبر أعلى و اهم جهاز تقريري، و الذي عرف تراجعا ملحوظا في عدد اللقاءات و مستوى التمثيل و كذا محتوى اللوائح المتخذة و مجالاتها[1].

ثانيا: النشاط الاقتصادي

لا يمكن الحديث عن تقييم تجربة تكاملية دون معرفة مستوى التبادلات التجارية بين الأعضاء، اذ تعتبر المؤشر الحقيقي لنجاح التجربة أو فشلها، و بالنسبة للمغرب العربي فن حجم المبادلات التجارية بين المغاربة أن معدلها لا يتجاوز 3 % من حجم التجارة الخارجية لمنطقة المغرب العربي [2]، وهي نسبة ضئيلة جدا قياسا اذا قورنت بالتجمعات الإقليمية العالمية كالاتحاد الأوروبي مثلا، و بالتالي فقد مر الاتحاد المغاربي دون تحقيق أي مكسب حقيقي الى حد الآن من شأنه أن يغير حياة سكانه البالغ عددهم حوالي 90 مليون نسمة، و الأسوء من ذلك كله أن تظل الحدود مغلقة بين البلدين الأكثر أهمية اقتصاديا و ديموغرافيا. و ظلت المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي لا تتجاوز 3% من مجمل تجارتها الخارجية، في الوقت الذي تستأثر فيه أوربا بما نسبته 70% من هذه المبادلات، و يقف الفرد الحالي لدول المغرب العربي عند حدود 1800 دولار، و هو معدل ضعيف و مهدد بالانخفاض في قيمته الشرائية، و في قيمته العددية بسبب الزيادات في الواردات و تقلص الإنتاج، و انخفض الأراضي الزراعية [3].

ثالثا: النشاط السياسي

لقد تميزت مرحلة انشاء اتحاد المغرب العربي بظهور العديد من النزاعات الدولية التي كان له التأثير الواضح على مسار الوحدة، و أبرزت هشاشة و تفككا في القرار السياسي المغاربي نظرا لاختلاف الأنظمة و سياساتها.

لقد كانت حرب الخليج بين الدول الغربية و العراق امتحانا عسيرا لمصداقية و فعالية الاتحاد المغاربي، الذي جسد تفكك صفوفه و غياب التفكير الوحدوي بين قادته، حيث خرجت الدول المغاربية الخمسة بمواقف متباينة ازاء هذا الحدث الهام، و لم تتخذ أجهزة الاتحاد أي موقف يذكر [4] كما كانت الأزمة الليبية اثر حادثة " لوكربي " و فرض الحضر الجوي على ليبيا دليلا واضحا عل ضعف الاتحاد في تفاعله مع المستجدات التي مست عضوا من أعضائه.

كما شكلت الأزمة السياسية في الجزائر نقطة توتر بينها و بين الدول المجاورة لها، و كان اهتمام الحكومة الجزائرية منصبا حول تحقيق الاستقرار الداخلي و التقليص من تحركاتها الخارجية.

عرفت هذه المرحلة تشتتا في المواقف السياسية المغاربية بحثا عن تحقيق المصلحة الوطنية المنشودة المنفردة،يدفعها الى ذلك الفكر السلطوي المقدس للسيادة القطرية، و المتجاهل للمنظومة الوحدوية و تعتبر مجمل هذه الأسباب السياسية مؤشرا

---

[1] Mohamed Ben Elhassen, **La coopération entre l'union Européenne et les pays du Maghreb**, Paris, edition Nathan, 1994, P 132.

[2] مصطفى الفيلالي، "**المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 32.

[3] الاتحاد المغربي أمام امتحان عسير، الصمود أم الخضوع، الجزائر، **مجلة عالم السياسة**، عدد 02، 20 ديسمبر 1991.

[4] مصطفى الفيلالي، **مرجع سابق**، ص ص 32-33.

واضحا عن تفاقم الخلافات و تناقض التصورات لدى حكام بلدان المغرب العربي، و هو ما عجل بوصول تجربة التكامل الى مرحلة الجمود [1].

- المؤثرات الداخلية و الظرفية:

أولا: أزمة نظام الدولة القطرية و مسألة المواطنة المغاربية

شهد المغرب العربي انقساما واضحا بين بلدانه، بسبب الاختلافات في الاختيارات الاقتصادية و الاجتماعية التي اختارها كل بلد على حدة منذ بداية السبعينات. و استمرت العلاقات الاقتصادية بعد الاستقلال قائمة على التنافس و ذلك لتشابه المنتوجات الزراعية و المواد الخام، و لم تتطور العلاقات الاقتصادية البينية، بل أصبحت السوق الأوروبية المشتركة هي أهم أسواق بلدان المغرب العربي التصديرية [2].

ثانيا: أزمة الايديولوجية

أثرت طريقة حصول دول المغرب العربي على استقلالها الى حد بعيد في صياغة ايديولوجياتها المعلنة، فهناك دولتان خاضتا كفاحا مريرا من أجل الحصول على الاستقلال، أو تغير شكل نظامها من خلال تدخل عسكرين، وتلك عادة قد تبنت ايديولوجية ثورية أساسها مركزية الدولة في الداخل، و مناهضة الاستعمار و دعم حركة التحرر في الخارج، و قدمت ليبيا و الجزائر نموذجا لهذه الدول، و على الجانب الآخر هناك مجموعة من الدول حصلت على استقلالها عن طريق التفاوض و لم يتغير شكل نظامها بطريقة قسرية عنيفة، و تلك تبنت ايديولوجية محافظة أساسا تثبيت الأوضاع القائمة و تنشيط دور القطاع الخاص، و مقاومة المد الثوري اذ قدمت المغرب نموذجا لتلك الدول.

و لقد ظل هذا التمييز ساريا حتى منتصف الثمانينات، و مثلت حرب الجزائر مع المغرب 1963، 1975 ساحة من ساحات المواجهة بين التيارين الثوري و المحافظ [3].

و مع اندلاع حرب الخليج الثانية أعيد رسم التحالفات السياسية على نحو مختلف، اذ انقسمت بشأنه الدول العربية – و منها الدول المغاربية – انقساما حادا، اذ أيدت المغرب قرار الجامعة العربية الذي نص على ادانة العدوان العراقي و مطالبته بالعودة لحدود ما قبل الغزو، على تأييد الإجراءات التي تتخذها السعودية و سائر دول الخليج أعمالا لحق الدفاع الشرعي عن النفس، في ما عد مبررا للتدخل الأجنبي في شؤون المنطقة، و عارضته ليبيا و تحفظت موريتانيا و امتنعت الجزائر عن التصويت و قاطعته تونس [4].

و فيما يتعلق بالخصائص الرئيسية للايديولوجيات المغاربية فمن أهمها:

1- التوفيقية: بمعنى محاولة المزج بين أكثر من ايديولوجية من مصادر مختلفة بحيث يتكون مركب جدي من الايديولوجيات. و التوفيق ليس عيبا في حد ذاته ان كان من بين عناصر تقبل طبيعتها الملائمة و التوفيق، لكن ما يحدث

---

[1] Zakaria Daoud, " Les economies du maghreb en difficulté", **Le monde diplomatique**, Juin1991, P 26.

[2] على الكنز، "**المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**"، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998، ص 26.

[3] نيفين مسعد وعلي الدين هلال،" **النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار و التغيير**"، ط 3، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005 ص ص 65-66.

[4] حسين أفندي، "الجامعة العربية و أزمة الخليج"، **السياسة الدولية**، العدد 104، أفريل 1991، ص ص 35-58.

هو الجمع بين أخلاط تستعصي بطبيعتها على التجانس على نحو أقرب الى التلفيقية منها الى التوفيقية. فنجد النظام الجزائري سعى محاولا الى التوفيق بين الاشتراكية العلمية و الايديولوجية المستندة الى الدين فقد صرح الرئيس " بومدين " في احدى حواراته " نحن لسنا شيوعيين، و لكن بوضوح لا ننهج سياسة معادية للشيوعية ... و لا نرى أي تناقض بين أن يكون الانسان مسلما متدينا و اشتراكيا علميا في نفس الوقت " [1].

و يمكن القول أن السمة التوفيقية ارتبطت أكثر بالنظم السلطوية التي حاولت أن تخلع على ايديولوجيتها طابعا شعبويا تبدو بمقتضاه و كأنها تعبر عن القوى الاجتماعية كافة، و تعتبر الخروج عليها من ثم بمثابة الخروج عن الصالح العام، لذلك فقد شاع أن تتضمن الايديولوجية النظام عناصر قومية، و أخرى دينية و ثلثة اشتراكية أو رأسمالية بحيث تقدم رموزا متنوعة يمكن أن يجد كل تيار فكري ما يلائمه [2].

2- التناقض و عدم الوضوح: و هي سمة ترتبط باستيراد الايديولوجيات الجاهزة و محاولة التوفيق بينها على تباينها و لفت أستاذ علم الاجتماع " بريان تيرنر " الانتباه الى خطورة استيراد الايديولوجيات من الخارج، مشيرا الى أن المشكلة لا تكمن في نقص الكوادر الفكرية القادرة على افراز الايديولوجيات الملائمة و صياغتها بشكل متكامل، و لكنها تنبع من ضعف ثقة تلك الكوادر في نفسها و في قدرتها على الخلق و التجديد [3].

و من محصلة ما سبق يبدو ان الايديولوجيات العربية تتسم بعدم الاستمرارية فكون الايديولوجية ترتبط بشخص صاحبها، و كونها تجمع أخلاطا متنافرة أحيانا من الأفكار الغريبة عن بيئتها، فان هذا يجعلها عاجزة عن التجذر في المجتمع و يضعف قدرتها على تمثيل مصالح المواطنين و التعبير عنها [4].

3- ضعف دور النخب: ان لجوء القيادات المغاربية الى تبني ما أصبح يعرف منذ نهاية الثمانينات بالاصلاحات الاقتصادية التي أوجبتها و فرضتها في واقع الأمر عوامل البيئة الخارجية لم تحدث الوثبة الاقتصادية التي تتطلبها عملية التكامل و الاندماج من خلال المساهمة في بروز نخب اقتصادية متشبعة بالقيم الاقتصادية الحقيقية لليبيرالية الاقتصادية و في هذا السياق يعتقد " هاس " أن التكامل ينتج عن جهد النخب الاقتصادية في القطاعين العام و الخاص الباحثة عن تحقيق مصالح براغماتية، و هذه المصالح يمكن أن تتعاظم من خلال نشاط تنظيمات فوق قومية داخل منطقة التكامل و هو ما يجعل هذه النخب تبحث عن أطر العمل المشترك مع مثيلاتها في الدول الأخرى التي تشاركها نفس الرغبة، لكن الاصلاحات التي عرفتها دول المنطقة و التي لم تكن كافية لظهور هذه النخب نتيجة العشوائية و غير العقلانية في القيام بها، و على النقيض من ذلك يبدو أن القيادات السياسية في المغرب العربي هي التي استحوذت على النتائج و الامتيازات

---

[1] حسين توفيق ابراهيم، **مشكلة الشرعية في الدول النامية**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد و السياسة، 1985، ص ص 183 -186.

[2] **المرجع نفسه**، ص 187.

[3] Max and the End of Orientalism, **Controversies in Sociology Bryan's Twiner**, London : Boston : Allen and Unwin, 1978, PP1-2 and 44-47.

[4] حسين توفيق ابراهيم، **مرجع سابق**، ص ص 183-188.

التي تمخضت عن هذه الاصلاحات، و من تم تحولت القيادات لسياسية في الأقطار المغاربية الى نخب اقتصادية ذات هيمنة و تحكم جد معقد في النشاط الاقتصادي [1].

أما فيما يخص أهم المؤثرات الظرفية:

1- الوضع الأمني في الجزائر:

عرفت الجزائر أواخر سنة 1988 انتفاضة شعبية عارمة نتيجة لتردي الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية، و كرد فعل ذلك تبنى النظام اصلاحات سياسية توجها دستور 23 فيفري 1989. و لما وقعت معاهدة مراكش كانت الجزائر تعيش بداية الانفتاح السياسي، و هذا ما اعتبره الكثير من المحللين على انه خطوة ايجابية.

و مع بداية تجسيد هذه الاصلاحات في الميدان (الانتخابات المحلية و التشريعية) بدأت بوادر أزمة سياسية تلوح في الأفق بدءا من الاضراب السياسي ماي 1991 وصولا الى الغاء الانتخابات التشريعية في دورها الثاني بعدما كانت " الجبهة الاسلامية للانقاذ " قد حصدت أغلب المقاعد في الدور الأول، و لهذا نجاح " الفيس " أخلط كل الأوراق، فتم الغاء الانتخابات بتوقيف الدور الثاني منها، و منذ ذلك التاريخ دخلت البلاد مرحلة العنف و اللاستقرار زادها تجميد و حل كل الهيئات المنتخبة من برلمان و مجالس محلية [2].

رغم هذه الأوضاع الصعبة لم يحدث و أن أثرت على مساهمة الجزائر في البناء المغاربي، لكن استمرار العنف وتفاقمه خاصة سنة 1994 خلقا نوعا من التخوف في أوساط الدول المغاربية خاصة تونس و المغرب حيث تخوفت من انتقال الأزمة لديها، هذا التخوف جعلها تقلل من دخول الجزائريين الى ترابها كما قامت بضبط حركة مواطنيها الى الجزائر ضاربة بذلك حصارا غير معلن عن الجزائر، الأمر الطي ساهم في عرقلة حركة الأشخاص و البضائع داخل الفضاء المغاربي [3].

2- أزمة لوكربي:

تعود خلفية الأزمة الى سنة 1988 أين اتهمت " ليبيا القذافي " بأنها وراء اسقاط طائرة ركاب أمريكية، و كان نيتجة ذلك أن وضعت في عزلة تامة بفعل الحصار الجوي المفروض عليها سنة 1992 اذ وضعت هذه الأزمة الاتحاد في موقف حرج حيث أنها من ناحية تربطها اتفاقية بليبيا و التي تنص صراحة على التضامن معها باعتبار هذا الحصار عليها هو اعتداء على باقي دول الاتحاد (المادة 14 من معاهدة مراكش) و من ناحية أخرى فهي تخضع للمواثيق الدولية.

و قد جاءت مواقف دول اتحاد المغرب العربي تجاه هذه الأزمة على الشكل التالي:

- المغرب: ما ميز موقفه هو الغموض الذي طبع سلوكه في مجلس الأمن على الرغم من مساندته لبعض القضايا العربية، فبصفته عضو غير دائم في مجلس الأمن لم يصوت ضد الحصار و تشديد العقوبات على ليبيا بل امتنع عن التصويت معبرا بذلك ضمنيا عن عدم معارضة المصالح الغربية.

---

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص ص 66-67.

[2] ديدي ولد السالك، "اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر و مداخل التفعيل، **المستقبل العربي**، العدد 312، فبراير 2005، ص 58.

[3] أحمد مصطفى العملة، "أحداث الجزائر و انعاكاساتها على المغرب العربي"، **السياسة الدولية**، العدد 106، أكتوبر 1991، ص ص 115-121.

- تونس: بفعل الفتور الذي طبع علاقتها بليبيا، فانها لم تبد موقفا صريحا، غير أن ذلك لم يمنعها من السعي الى البحث عن حل للقضية حيث قامت ببعض المساعي رفقة مصر لايجاد حل سلمي للخلاف الغربي – الليبي.

- الجزائر: بسبب الأزمة الداخلية التي عرفتها آنذاك فانها لم تبد موقفا علنيا في بداية الأزمة لكن سرعان ما اتضح موقفها بعد ذلك حيث صرع الرئيس " محمد بوضياف " عقب استقباله للمبعوث الليبي نحن متيقنون أنكم تواجهون ارادة تريد تدميركم لكن ما الذي يمكننا القيام به، لا يمكننا خرق الحظر الجوي لأن ذلك سيجرنا الى أخطار حقيقية [1]. ازاء هذا الموقف توترت العلاقات بين البلدين و تفاقم الوضع أكثر لما أكد القذافي سنة 1993 باستعداده للوساطة بين قادة الجماعات المسلحة و بين السلطة في الجزائر حيث قال أنه أمهم في الصلاة.

[1] خير الدين العايب، "الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1994، ص ص 63-64.

ملخص الفصل الأول:

لقد تم في هذا الفصل تحديد الاطار النظري لدراسة المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية و سير هذه العلاقات و التي أعتبر من أهم المواضيع في الساحة السياسية خاصة بالنسبة للمختصين و الباحثين في الشؤون المغاربية، و هذا نظرا للوضع العام الذي شهدته العلاقات بين البلدين من بداية التاريخ الاستقلالي لهما.

و لذا ركزنا على تطور العلاقات على غرار الملف الحدودي بين البلدين، كما لعب المجتمع الدولي دورا فعالا في حسم قضية الحدود الجزائرية المغربية وقيام على اثر ذلك اتحاد مغاربي، و يمكن القول أن العلاقات الجزائرية المغربية و كل ما آلت اليه بسب الثروات الاقتصادية و المواقع الجغرافية و هو الذي أوقع البلدين في هذا الصراع (*).

(*) ان المغزى من هذا الفصل الذي تناول المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية هو الاحاطة التامة بالموضوع، و ابراز انعكاسات هذه الأطر التاريخية على واقع العلاقات بين الجزائر و المغرب.

الفصل الثاني

العلاقات الجزائرية المغربية و أثرها على الأمن و الاستقرار

لا يعتبر تحقيق أمن أي دولة مجرد تامين إقليمها، و خاصة في عصرنا هدا و مواكبتنا للتحولات السريعة و الاعتماد المتبادل في العلاقات ما بين الدول لا سيما العلاقات الجزائرية المغربية و في مختلف المجالات، بحيث أصبحت الدول تتأثر بما حولها، و هدا التأثر اشتدت حدته بعد تعدد أبعاد الأمن – الاقتصادية، السياسية و العسكرية – و تنامي دور الفواعل غير الدولية في الحركات الأمنية، بحيث لم يعد البعد الجغرافي ضمان للتهديد، و نظرا لشساعة مساحة الإقليم الجغرافي للدولة الجزائرية و طول حدودها، و نظرا لوجود روابط بينها و بين الفضاءات المغاربية العربية و المتوسطية جعل الأمن داخل إقليمها حساسا لما يحدث من تفاعلات أمنية في الدوائر الجيوسياسية المحيطة بها و ما يأتيها من تهديد على مختلف الأصعدة و المجالات السياسية و الاقتصادية و العسكرية التي لم تعد عازلة و أصبحت مند فترة طويلة قابلة للاختراق بشدة من الداخل و من الخارج لأن الصواريخ الباليستية تتجاهل الحدود و لا تعترف بها.

و انطلاقا من هدا التشخيص النسب في دراسة العلاقات الجزائرية المغربية فإننا لا نقتصر على الدول المحاذية للجزائر فقط، بل سنذهب أبعد من دلك إلى الأقاليم المجاورة للدول المحاذية لها من منطلق عدم وجود حدود واضحة لمنطقة أمن الجزائر و التي تعدى الحجم الجغرافي للإقليم و تمتد في كل الاتجاهات لتشمل الإقليم ألمغاربي هدا من جهة، و من جهة أخرى يفرض علينا تعدد أبعاد التهديد و امتداداته تدريجيا و تصاعديا نحو الطوابع اللاقطرية و غير العسكرية مند زوال الثنائية القطبية العالمية فأصبح من الصعب حصر الحدود أو العلاقات الجزائرية المغربية و تحديد مصدر تهديد الأمن الجزائري، و هي الوضعية التي عقدت أكثر من الطبيعة العلائقية.

هدا و من المؤكد أن إمكانيات و موارد إقليم الدولة الجزائرية و الإقليم الصحراوي تجعله في حد ذاته رهانا للنزاعات في مختلف العلاقات سواء دولية كلاسيكية، و غير دولية حديثة –كالجماعات الإرهابية مثلا- و التي تحاول التدخل فيه أو حتى السيطرة على بعض أجزائه و مراقبتها – المغرب الأقصى – بحكم نشأة بعض التهديدات فيه و صدورها عنه.

كما تعد الأدبيات التي تدرس العلاقات الجزائرية المغربية من ناحية التفاعلات و الحركيات الأمنية و الاقتصادية و العسكرية ببعديها الإقليمي و الدولي، طرح قليل جدا، و هده الدراسات هي بالأخص التي تبنت فكرة – أثر الدومينو – و التي ارتكزت على احتمال انتشار أزمة أمنية جزائرية في سنوات التسعينات في كافة الإقليم المغاربي و بالتالي سقوط دولة في دوامة العنف الإسلامي، و خلاصة القول أن مجمل تلك الدراسات التي ترتكز على العلاقات الجزائرية المغربية و أثرها سواءا على الاستقرار أو الأمن أو التنمية تعد حلقة من حلقات الفضاءات الجيوسياسية – مغاربية، عربية، متوسطية – و من هدا المنطلق تكون لدينا طرح لموضوعنا، و اعتبار الأمن و الاستقرار و التنمية كمتغير مستقل و التركيز على كيفية تأثره بمحيط و بأن كل واحدة من تلك الدوائر هي بمثابة وعاء لمجموعة من التفاعلات و التهديدات الإقليمية و الدولية و التي تأثر على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية.

سنحاول في هدا الفصل دراسة و مناقشة كيفية و مدى تأثير هده العلاقات على مختلف المستويات و الدوائر الجيوسياسية المحيطة بها، لما يعد هدا الموضوع دو أهمية خاصة في وقتنا الراهن لأنه مرتبط بدرجة أولى باح داهم المواضيع بالنسبة للدول و دارسي العلاقات الدولية.

المبحث الأول: أثر العلاقات الجزائرية المغربية على الأمن و الاستقرار

لقد عرفت العلاقات الدولية تحولات كبرى بعد سقوط جدار برلين، و أدى دلك إلى تحول في مفهوم الأمن من مفهوم تقليدي إلى مفهوم حديث، أي من مفهوم قائم على حماية الدولة لنفسها من أي تهديدات – عسكرية، بيئية اقتصادية، ثقافية و غيرها – الى تهديدات أخرى – إنسانية، مجتمعية، أفراد – بحيث فتحت هده التهديدات نقاشات واسعة على المستوى الدولي حول أفضل و أنجع الطرق لمواجهتها بعدما أنشأت شبكات معقدة من الاعتماد المتبادل في مختلف المجالات، و هنا يظهر دور القيم و الأفكار المشكلة للعقائد المنية للدول في تكييف السلوكيات و السياسات الأمنية للدول، و لدا يحاول هدا المبحث عرض أهم ما حصل من مراجعات نظرية لمفهوم الأمن و النقاشات بين نظريات العلاقات الدولية حول هده المفاهيم من امن و ما ينجم عنه من استقرار.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن

يتطلب منا التفريق ما بين الأمن و الدراسات الأمنية ، فالأمن كمصطلح أو حتى كمفهوم قديم قدم الأفكار السياسية و شهد جملة من التحولات و على مختلف المستويات و الأصعدة تعاقبت بتعاقب الأحقاب التاريخية، أما فيما يخص الدراسات الأمنية فلم تظهر كحقل متنقل إلا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، لأنها ثمرة لمجهودات على مستوى الدراسات الإستراتيجية.

– التعريفات التقليدية و الحديثة للأمن و الأمن القومي:

I – المفهوم التقليدي للأمن: الأمن هو مفهوم واسع، كما عرفه Barry Buzan (*) أنه خلافي و متنازع عليه و حوله و إن كان عادة ما يميز بين مصطلحي الدفاع الذي يتفق على انه دو معنى عسكري، و الأمن و الاستقرار يتعلق بالحياة الداخلية للدول كما حدث إجماع نسبي حول تعريف المن على انه حالة يغيب فيها الخطر و التهديد، فادا عدنا إلى الماضي، نجد أن الأصل اللاتيني لكلمة " امن sécurité " (**)[1] يحمل تناقض جوهري و يعطيان للأمن معنا غريبا أي دون عناية أو غياب العناية، وهو عكس معناه اليوم أي الحالة التي يغيب فيها الخوف أو لا نخاف فيها شيئا.

فالأمن لم يكن يعني اداكما قال شيشرون Cicéron 106- 43 ق م – "غياب القلق الذي تستلزمه الحياة السعيدة" [2]، وتعددت تعاريف و إسهامات في مفهوم الأمن منذ القرن الثاني عشر و الى غاية القرن السابع عشر و من ابرز الأمثلة عن دلك نجد تعريف كلود فافر دو فوغلاس Claude Favre de Vaugelas 1585- 1650- و الذي اعتبر أن الأمن شيء مختلف عن الضمان و الثقة و الاستقرار في طبيعة العلاقات، و لكنه يبدو أقرب

(*) لا نجد تميزا ما بين الأمن القومي و الأمن الوطني إلا في الأدبيات العربية ، لان في الدراسات الأمنية المتخصصة لا تشير إلى مفهوم امن قائم على أساس انتماء قومي و ولاء مشترك مثلما ما تتبناها الأدبيات العربية.

(**) دخل مصطلح الأمن في اللغة الفرنسية بين القرنين 15 و 16 .

1 Jean Delumeau, Rassurer et protéger. Le sentiment de sécurité dans l'occident d'autrefois, Paris, Fayard, 1989,P.13.

2 Therry Balyacq " qu'est-ce que la sécurité national ? " **la revue internationale et stratégique** N 52, livre 2003-2004, P 19.

إلى الثقة نعتقد أنها مؤكدة، أما تعريف روني ديكارت René Descartes 1596- 1650- و الذي رأى أنه اذا كان الأمل قويا جدا بطريقة تلغي تماما الخوف، فانه يغير من طبيعته و يصبح يسمى أمنا أو ضمانا.

و لكن هدا المعنى للأمن فقد شيوعه مند نهاية القرن الثامن عشر تقريبا و بالرغم من بعض الاستعمالات المتفرقة التي ظلت تعتبر الأمن مرادفا لحالة من الثقة العالية أو المفرطة و السبب في هدا التراجع للاستعمال ظهور بعض الاستخدامات تربط الأمن بوسائل تكفل الحماية، أو بموضوع يضمن الأمن و يعيد الثقة.

و مع مطلع القرن التاسع عشر تعززت هده الفكرة عندما أسند الأمن للدولة كمؤسسة إنسانية تلتزم استعمال الوسائل العسكرية و الدبلوماسية و الحاجة الإنسانية للحماية على حد قول فريدريك ليبنيز Freidrich-liebniz في تعريفه للدولة على أنها هي مجتمع هدفه المشترك هو الأمن.

و إن كانت الأعمال التي استخدمت الأمن بالمعنى الأخير في القرنين السادس عشر و السابع عشر، فانه في الواقع وجب الانتظار إلى غاية القرن الثامن عشر حيث اعتبر الكسندر وابستر Alexander Webster أن الأسطول يشكل أمن بريطانيا العظمى [1] و مند تلك الحقبة ، أصبح الحديث عن الأمن مرادفا للدفاع الذي ينبغي أن يوكل إلى كيان ملحوظ و قوي يخص الحياة و الثروات من أي تهديدات خارجية، و مع نهاية القرن الثامن عشر تعززت هده الفكرة عندما أسند الأمن للدولة كمؤسسة إنسانية تسلتزم استعمال الوسائل العسكرية و الدبلوماسية انطلاقا من فكرة أن الدولة هي محصلة الإرادة و الحاجة الاستثنائية للحماية و دلك على حد قول فريدريك ليبنز Freidrich-liebniz في تعريفه للدولة على أنها مجتمع هدفه المشترك هو الأمن، و هو أيضا تأكيد لأطروحات كل من منتسكيو Montesquieu و أدم سميث Adam Smith على أن الدولة هي الفاعل الأساسي المكلف بحماية المجتمع من العنف و من الغزو الذي تقوده باقي المجتمعات، و بالتالي أن حرية الأفراد مرتبطة أو تابعة لأمن الدولة، و الدولة كي تحمي أمنها لابد أن توظف جيشا و لا يمكن للأفراد أن يكونوا آمنين إلا اذا كانت الدولة آمنة[2].

و من خلال هده التحاليل، يمكن الحكم بأن أمن الدولة كان مرادفا للدفاع، و حتى في ارض الواقع معظم الدول الأوروبية كانت تمتلك وزارات للحرب و ليس الأمن، و أن فكرة الأمن القومي ظهرت مند تلك الحقبة التاريخية، أي مند أن أصبح الأمن مرتبطا بالدولة كأداة حماية و المرجعية أمنية في الوقت نفسه، اد لا يوجد إجماع حول سبب تحول الأمن القومي إلى معناه الحديث و الحالي، هناك ثلاثة اقتراحات أساسية:

- حسب هيلغا هافتندورن Helga Haftendorn، الأمن القومي هو نتيجة مباشرة للمأسسة التدريجية للدولة ذات السيادة مند القرن السابع عشر[3].

---

[1] Cité par Therry Balyacq, Art.cit.PP 20-21.

[2] Barbara Delcourt, **théorie de la sécurité** : Bruxelles, institut d'études européennes, 2006, P 53.

[3] Helga Haftendorn " The sécutity Puzzle : Théory building and discipline- **building in international Security**, **international studies quarterly**, Vol 35, N 01 ,Mars 1991,PP 03-17.

– أما بالنسبة لأرنست ماي Ernest May فان استخدام مفهوم الأمن القومي[1] في العقائد السياسية هو محصلة لفكرة حماية سيادة الدولة و التي تطورت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

– و أخيرا فان الانتقال من فكرة الدفاع إلى فكرة المن القومي، يعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية و تحديدا بعد سنة 1945 نتيجة للاهتمام المتزايد بإعادة تنظيم الهيئات و المصالح الكفأة في مجال الأمن و الدفاع الوطنيين، و كدا الوظائف المرتبطة بمؤسسة الدولة و بقطاع الدفاع. و في نهاية الأربعينيات تم تأسيس كل من الهيئة المركزية للاستخبارات CIA و وكالة الأمن القومي NSA سنة 1947، و أصبح تعبير الأمن القومي متداولا في الخطابات السياسية و أصبح يضم في الوقت ذاته مصالح الولايات المتحدة المريكية العسكرية، الاقتصادية و السياسية على الصعيدين الداخلي و الخارجي.

و السؤال المطروح، ما هو الأمن القومي ادا؟ توجد العديد من التعاريف و لكن ما اتفق عليه أو بالمعنى الموضوعي الأمن يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما بمعنى ذاتي فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هده القيم محل هجوم [2] ، أما باري بوزان Barry Buzan فيرى أن بالنسبة للأمن فالنقاش يدور حول كيفية التخلص أو التحرر من التهديد، أما في سياق النظام الدوالي يشير الأمن إلى قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على خصوصية هويتها و تماسكها الوظيفي [(*)].

كما أسهم الواقعيون أيضا في تحليلهم لمفهوم المن بالمنظور التقليدي انطلاقا من أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وهدا ما جعل مسألة توفير و ضمان المن هو من اختصاص و صلاحيات الدول دون غيرها من الفواعل الأخرى، و بما أن الدولة توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى Anarchy أي غياب سلطة عليا تنظمه و تهيكله مما يؤدي إلى عدم وجود قواعد قانونية تحمي الدول من الاعتداءات الخارجية. لدا فان الدولة مضطرة إلى الاعتماد على نفسها Self help أي باستعمال كل الطرق بما فيها القوة العسكرية و دلك من اجل الحفاظ على بقائها[3].

وأكثر من دلك فان الواقعيين يعتبرون أن الأمن سلعة نادرة، لدلك فان أي سلوك تقوم به الدول من اجل توفيره كالاستعدادات العسكرية مثلا أو شراء الأسلحة يعتبر بأنه تهديد لأمن دول أخرى، و هدا ما يسمى عند الواقعيين بالمأزق الأمني.

و انطلاقا من هده الافتراضات الواقعية يمكن أن نصل إلى الملاحظات التالية:

– أن المفهوم التقليدي للأمن يركز على أمن الدولة فقط دون الحديث عن أمن فواعل أخرى كالأفراد أو الجماعات.

---

[1] Ernest May " National sécurity in américan history" in Graham Allison.

[2] Grégory Tenerton –eds-, Rethinking america's sécurity: Beyond cold war to new world order, New york : **Norton**,1992,P235.

[(*)] حسب بوزان فان العوامل الاساسية التي تؤثر في حدة التهديد هي خصوصيته، قربه الجغرافي، احتمالية ظهوره.

[3] John Herz, International politics in the atomic age, New york :**Columbia university press**, 1959, P249.

– إن التهديدات التي تواجهها الدولة تأتيها من طرف دول أخرى أي من نفس الطبيعة.
– طبيعة هاته التهديدات واضحة و غير غامضة أي أنها مرئية و يمكن إدراكها.
– و بالرغم من وجود القانون الدولي الذي ينظم العلاقات بين الدول و يحميها من أي تدخل خارجي الا أن الأحداث الخيرة خاصة غزو العراق أثبت أن القوة هي التي تحكم العلاقات الدولية.

و من خلال هده المقاربات يمكن أن نجد تفسير منطقي لكل التهديدات المنية التي مرت بها العلاقات الدولية أثناء فترة الحرب الباردة و الصراع ما بين قوتين عظيمتين و هما USA- URSS في ظل تنافس شديد حول السيطرة و البحث عن امتلاك قدر كبير من القوة و تحقيق المصالح[1].

II- المفهوم الحديث للأمن : بعد نهاية الحرب الباردة و التغيرات التي طرأت على طبيعة النظام الدولي و انتقاله من الثنائية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة، و ظهور فواعل جديدة من الدول أصبحت تؤثر في مفهوم الأمن الدولي، و بدا واضحا أن الأطر التقليدية لم تعد ملائمة لتتعامل مع المصادر الجديدة للخطر، و هدا ما أدى ببعض المفكرين من الاتجاهات العقلانية إلى محاولة توسيع مفهوم الأمن ليتلاءم مع طبيعة النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة و بروز مصطلحات جديدة للأمن تختلف عن الإطار النظري السابق، كالأمن الإنساني و الأمن المشترك و الأمن المجتمعي الخ.

و لما كان موضوع الأمن من المواضيع المهمة التي تعني بدراستها العلاقات الدولية، تعرض هو الآخر إلى إعادة صياغته من جديد في ضوء محاولة هاته المقارنة لإعطاء نظرة مغايرة لطبيعة التهديدات التي يواجهها العالم بعد نهاية الحرب الباردة لأن هاته المقارنة ترى أن البني الأساسية لسياسة العالمية هي بني اجتماعية و ليست مادية و إن تغيير الطريقة التي تفكر بها في شأن العلاقات الدولية يمكن أن تحدث تحولات إلى المزيد من الأمن الدولي. و لذلك ربط النقديون الأمل بخمس مظاهر بارزة:

– كلما ازدادت شدة الاعتماد المتبادل الدولي في المسار الإنتاجي ، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للانقلابات و الاضطرابات كالتزويد بالمواد الطاقوية.
– التنوع الدولي للسكان الناتج عن أمواج الهجرة نحو دول المركز و هذا ما يخلق نوع من التوتر بين الأقليات و الدولة.
– بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن البنية الإنتاجية (المركز، المحيط).

– التطرق في الوطنية من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات المهاجرة و هذا ما يخلق نوع من الفوضى و عدم الاستقرار. و بناءا على هذا الطرح النقدي و التغيرات التي طرأت على مسرح العلاقات الدولية كانت كبوادر [2] لظهور الأمن بمفهومه الحديث، ظهرت العديد من الإسهامات من قبل العديد من الاتجاهات – Barry Buzan – حول الأمن المجتمعي و إسهامات مدرسة كوبنهاجن في هذا المجال، و من الرغم من أن إسهامات باري بوزان هي إسهامات جادة حاولت توسيع مفهوم الأمن، إلا أننا لم نستطع تصنيفه ضمن المقاربات الجديدة للأمن على

[1] Salvador de madariga, cited in jerris, cooperation under the security dilemme, P 201.

[2] Barry Buzan, the security dilemme and ethnic conflict, **survival**, 35/1- 1993, P28.

اعتبار أن باري بوزان يبقى وفيا لاتجاهه الواقعي البنيوي و محاولة إعطائه مفهوم راديكالي للأمن يتجاوز الدولة كوحدة أساسية للتحليل [1] .

كما أكد Barry Buzan على انه إلى جانب القطاع العسكري للأمن فان القطاع السياسي – الدول المنظومات الدولية و المجتمع الدولي – القطاع الاقتصادي – منظومات السوق العالمية- القطاع الاجتماعي – الأمم و الأديان – و القطاع البيئي، تبقى الميادين الأساسية للأمن في مرحلة الحرب الباردة، أهم ما ركز فيه بوزان في دراسته للتحولات التي طرأت على مفهوم الأمن هو الأمن الاجتماعي في ظل العلاقة بين المركز – الغرب – و الأطراف – الجنوب – و ذلك عبر مسألتي الهجرة و التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة ، كما ركز على طبيعة الفوضى و مدى تأثيرها بعد سقوط الدولة المنهارة المتعددة الاثنيات، حيث تصبح كل مجموعة أثنية تشك في الأخرى و أي تصرف ممكن أن يصدر عن مجموعة معينة يمكن أن يعتبر على أنه تهديد للأخرى و هذا ما يؤدي إلى حدوث المأزق الأمني المجتمعي، تماما مثلما يحدث ما بين الدول من خلال افتراضات الواقعية الجديدة[2].

المطلب الثاني : المفهوم الموسع للأمن وفق أطروحات مدرسة كوبنهاجن:

مدرسة كوبنهاجن و رائدها باري بوزان (*) أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن و فتح مجالات جديدة في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين. و قد انطلق بوزان و مدرسة كوبنهاجن من إرادة في تأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات الإستراتيجية التقليدية و المقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدولية عن طريق مد مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري البحث و تعميقه أكثر من العلاقات بين الدول فقط.

و مما تجدر الإشارة إليه أنه على مستوى نظرية العلاقات الدولية، فان مقاربة مدرسة كوبنهاجن هي تقريبا غير قابلة للتصنيف، فماك سويني يعتبر أن أغلبية أعمالها موضوعية و واقعية، في حين أن هويزمانز Hyusmans و ويليامز Williams يعتبرانها خليطا من الواقعية و البنائية.

و ينطلق بوزان في دراسته من أعمال جون هرز حول المعضلة الأمنية، إذ اعتبر هو أيضا أن الفوضى الدولية تعرض الدول للمعضلة الأمنية، لكنه يعتقد أن الواقعيين ضبطوا مشكلات أمن دولة ما على مستوى التحليل ألنسقي فقط:

بقدر ما هذه المقاربة صالحة بالنسبة للقوى الكبرى التي تتأثر حقيقة بالنظام الدولي في عمومه، بقدر ما لا تتكيف مع دراسة مشكلات الأمن الخاصة بباقي الدول، فان كان أمن القوى الكبرى يتأثر بما يحدث ضمن النسق الكلي

---

[1] John Herz, **International politics in the atomic age**, New york :Columbia university press, 1959, P249.

[2] جيمس دورتين ، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** – تر: وليد عباسي, الكويت : كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985 ص 56.

(*) يوجد باري بوزان حاليا على رأس المدرسة الانجليزية، لكنه كان ينتمي في وقت سابق الى مدرسة كوبنهاجن، و يمكن أن نعتبر أن بوزان في دراساته حول الأمن موجود على نقطة اتصال بين الواقعية الجديدة ، المؤسساتية و البنائية لان إعماله تأخذ عناصر تحليلية من كل هذه المقاربات ، كما أن أعماله تعتبر رابطا بين الدراسات التقليدية للأمن و الدراسات النقدية، فواقعيته المعدلة أعطته مصداقية لدى التقليديين، و مفهومه الموسع للأمن شكل قاعدة للنقديين.

(النظام الدولي) نتيجة اتساع شبكة مصالحها، فان الأنساق الفرعية الأخرى – الدول و الأقاليم الصغيرة – لا تتأثر دائما بما يحدث في مناطق بعيدة عنها جغرافيا (*).

إذا، بطريقة ما، قطع بوزان الصلة مع الدراسات المتمحورة حول سياسات الأمن الوطني – الواقعية أساسا – التي تطبق دون الأخذ في الاعتبار التأثيرات التي يمكن أن تحدثها على المستويين الإقليمي و الدولي، لكن هذا لا ينفي أنه بقي قريبا من بعض المسلمات الواقعية خاصة عندما اعتبر أن:

– الدولة هي الوحيدة المرجعية الأساسية للأمن.

– الجماعات الإنسانية – أو الإنسانية جمعاء – هي المعنية بالأمن حقيقة و ليس الأفراد.

– مسألة الأمن يجب أن تأخذ بعين الحسبان: فوضوية النظام الدولي (غياب حكومة مركزية على المستوى الدولي) التفاعل بين الوحدات المكونة للنظام (الدول)، و التنازع الذي يمكن أن ينشأ عن كيفية توزيع السلطة بين مختلف الوحدات السياسية للنظام [1].

و يختلف بوزان عن الواقعيين في:

– تمييزه بين الدول تبعا لأنظمتها و فعالية سلطتها، و أخذه بعين الاعتبار عناصر متعلقة بالسياسة الداخلية، فالأمن يجب أن ينظر إليه باختلاف أنماط الدول، طبيعة العلاقات بين الدولة و الأمة، المؤسسات و الإيديولوجيات – تمييزه بين الدولة القوية و الدولة الضعيفة – ، و مثل وانت Wendt، يميز بوزان أنماط الفوضى – ناضجة و غير ناضجة – بالاعتماد على وجود دول مهيأة للتعاون أو لا ، و مدى تقبلها لقواعد و مؤسسات تسمح بتنظيم علاقاتها.

– يجب الخلي عن التمييز التقليدي بين المن الداخلي و الأمن الخارجي و دراسة الديناميكية بين الأهداف الأمنية – أمن المواطنين و الأمن الوطني – .

– التوتر دائم بين أمن الأفراد و الأمن الجماعي و بأن هذه الوضعية تؤدي إلى المعضلة المركزية للأمن.

– تأكيده على الطابع اللامتناهي الذاتية للتهديد الخاضع قبل كل شيء إلى الخيارات السياسية و التابع لهوية الفاعلين و اعتقاده أن المصدر الذي يمكن أن ينشأ منه مشكل متعلق بالأمن هو ظرفي و غير ثابت – متغير –.

و ساهمت مدرسة كوبنهاجن في توسيع برامج البحث حول الأمن و تعميقها باقتراحها التركيز على وحدات مرجعية غير الدولة و على قطاعات أخرى غير العسكري تتضمن مختلف أشكال التهديد. ز توصل مفكرو هذه المدرسة إلى أن مستويات التحليل هي: النظام الدولي، الأنظمة التحتية – الإقليمية – ، الوحدات – مثل الدولة، الشركات متعددة الجنسيات–، الوحدات التحتية –les sous unités – مثل البيوقراطيات، اللوبيات، الاثنيات، القبائل– و أخيرا

(*) يجب أن نفهم رأي بوزان هذا بناءا على انه كتب في فترة الحرب الباردة، فأول طبعة من كتاب بوزان " الناس ، الدول و الخوف – People, state and fear" نشر سنة 1983 أي في فترة الثنائية القطبية.

[1] Cité par : Dario Batistella, **Théories des relation internationales**, Op.cit, p 489.

الأفراد. كما أن من الإسهامات المركزية لهذه المدرسة في ميدان الدراسات الأمنية تقسيمها الأمن إلى قطاعات و ابتكارها لمفهوم الأمننة و هو ما سنحاول شرحه فيما يلي:

أولا: قطاعات الأمن:

التحليل عبر القطاعات هو منهجية للتحليل تعود أولى استخداماتها إلى نشر كتاب منطق الفوضى: الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية" The logic of anarchy ; Neorealism to structural realism" من قبل باري بوزان، شارلز جونز و ريتشارد ليتل سنة 1993. و بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن، فانه الاعتماد على نوعية النشاطات الانسانية يمكن تحديد القطاعات المعنية بالدراسات الأمني كالتالي:

1/ القطاع السياسي: يهتم بالتهديدات التي تسبب أضرارا بالاستقرار المؤسساتي و التنظيمي للدول، أنظمة حكمها و شرعية الإيديولوجيات التي تبناها. و من امثلة هذه التهديدات التدخل، الدعاية و المؤامرة.

2/ القطاع العسكري: يتميز هذا القطاع باستخدام الإكراه و القوة المادية، و الوحدة المرجعية الأساسية فيه هي الدولة ذات السيادة، و يدرس التهديدات التي تنشأ عن الأفعال العسكرية التي تستهدف وجود الدولة، إقليمها، قواتها المسلحة. و يمكن أحيانا الذهاب أبعد من الدولة ذات السيادة في هذا القطاع، لأنه في بعض الحالات يكون موضوع الأمن في الواقع وحدات تحتية sous unités – عائلات، قبائل، عشائر،طوائف دينية أو غيرها- ، كما يمكن أن تكزن حماية بعض المبادئ و القيم موضوعات لسياسة أمنية تتطلب استخدام أدوات العنف و القهر- مثل محاربة الإرهاب و التهريب- ، و بالتالي تصبح موضوعات لهذا القطاع.

3/ القطاع الاقتصادي: إن بقاء الدولة يرتبط أيضا بالموارد التي يمكن أن تحوزها و التي تساهم في ترسيخ قوتها و قدرتها على التأثير في مسار العلاقات الدولية، فالطريقة التي تسير بها الدولة نشاطاتها الاقتصادية و علاقاتها مع الفواعل الاقتصادية- ليبرالية أو حمائية- يمكن أن يكون لها أثر على سياسات الدفاع و العكس صحيح.

و يرتبط القطاع الاقتصادي للأمن بالتجارة، الإنتاج و التمويل، كما يتضمن تهديدات اقتصادية على شاكلة المقاطعة الحظر التجاري، الحصار و الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية [1]و التي يمكن أن تؤثر سلبا على استقرار الدولة و رفاهية المواطنين و على الإمكانيات و الموارد المادية المخصصة للدفاع عن الدولة.

4/ القطاع البيئي: يرتبط بالنشاطات المؤثرة على المحيط الحيوي المحلي و العالمي الذي يعتبر مسرحا لجميع النشاطات الإنسانية، و كل إضرار به هو في المحصلة إضرار بالبشرية. و يتضمن هذا القطاع التهديدات البيئية مثل التلوث الاحتباس الحراري و ندرة المياه. و قد استفاد الكثير من الايكولوجيين و المدافعين عن البيئة (*)من توسيع مفهوم الأمن

---

[1] محمد ياسر الأيوبي، **"النظرية العامة للأمن . نحو علم اجتماع امني"**، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008، ص ص 149-150.

(*) في سنة 1983 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء مفوضية عالمية حول البيئة و التنمية و المسماة أيضا مفوضية برانتلاند على اسم رئيسها. أصدرت بعنوان مستقبلنا Notre avenir و الذي سمي أيضا تقرير برانتلاند le rapport de brundtland- حول التنمية المستدامة و علاقتها بالتنمية و هو التقرير الذي استخدم فيه مصطلح الأمن البيئي و غرو هارلام برنتلاند Gro harlem Brundtland طبيبة و امرأة سياسية نرويجية تقلدت منصب الوزير الأول في المملكة النرويجية سنة 1981. و من 1986 إلى 1989 و من 1990 إلى 1996. كانت على رأس المفوضية العالمية حول البيئة و التنمية في منتصف سنوات الثمانينات و المنظمة العالمية للصحة من 1998 إلى 2003.

إلى قطاعات غير عسكرية ليدرجوا قضايا تدهور البيئة و المحيط الايكولوجي ضمن أجندات التهديدات التي تحتاج إلى تظافر جهود جميع الفواعل الأمنيين للتقليص من حدة تأثيراتها السلبية.

5/ القطاع المجتمعي: يعرف بوزان المن المجتمعي على أنه استمرار- في ظل شروط مقبولة للتطور- أنماط تقليدية للغة و الثقافة، وكذا الهوية و الممارسات الوطنية و الدينية لمجتمع من المجتمعات. و يعرفه أول ويلفر Ole Waever بأنها قدرة مجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية.

و يعتبر مفهوم الأمن المجتمعي واحدا من الإضافات الجديدة لمدرسة كوبنهاجن الى حقل الدراسات الأمنية انبثق عن الإقرار بوجود وحدات مرجعية للأمن غير الدولة. و قد طور هذا المفهوم داخل مدرسة كوبنهاجن خصوصا من طرف أول ويفر[1].

إذا بناءا على التقسيم القطاعي للأمن الذي قدمته مدرسة كوبنهاجن، نستنتج أن الوحدة المرجعية للأمن تختلف باختلاف القطاع:

1- الدولة –خاصة قواتها المسلحة- و بعض الكيانان السياسية الأخرى هي الوحدات المرجعية للقطاع العسكري.

2- في القطاع السياسي، فان السيادة، القيم و الإيديولوجية التي تتبناها و تدافع عنها الدولة يمكن أن تكون وحدة مرجعية.

3- التموين بالمواد الأولية يمكن أن يصبح وحدة مرجعية للأمن في قطاعه الاقتصادي.

4- الهوية الجماعية لأمة أو لأقلية معينة يمكن أن تكون وحدة مرجعية للأمن المجتمعي.

5- الحفاظ على المحيط الحيوي و تنوعه في القطاع البيئي يمكن أن يكون وحدة مرجعية للأمن البيئي.

و يمكن أن نلخص ما قلناه حول توسيع و تعميق مفهوم الأمن – الوحدات و القطاعات – في الجدول التحليلي التالي:

توسيع / تعميق		قطاعات الامن				
		مجتمعي	عسكري	سياسي	اقتصادي	بيئي
مستويات التحليل	النظام الدولي					
	الأنظمة التحتية					
	الوحدات					
	الوحدات التحتية					
	الافراد					

الشكل رقم **01** : توسيع و تعميق مفهوم الأمن (*)

[1] Ole Waever, " insécurité, Identité, une dialectique sans fin" In : Anne marie le Gloannec- ed -, entre union et nation, l'état en europe, Paris, **Presse des sciences po**, 1982,P 92.

(*) توسيع مفهوم الأمن أو كما يسمى بالتوسيع الأفقي يشير إلى قطاعات الأمن، اما تعميقه أو كما يطلق عليه التوسيع العمودي فيشير إلى الوحدات المرجعية للأمن.

بالرغم من هده النقائص، فان إسهامات مدرسة كوبنهاجن حول مفهوم الأمننة قد شكلت قاعدة فكرية لدراسات لاحقة تبنت هي الأخرى فكرة بناء التهديد و الطابع التذاتاني للأمن، هذه الدراسات هي بالأساس الدراسات النقدية التي تصنف كتيار ثالث في الدراسات الأمنية، نظرا للإضافات و الاختلافات التي ميزت مقاربتها للأمن بالمقاربات التي تعرضنا إليها إلى حد الآن.

المبحث الثاني : قضية الصحراء الغربية و أثرها على العلاقات الجزائرية المغربية

إن النزاعات الدولية باعتبارها اعقد و أخطر مظهر من مظاهر الصراع و التصادم بين الدول و الناتجة غالبا عن تنافر في المصالح و الإدارات بشكل مستمر ومتزايد مما خلق نوع من بؤر التوتر في العالم التي تختلف حدتها و خطورتها بحسب الأطراف المتنازع عليها ، بحيث تعتبر الصحراء الغربية إحدى محددات الرئيسية للعلاقات المغاربية ومعيارا أساسيا لربط التحالفات بالمنطقة ، وعاملا مساعدا في تشكيل مداخل التأثير و الاختراق الخارجي، فمحورية هذه القضية بإبعادها و تأثيراتها قد جعلت من القضية موضع اهتمام الدارسين كونها تنطلق من مستويات التحليل مختلفة وذات أبعاد دولية و رهانات إقليمية وهذا ما جعلها عملية معقدة .

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التركيز على هذه القضية وما مدى تأثيرها على العلاقات الجزائرية المغربية من خلال عرض مواقف الدولتين المتضاربتين ، وكيف أصبحت سياسات غير متوافقة ومعرفة طبيعة الأهداف الإستراتيجية التي تدافع عنها كل من الجزائر والمغرب ، والذي تجاوزت مبدأ تقرير المصير أو رغبت كل منهما في تحقيق المطالب الإقليمية المغربية .

المطلب الأول : الجذور التاريخية لقضية الصحراء الغربية و التنافس الأوروبي عليها

بعد جلاء الاستعمار الاسباني شكل اختلافا في موقفي الجزائر والمغرب بخصوص قضية الصحراء الغربية ، مما كانت سببا في زيادة توتر العلاقات بين البلدين لاختلاف الأهداف التي تخدم مصلحة كل طرفين ، وتعد قضية الصحراء الغربية من أهم القضايا و التي احتلت مكانة جد هامة على المستوى الرسمي و الشعبي والإقليمي و الدولي[1] .

كما أن انعدام الاستقرار في منطقة المغرب العربي و الذي أسهم فيه كل من السيطرة الاستعمارية الفرنسية أو الاسبانية من جهة و الذي أدى إلى محاولة تجزئة وتفتيت وحدة التراب المغربي العربي بصيغة مختلفة سواء عن طريق الاستعمار أو عن طريق المعاهدات و المواثيق التي تفرضها الدول القوية على الدول الضعيفة.

وإذا حاولنا أن نلقي نظرة خفيفة على التاريخ المغربي العربي ، فإننا نجد أن الدول الأوروبية كانت تخشى قوة المغرب ووحدته [2] ، ولهذا السبب نجد أنها تبنت إستراتيجية خلق التنافس و الصراع بين الدول أو بناء البلد ، وإذا أردنا أن نركز على الناحية التاريخية للقضية الصحراوية فنجد أن معظم المراجع اعتبروا سنة (1975) السنة المفجرة لقضية الصحراء الغربية ، وتصاعد درجة انعدام الاستقرار السياسي و بروز الحسابات المتعلقة بميزان القوى و التوازنات الإستراتيجية . فالمسيرة الخضراء المغربية (أكتوبر 1975)واتفاقية مدريد قد شكلت تحولات جوهرية و حاسمة في القضية الصحراوية

---

[1] حسين بوقارة ، "اتحاد المغربي العربي بين الواقع والآفاق" ، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية** . العدد الثاني ،1996،ص61.

[2] بن عامر التونسي ، "**تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**"، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة و النشر، 1987.

و التي أعادت طرح من جديد الخلافات (الجزائرية- و المغربية) و إعادة تأزم هذه العلاقات و الذي لعبت فيه الأطراف المعنية والمهتمة بالصحراء الغربية .

ومع نهاية الستينات و بداية السبعينات حصل التنسيق مغاربي ثلاثي بين كل من المغرب و الجزائر و موريتانيا من أجل تكوين جبهة مشتركة تطالب بحق تقرير المصير في الصحراء الغربية ، وهذا من أجل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدول و غيرها من الاتفاقيات و المعاهدات كما اتفقوا على بناء الطريق يربط ما بين أغادير ، وتندوف ، و اطار موريتانية[1].

1- الصحراء الغربية دراسة جيولوجية:

سميت بالصحراء الغربية : تجد في مختلف القواميس أن كلمة "الصحراء" تعني مناطق الأرض القاحلة و الخالية من البشر و أسباب الحياة وعليه فإن هذه الصحراء والتي أصطلح على تسميتها بالعربية تعتبر امتداد طبيعيا للصحراء الكبرى و الوطن الكبير [2].

وإذا أردنا أن نتعرف على منطقة الصحراء الغربية التي تعد من أهم أسباب الصراع و التي تأخذ بعد سياسيا و متداخل و التي تجعل من الصعب حل المشكل الذي هو في غاية التعقيد بحيث جعلت من أطراف النزاع تلجأ إلى تدويل المشكلة من خلال منظمة هيئة الأمم المتحدة ، بعد أن عجزت الأطراف.

تقع الصحراء الغربية و التي تتكون من إقليمين هما (الساقيا الحمراء) في الشمال و (وادي الذهب) من الجنوب و البالغة مساحتها 284 كم^2 ، وتقع بين ثلاث دول عربية إسلامية في الشمال الغربي من القارة الإفريقية هي المملكة المغربية التي تحدها شمالا ، و الجزائر التي تحدها من الشمال الشرقي ، وموريتانيا التي تحيط بالصحراء من جهتي الشرق و الجنوب ، و يحدها من الغرب المحيط الأطلسي بامتداد ساحلي طويل يبلغ 1400 كم^2 [3].

وأطلق هذا الإسم أي الصحراء الغربية من قبل الاستعمار الاسباني فهي الجزء الغربي المطل على المحيط الأطلسي من الصحراء الكبرى الممتدة من وادي النيل في مصر شرقا مرورا بليبيا و جنوب تونس و الجزائر فموريتانيا الغربية[4].

إن اختلاف دول الجوار الجغرافي في النواحي الأيديولوجية و التوجيهات السياسية و المصالح أدى إلى حدوث نوع من التوتر وعدم الاستقرار السياسي ، كما أن موقع الصحراء البحري زاد أهميتها و منحها ميزة كبيرة رفع من إمكانيتها في الخارطة السياسية ، فالمعروف في الجغرافيا السياسية أن الأقاليم البحرية تحضى بمكانة هامة و متميزة في هذا المجال مقارنة بأقاليم القارية . كما أن امتداد على الصحراء على الساحل الأطلسي هذه المسافة الطويلة قد منحها أهمية جيو- استراتيجية حيث أن ذا الامتداد يسهل من الاتصال الخارجي للسواحل سواء كان ذلك الاتصال تجاريا أو حضاريا مع دول حوض الأطلسي أو الإفريقية أو الأمريكية[5].

---

[1] Abdelekhalaq Berramden , **le Sahara occidental** ; enjeu maghrébin ,paris Karthala ,1992 ,p19.

[2] إسماعيل معراف غالية، "**الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ...، وحديث عن شرعية الدولة"، الجزائر**: دار الحومة ، 2010 ، ص19،20 .

[3] جهاد عودة ، **الإطار الدولي و الإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية** ، القاهرة (د،د،ن) ، 1987، ص3.

[4] محمد عصمت بكر ، "**الشعب الصحراوي قصة الكفاح**"، سوريا: دار نينوي للدراسات و النشر والتوزيع ،2004 ،ص 7.

[5] هادي أحمد مخلف ، "المقومات الجيوستراتيجية للوطن العربي"، **مجلة الافاق العربية** ، العدد :5 ، بغداد: 1985 ، ص115 .

أما من حيث السكان و حسب إحصائيات 1977 ، فإن عدد سكان الصحراء كان مقدر بين (1000 – 700) ألف نسمة أما الأمم المتحدة فقد قدرت عددهم بحوالي 147 ألف نسمة (*) ، أما في عهد الاحتلال الإسباني فقد قدلاتهم ادارته عام 1974 بحوالي 74 ألف نسمة . و لقد أثرت طبيعة السكان وحياتهم الرعوية و تنقلاتهم الموسمية م منطقة إلى أخرى بالإضافة إلى قلة عددهم عموما على إمكانية تنظيم حركة الشعب السياسية بالرغم أن هذه الحركات لأم تظهر إلا في فترة متأخرة ، أما قبل هذا فكان الأمر يقتصر على تغير بعض الشخصيات القبلية و عن ولائها بالانضمام إلى المغرب ، و الطرف الآخر كان يريد الانضمام إلى موريتانيا ، كما أن نفس العناصر المكونة لسكان الصحراء هي نفس العناصر السائدة في موريتانيا و المغرب و مع وجود نوع من الاختلاط مع العرب و البربر و التزاوج و لضح بينهما إلى جانب نسبة بسيطة من العناصر الزنجية الخالصة التي تسكن حول السنغال و ما يجمع مابين هذه العناصر هو الدين الإسلامي كما تنقسم قبائل الصحراء إلى أربع مجموعات : [1]

1- قبيلة الرقيبات: وهم الرحل يقطنون وادي الذهب الأوسط والشرقي و شرق تندوف و شمال غرب موريتانيا و تنقسم إلى جزئين مهمين و هما :

أ- رقيبات الساحل

ب- رقيبات الشرق أو القاسم

2- قبائل تكنة : وتتكون من 12 قبيلة و تنقسم هي الأخرى إلى جزئين :

أ- جذع البربري

ب- جذع الغربي

3- القبائل الصغرى : وهي قبائل التي لا تنسب إلى الرقيبات ولا التكنة ، كما لا يعرف التاريخ استقرارها في الصحراء الغربية كما يغلب عليها الطابع العربي ويقطن معظمها في وادي الذهب.[2]

4- الحواطيون : وهم لا يشكلون قبيلة بل طبقة، تدخل في تبعيتها قبائل الرقيبات و التكنة و باقي قبائل الصحراء الغربية الأخرى ، كما يعمل أفراد القبيلة بالصناعة وتربية الأغنام.

يستمد إقليم الصحراء الغربية أهميته إلى جانب موقعه الإستراتيجي المطل على المحيط ، بالإضافة إلى غناه بالثروات الطبيعية و الفوسفات التي تم اكتشافه عام 1969. كما أكدت الدراسات البيولوجية الأمريكية لعالم الطاقة خلال عام 2000 م الاحتمالية لاستكشاف النفط والغاز في عرض المياه الصحراوية ومن أجل هذه تعد المنطقة بؤرة

(*) " من أهم القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة حول الصحراء الغربية نجد قرار رقم 2072 الصادر بتاريخ 1965/12/16 تدعو فيه الجمعية العامة اسبانيا إلى وضع حد نهائي لسيطرتها الاستعمارية لإقليم "افني" (تخلت اسبانيا لصالح المغرب بموجب معاهدة فاس.

[1] فتيحة نيراوي و صر محمد مهنا، "**قضايا العلم الإسلامي و مشكلاته السياسية بين الماضي و الحاضر**، الإسكندرية : منشأة المعارف، ص ص355-366.

[2] محمد عمرون ، "تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975-2005"، مذكرة ماجيستير ، جامعة الجزائر:قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2006، ص 19.

صراع بين مناطق النفوذ.[1]

كما استخدم الشعب الصحراوي و معه المغرب أساليب شتى سواء المقاومة أو أساليب دبلوماسية من أجل تحقيق استقلالها ، بعدما كانت كل الأطراف تحارب اسبانيا من أجل تحرير الصحراء تحولوا إلى خصوم و أعداء وذلك من أجل تحقيق المصالح كالجزائر والمغرب و موريتانيا وحتى حركة البوليساريو.

لذا ظلت مشكلة الصحراء الغربية بمثابة عقدة وجعل هذا منها منطقة تنازع بين كل من المغرب و الجزائر و موريتانيا وجبهة البوليساريو من جهة و صعوبة امكانية حله من جهة أخرى مما جعلا أطراف النزاع تلجأ إلى تقبل تدويل المشكلة من خلال منظمة الأمم المتحدة بعد أن عجزت هذه الأطراف عن حلها للمسائل السياسية والعسكرية.[2]

2- التنافس الأوروبي على الصحراء الغربية:

من الطبيعي أن تكون لأي مشكلة وبالأخص ذات أبعاد سياسية عديدة آثارا هامة على الأمن الوطني للدولة و الأمن القومي للأمة ، وينطبق هذا الوصف على مشكلة الصحراء الغربية ومحل تأثيراتها السياسية والاقتصادية على الأمن الوطني للمغرب ، مما أدى إلى ظهور العديد من الأطماع من جهة واختلاف مواقف الأطراف المباشرة في النزاع من جهة أخرى[3].

كما تشكل دول أو الأطماع الأوروبية تهديدا للمنطقة ، والتي انعكست بالسلب عليها ، و هذا التنافس فسح المجال أما العديد من تجاذبات الدولية الخارجية أن تفعل فعلها في ابقاء حالة عدم الاستقرار الذي هو أحد أهم عوامل تهديد الأمن القومي [4]، بحيث كان اهتمام الأوروبيين بالمنطقة منذ القدم شمال غرب افريقيا ، ولكن زاد مازاد من حدة هذا الإهتمام بعد بداية القرن 13 م ، نتيجة لاهتمام بميدان التجارة خاصة من الكتالونيين و الجيناويين وارتكز اهتمامه على احتلال الموانئ الواقعة على الشريط الساحلي للصحراء .

ومطمعها في الصحراء تدريجيا في سنة 1415 م ، بعد احتلال البرتغال لميناء "ستبة" المغزي على ساحل بحر الأبيض المتوسط 1455 م ى " رأس بوجادور" .

في سنة 1509 تم عقد اتفاقية "كروز" مع اسبانيا ، إذ تعتبر هذه المدينة وصل تجاري مهم لبيع العبيد الفارين وكانت اسبانيا تنطلق من فكرة مفادها أن العبيد وتجارة العبيد هما سببين رئيسيين في رد فعل عنيف ضد أي دولة تريد من خلالها الحصول على اقليم الصحراء مابين القرن 16 و القرن 18 [5].

ولكن مع مطلع القرن 16 م بدأ المغرب يعرب عن تضايقه من وجود الاسباني في منطقة لذا قام بسياسة التقرب من البرتغال ، ولكن كان المقابل في هذا التعاون شروط قاسيــة ، منها التخلي له عن جميع موانئ لم يقبلهــا

---

[1] عمار بوزيد "نزاع الصحراء الغربية ...خلفيات وآفاق"، **صوت الأحرار** ،28 سبتمبر 2002 ، ص ص23-25.

[2] هادي أحمد مخلف ، " المقومات الجيوستراتيجية للوطن العربي"، **الآفاق العربية** ، العدد :5 ، بغداد ، 1985 ، ص115.

[3] عون نبيل ، "الصحراء الغربية بين المد و الجزر" ، **مجلة المستقبل الجديد** ، العدد 01 ، أوت 2005 ، ص 15.

[4] علي عبيد مجدي ، "صراع الصحراء الغربية" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 95، يناير 1989 ، ص 87.

[5] عمر بوزيد ، **"نزاع الصحراء ، أزمة التسوية الأممية و التقاطب المغربي"** ، متوفر على الرابط : www.alars.ws (25-08-2004).

بل اكتفى كلا الطرفين إلى اتفاق السلام بينهما لمدة ستة أشهر ثم طال مفعوله أكثر من ذلك [1].

وعند استرجاع محمد الشيخ مملكة فاس من "أبي حنون" في سبتمبر 1554 دخل في اتصالات وتفاوض مع الاسبان للحصول على مساعدة عسكرية هامة تمكنت من القضاء على العثمانيين في الجزائر ، الذين آزروا "أبا الحنون" وأعادوه إلى فاس سنة 1554 وأوقفوا من قبل توسعه في الغرب الجزائري سنة 1550 ، و من رغم هذا التقرب ، لم يتطور إلى تحالف أو تعاون إلا بعد الحملة الجزائرية على المغرب (1553-1554) تلك الحملة التي أشعرتهما بضرورة التقارب أحدهما من الآخر أكثر من ذي قبل [2] . وكانت رغبة محمد الشيخ في بداية اتصالاته مع الاسبان ، هي الحصول على الدعم العسكري سواء بالرجال أو السلام ، وذلك من أجل الثائر من الجزائريين و القراصنة لمنع أي تردد على موانئه و الاتفاق على أن تتحمل القوات الاسبانية من يوم نزولها إلى وهران في عودتها إلى اسبانيا وفي المقابل ترك مدينة الجزائر للاسبان بعد أخذها من الأتراك .

و في خلال القرن 17م ، ونتيجة لتضارب المصالح الاسبانية و المغربية في المنطقة جاءت اتفاقية مراكش في 1767 و التي أقر من خلالها ملك المغرب بأن سلطته و سيادته لاتتعدى وادي نون[3].

ونتيجة لزيادة من حدة الحوادث حول ستبة ، قامت اسبانيا إلى انشاء مراكز عسكرية جديدة أمام ستبة، وفي داخل الأراضي المغربية مع استعدادها لاحتلال طنجة ، وهنا تحركت بريطانيا وحركت أسطولها لمنع اسبانيا من احتلال طنجة فوجدت فرنسا أن مصلحتها الحيوية تحتم عليها عدم التدخل ضد اسبانيا . وبالفعل تم هجوم القةات الإسبانية شمال المغرب وتمكنت من القضاء على مقاومةالمغاربة أمام ستبة ، وبعد توقف هذا الصراع أمرت اسبانيا خلال عملية الصلح في 16 مارس 1860 ، على تدفيع المغرب غرامة مالية قدرها 11 مليون ريال ، واشترطت توسيع أراضي القواعد الإسبانية في ستبة ومليلة ، وتم التوقيع على معاهدة بين اسبانيا والمغرب في 20نوفمبر 1861م [4].

كما اتبعت اسبانيا النهج الاستعماري الفرنسي لنجاتها محافظة على مناطق نفرنها و مستعمراتها ،فقد وقع الطرفان سلسلة من الاتفاقيات بينهما ، حددت فيها المنطقة الاسبانية من الصحراء الكبرى ، وقد بدأت هذه السلسلة باتفاقيات 1900 ، 1904 و 1912 على التوالي ، بحيث احتوت معاهدة 1900 تحديد ممتلكات فرنسا واسبانيا و افريقيا الغربية ، وتضمنت هذه الاتفاقية تحديد خاصا لاقليم الصحراء إذا اتفقا على أن يكون الحد الجنوبي للأراضي الإسبانية مساير للرأس الأبيض[5] .

وفي سنة 1904 ، أيضا أبرمت اتفاقية أخرى بين فرنسا و المغرب ، أعيد بمقتضاها التقييم في مصلحة فرنسا نتيجة التدخل البريطاني وإقامة عقد اتفاق ودي مع فرنسا ، وقد تضمن هذا تصريح علني الخاص بهذا الاتفاق وعدا

---

[1] عمار بن خروف ، "**العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب**"، الجزائر : دار الأمل للطباعة والنشر و التوزيع ، ج1 ،2006) ، ص 162.

[2] Maédo Diego , **Histoire des rois d'Alger** ,Alger :Tred Merry de grammont ,1981 ,P 116.

[3] عمار بن خروف، **مرجع سابق** ، ص ص161-171 .

[4] جلال يحي ، "**المغرب العربي الحديث و المعامر في الحرب العالمية الأولى**"، الاسكندرية : المكتبة المعرين العامة للكتاب ، 1982 ،ص69.

[5] محمد عمرون ، "تطور نزاع الصحراء الغربية من الاسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975 ، 2005 ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر : قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2006، ص19.

للحكومتين الفرنسية والاسبانية بأن تحترما و تحافظا على وحدة الأراضي في ظل سيادة السلطات كما يؤكد هذا الاقليم على ضم اسبانيا للصحراء الغربية من الرأس الأبيض إلى وادي النهب و الاعتراف بلوجود الاسباني على الساقية الحمراء وبمنطقة نفوذ من طرفايا إلى غاية واد درعا.

لقد عمدت حكومة فرانكو إلى صياغة تنظيم إداري للصحراء تجمع بين مناطق نفوذها و بدأ التنفيذ عام 1940 حيث قسمت منطقة النفوذ الجنوبية على الشكل التالي :

1- انيني : وهي منطقة واسعة على ساحل المحيط الأطلسي و يتخذ شكل جيب يحاط من الداخل بالأراضي المغربية و هذه المنطقة وضعت تحت ادارة مندوب الحاكم العام.

2- طرفيا : منطقة حماية تحت ادارة هيئة جمهورية تابعة لادارة تيتوان.

3- الساقيا الحمراء : تحت ادارة مندوب الحاكم العام واعتبر منطقة احتلال حر.

4- واد الذهب : تحت ادارة مندوب الحاكم العام [1].

وبعد الحرب العالمية حدث نوع التقارب المغربي الاسباني و الذي تجلى بوضوحمنذ بداية الخمسينيات آخذا شكل علاقات جيدة بين حزب الاستقلال و الحكومة الاسبانية . وكانت اسبانيا تميل إلى التنازل عن المقاطعات الفقيرة من مناطق نفوذها للحكومة المغربية في مقابل تقاضي المغرب عن مطالبته بالمقاطعات الغنية الأخرى ، و من ناحية أخرى كان المغرب مشغولا في الستينات بمطالبته بموريتانيا و كانت الرؤية المغربية بهذا الخصوص تتلخص في أنه في حال ضمنها ، فإن ذلك يمهد الطريق تلقائيا لضم الصحراء و إن كانت اسبانيا قد تخلت عن بعض مناطق نفوذها أنها عمدت إلى اتخاذ خطوات تدعم فصل الصحراء عن المغرب[2].

كما قامت الحكومة الاسبانية عن اعلان حق تقرير المصير في يوليو 1974 ، حيث وجه "الجنرال فرانكو" بيان إلى سكان الصحراء جاء فيه :

أولا : التأكيد على أن الشعب الصحراوي هو وحده الذي يملك ارادته ، ولذلك فإن اسبانيا ستدافع بقوة عن تلك الإرادة.

ثانيا : ضمان اسبانيا لوحدة الصحراء و النص على تحقيق التطور الاجتماعي و الاقتصادي وازدهار الدين الاسلامي و اعلان بأن ثروات الصحراء من حق أبنائها.

ثالثا : تطبيق تقرير المصير حينما يكون شعب الصحراء في وضع يمكنه من تحمل إلتزاماته ، وتمهيد اسبانيا لنظام خاص بالصحراء يضمن مشاكتهم تدريجيا في تسيير شؤونهم بهم إلى تحمل مسؤولياتهم في نطاق من التكفل [3] .

---

[1] **نفس المرجع** ، ص 43.

[2] علي شامي ، **الصحراء الغربية وعقدة التجزئة في الوطن العربي** ، بيروت : دار الكلمة للنشر،1980 ،ص ص 176-178.

[3] Atilo Gaudio , Sahara Espagnol fin d'un mythe colonial (Rabat : Arrisal, 1975),P 50.

ومنذ ذلك الحين بدأ الخلاف يظهر بين الدول الثلاث : المغرب ، موريتانيا و الجزائر و التي عرفت بكونها الدول المعنية ، وفي 10 أوت 1974م أعلنت اسبانيا عزمها تنظيم تقرير مصير الشعب الصحراوي في أوائل 1975 ، فحاول المغرب عرقلة الاستفتاء حيث أعلن الملك "حسن الثاني" رفقة الرئيس الموريتاني "وكداده" باللجوء إلى التحكيم الدولي و لاستشارة محكمة العدل الدولية في شكل الصحراء[1] .

حيث تقاربت الرؤيا كلا من المغرب و موريتانيا في اقتسام الصحراء بينهما ، فكانت هذه الموافقة تطبيقا لرأي محكمة العدل الدولية ،لا لرأيهما الخاص ،غير أن كلا من المغرب وموريتانيا و أعضاء جبهة البوليساريو ، دخلوا ضمن معارك عنيفة أما الجزائر فقد أدانت سياسة الأمر الواقع بشأن الصحراء الغربية ، فرأت ذلك تهديدا لوحدتها ووسيلة لتطويقها ومقدمة لإجهاض ثورتها كما صرحه "بومدين" في خطاب ألقاه يوم 24 فيفري 1976 ، بحيث وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرأك العاجل و على كل المستويات لتجاوز العزلة التي حصلت لها عقب المسيرة الخضراء ، وهو ماتجلى في الحصول على مواجهة عسكرية مغربية جزائرية في أمغالا في 26 جانفي 1976 و لم تنته إلا بوساطة مصرية وتحرك عدد كبير من الدول العربية لتطويق الأزمة[2] .

حدد مؤتمر برلين الشهير لسنتي 1984-1985 صيغ و طرق الممارسة الإستعمارية و التي اتخذت أشكالا متعددة حسب الظروف التي يعيشها العالم في كل منطقة و قد أعطت صلاحيات واسعة للدول الاستعمارية الكبرى أنذاك فيما يخص مناطق النفوذ كالقارة الافريقية التي لم يتغلغل فيها الاستعمار الأوروبي بشكل كبير[3].

المطلب الثاني : الصحراء الغربية و أطراف النزاع:

يدور النزاع في إقليم الصحراء الغربية بين كل من المغرب و الجزائر وموريتانيا و اسبانيا و حركة البوليساريو وتعد الأطراف المباشرة ، كما أن هناك أطراف غير مباشرة و التي يظهر دورها أو موقفها عبر المنظمات الدولية و الإقليمية ذات علاقة بمشكلة الصحراء . كما أن كل طرف من أطراف النزاع تجمعه مصالح سواء سياسية أو اقتصادية بحيث يقوم بتقديم كل الحجج و البراهين من أجل تحقيق مبتغاه وما هم دول الأطراف نجد كل من :

- الطرف المغربي كما هو معروف لدينا أن المغرب حصلت على استقلالها سنة 1956 ووقعت اتفاقية مع اسبانيا تقضي احتفاظ الثانية بموقعها في السبة و مليلة و الجزر الجعفرية في الشمال ومواقع أيفني و طرفا و الساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب و بهذه الاتفاقية جعلت أكثر من نصف الأراضي المغرب محتلة من قبل اسبانيا و هذه الأخيرة ساهمت في جزء كبير من مشكلة الصحراء[4] .

---

[1] مسعود شعنان ، "نزاع الصحراء الغربية ، حقوق الإنسان و حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير"، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر: كلية العلوم التأسيسية والإعلام ، قسم العلوم و العلاقات الدولية 2007) ، ص ص 123- 124.

[2] عبد الجبار مقعيش ، "العلاقات المغربية الجزائرية من 1830 إلى اليوم" ، مذكرة دبلوم دراسات عليا ، (الرباط : كلية الحقوق ، نوفمبر 1992) ص ص 248-252.

[3] اسماعيل معراف غالية ،نقلا عن د.سمعان فرج الله : **العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين** ، ج1 ، ط1 ، القاهرة : (د،د،ن)،سنة 1974 ص 126.

[4] عبد القادر رزين المخادمي ،" **نزاعات الحدود العربية**"، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ، ص 132.

يدور النزاع فيما بين كل من المغرب و الجزائر و موريتانيا و اسبانيا و حركة البوليساريو و هي الأطراف المباشرة وهناك أطراف غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية و الاقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء . و إن لكل طرف من أطراف النزاع مصالحه السياسية و الإقتصادية ويقدم الأسباب و الحجج التي تدعم مواقفه و فيمايلي استعراض مواقف أطراف النزاع المباشرة :

1- المغـــــــرب : بعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 وقع اتفاقية مع اسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية مواقعها في سبتة و مليلة و الجزر الجعفرية في الشمال ومواقع أيفني و طرفا و الساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب [1]. إن هذه الاتفاقية أبقت أكثر من نصف أراضي المغرب محتلة من قبل اسبانيا ، و من هنا بدأت مشكلة الصحراء .

بدأت المطالبة الوطنية بتحرير باقي الأراضي المغربية و أخذت هذه المطالبة أسلوبا سلميا ومن خلال الوسائل الدبلوماسية و الممارسات الشعبية مثل المسيرة الخضراء و طرح المشكلة في اجتماعات المنظمات الإقليمية و الجامعة العربية ، وكان هناك اجماع وطني داخل المغرب و الصحراء على ضرورة استقلال الصحراء كجزء من التراب المغربي و هذا ما لاتريده اسبانيا حيث عملت على خلق الفرقة والفتنة من خلال تعيينها رموزا صحراوية لادارة الإقليم . وبموجب اتفاقية مدريد1957 أكدت اسبانيا تخليها عن الصحراء و اناطة ادارتها إلى ادارة مشتركة مؤقتة من قبل المغرب و موريتانيا و سكان الصحراء و احترام الرأي الشعبي لسكان الصحراء مقابل احتفاظها بمواقع عسكرية و بعض التسهيلات و تغاضي المغرب عن مطالبته بمنطقتي سبتة ومليلية .

وتنطلق المغرب في مطالبتها بعائدية الصحراء إلى التراب المغربي على الحجج التالية :

- من الناحية التاريخية : كانت الصحراء عبر التاريخ تحت اشراف و سيطرة و توجيه سلاطين المغرب ، وهذه حقيقة أكدتها معظم الدراسات التاريخية الغربية و حتى الاسبانية ، و هي جزء من الأراضي المغربية و تشكل امتدادا طبيعيا لها.
- الناحية القانونية : فإن جميع المعاهدات الدولية بين المغرب والدول الأوروبية من جهة والدول الاستعمارية الأوروبية من جهة أخرى أكدت على مغربية الصحراء.
- من الناحية الادارية : فإن تعيين القضاة و القادة في الصحراء من قبل السلاطين المغاربة الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة [2].
- من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية: فإن سكان الصحراء شاركوا خلال الأجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة أكسبت المنطقة صفات اقتصادية و اجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية (15).

---

[1] عبد الله هداية "مشكلة الصحراء الغربية"، **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، العدد 05 ، 1979 ، ص 125.

[2] عمر صدوق، "**قضية الصحراء الغربية في اطار قانون الدولة و العلاقات الدولية**" ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986 ، ص30.

و يمكن القول أن موقف المغرب الرسمي و الشعبي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء التي تعني في نظرهم وحدة التراب و الأراضي المغربية.

2- الجزائـــــــــــر: لقد خاضت الجزائر والمغرب نضالا مشتركا ضد الاستعمار الفرنسي و الاسباني و وقف المغرب إلى جانب الجزائر في كفاحها من أجل الاستقلال الذي نالته عام 1962 ، ولم يثر المغرب مسألة الحدود مع الجزائر بعد الإستقلال . إلا أن مشكلة الحدود بين البلدين أخذت تتأثر بين فترة و أخرى .

تنطلق الجزائر في موقفها من الصحراء من وجهة نظر سياسية وايديولوجية كما عبر عن ذلك البيان الصادر عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية في كانون الأول عام 1975 و الذي أكد على مساندة حركات التحرير ويرى أن النضال في الصحراء هو بين التقدمية و الإقطاع بين جبهة البوليساريو (التي تدعمها الجزائر) وبين المغرب وموريتانيا و أن حل هذه المشكلة لايمكن أن يحصل بحصول شعب الصحراء على استقلاله [1]. ويخفي الموقف السياسي الجزائري اتجاه الصحراء بعدا اقتصاديا يتمثل في كون الصحراء منطقة غنية بالفوسفات وهي مع المخزون المغربي تشكل أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من الفوسفات فضلا عن رغبة الجزائر في الحصول على ممر عبر الصحراء لنقل الحديد من تندوف إلى المحيط الأطلسي حيث لا تزيد المسافة عبر هذا الممر 400 كم في حين تكون المسافة أكثر من 1600 كم على سواحل البحر المتوسط . ولذلك فإن وجود خامات الحديد في تندوف و احتمال اكتشاف النفط فيها يشكلان واحدة من اهتمامات الجزائر بقضية الصحراء لأنها تريد ومن خلال البوليساريو الموالية لها ضمان الحصول على ذلك الممر إلى تندوف التي ضمتها ظغلى الأراضي الجزائرية وخاضت بسببها نزاعا عسكريا مع المغرب عام 1963 [2] .

3- موريتانيـــــــــــــا : يقوم موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء على مبدأ المحافظة على حدودها و ضمان استقرارها الداخلي فهي تتخوف دائما من الحق التاريخي للمغرب في الصحراء التي تمثل موريتانيا جزءا منها و دفعها هذا التخوف أحيانا إلى التحالف مع الجزائر و دفع بالجزائر إلى الإعتراف بحق موريتانيا بالإقليم الصحراوي و بالذات في وادي الذهب حيث تؤكد موريتانيا على أن العلاقات العرقية و الثقافية قوية بين القبائل الجنوبية الصحراوية و الشعب الموريتاني .

لقد خرجت موريتانيا من الصراع من الناحية العملية و الرسمية بعد أن عقدت اتفاقية الجزائر مع حركة البوليساريو عام 1979 التي تم بموجبها انهاء حالة الحرب بينهما و انسحاب موريتانيا من وادي الذهب و تسليمه إلى الصحراويين [3].

4- البوليساريو : ظهرت الحركة الوطنية في الصحراء في فترات متباعدة و هي تمثل نضال الشعب الصحراوي و آماله في تحقيق الاستقلال و التخلص من السيطرة الفرنسية – الاسبانية . وكانت هذه الحركة جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية المغربية التي قادت إلى استقلال المغرب عام 1956. وبعد ذلك تحولت الصحراء إلى قضية نزاع مغربي –اسباني ولذلك كونت المغرب (جبهة التحرير و الاتحاد) لتحرير الصحراء أولا ومن تم ضمها إلى المغرب ، واتخذت من الوسائل

---

[1] مجلة العلوم الاجتماعية ، **مرجع سابق** ، ص 50.

[2] عبد الله هداية "مشكلة الصحراء الغربية"، **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، العدد 05 ، 1979 ، ص 32.

[3] ليلى خليل بديع ، "**أضواء و ملامح من الساقية الحمراء ، وادي الذهب**" ، بيروت: (د،د،ن) ، 1997 ، ص ص 21-22.

السلمية وسيلة لذلك من خلال إثارة القضية في المحافل الدولية و تحولت عام 1967 إلى اعتماد الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال و التحرر من السيطرة الاستعمارية [1].

لقد حصلت انشقاقات داخل الحركة الوطنية الصحراوية تدعمها أطراف و تحالفات إقليمية حيث ولدت حركة البوليساريو عام 1973 بدعم من الجزائر و ليبيا و استطاعت أن تصبح التنظيم الشرعي لشعب الصحراء و قامت بعمليات عسكرية واسعة ضد المواقع العسكرية المغربية ، وتطالب الحركة بحصول الصحراء على الاستقلال التام كدولة ، وتحظى بدعم سياسي و عسكري من قبل الجزائر و قد حصلت على موقع عضو مراقب في منظمة الوحدة الإفريقية .

وبفعل المتغيرات التي حصلت على الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق و اضطراب الوضع الأمني و الاقتصادي في الجزائر تراجع خط الحركة سياسيا واتجهت نحو القبول بمبدأ الاستفتاء الذي قررت الأمم المتحدة إجراءه ، ولغرض تحريك مسار المشكلة التي أصبحت بعيدا عن الأضواء و الإهتمام الدولي و تأكيدا لحسن النوايا أطلقت الحركة سراح 245 أسيرا مغربيا كانوا قد أسروا من قبل مقاتلي الحركة عام 1975 و بهذا يكون مجموع الأسرى المطلق سراحهم منذ عام 1975 و حتى آب 2003 أكثر من 1435 أسيرا[2].

5- اسبانيـــــا: منذ احتلالها للسواحل الصحراوية عام 1882 حاولت اسبانيا ضم الصحراء إليها كما هو الحال بالنسبة إلى سبتة و مليلية و اتبعت لتحقيق ذلك أساليب عديدة منها منح شعب الصحراء الجنسية الاسبانية وفتح باب الهجرة أمام الأوروبيين إلى منطقة العيون . ويعود تمسك اسبانيا بالصحراء إلى الأسباب التالية :

أ/ التنافس الحاد بين الدول الاستعمارية على المستعمرات و الذي نتج عنه تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ فكانت المغرب من نصيب فرنسا و المناطق الواقعة جنوبها من حصة اسبانيا.

ب/ ضمان حصول اسبانيا على مواقع عسكرية مهمة تعزز سيطرتها وانتشارها على الأراضي المغربية .

ج/ المشاكل الداخلية التي كانت تعيشها اسبانيا و الاضطرابات أيام حكم الديكتاتور فرانكو و الصراع مع قوى اليسار ومحاولة تصدير هذه المشاكل إلى خارج البلاد.

د/ تضارب مصالح القوى الأوروبية و أهمية الموقع الجغرافي للمنطقة و تصارع القوى الداخلية عزز من التواجد الأوروبي في شمال غرب افريقيا من خلال العديد من الاتفاقيات .

الموقف الأمريكي :

على الرغم كان حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة و بعدها إلا أن النزاع في الصحراء الغربية لايشغل بال العديد من صناع القرار الأمريكيين ، كما تشغلهم بعض الصراعات الأخرى في العالم . ومقابل ذلك تظل الولايات المتحدة الأمريكية في نظر المغرب أفضل طرف خارجي واقعي مفترض مؤثر في هذا النزاع.

لم تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى قضية الصحراء من منظور واحد بل تعددت رؤاها في الموضوع.

---

[1] مصطفى الكتاب ، "**النزاع على الصحراء الغربية** "، دمشق : (د.د.ن) ، 1998 ، ص8 .

[2] **المرجع نفسه**.

ذلك أنها اتخذت منذ عام 1977 موقف الحياد في النزاع على الرغم من أن الدبلوماسية الأمريكية نفسها هي التي عملت على دفع اسبانيا إلى اتخاذ موقف يلتقي مع مطالب المغرب في استعادة الصحراء و القبول بمعاهدة مدريد ، و التي تخلت بمقتضاها اسبانيا عن ادارة الصحراء الغربية.

إلا أن الموقف الأمريكي المؤيد للمغرب تغير مع وصول كارتر إلى البيت الأبيض حيث شهدت العلاقات الأمريكية المغربية في بداية حكمه أزمة وصلت حدتها عام 1978 عندما جمدت الولايات المتحدة الأمريكية مبيعاتها من السلاح إلى المغرب بحجة خرق القانون الأمريكي الذي نصت عليه الإتفاقية العسكرية بين البلدين عام 1960.

وما لبثت أن استأنفت الولايات المتحدة الأمريكية بيع السلاح إلى المغرب سنة 1979 [1].

و مع رونالد ريغان في الحكم ، حيث طور مقاربته للنزاع باعتباره صراعا بالوكالة يدخل في اطار الحرب الباردة مصنفا جبهة البوليساريو كحليف للاتحاد السوفياتي وعلى الرغم من ذلك بقي الدعم للمغرب عسكريا دون أن يؤثر ذلك على الموقف السياسي.

وفي حكومة بوش الأب و كلينتون بقي الموقف الأمريكي على الحياد في النزاع الذي لم يعترف بمغربية الصحراء و لكن يدافع في المقابل عن إيجاد حل سلمي للنزاع ترعاه الأمم المتحدة .

المبحث الثالث: انعكاسات أزمة الصحراء الغربية على عملية الاندماج و التكامل المغاربي

إن احتمالات الأخذ بالحل التفاوضي أو الحل السياسي لمشكلة الصحراء الغربية كبير و لدلك ، فان زعماء الدول المغاربية طموحاتهم كبيرة و تحدياتهم أكثر و شعوبهم يتشوقون لهدا الاتحاد أو التجمع خاصة و إن أوروبا تتحول إلى كتلة اقتصادية و تجارية و ترافقها وحدة سياسية .

و إذا انطلقنا من فرضية انه كلما زاد التقارب بين المغرب و الجزائر كلما كان هناك تفعيل حقيقي لمؤسسات الاتحاد المغاربي أو يمكن القول أن المشروع المغاربي مرهون بمدى التقارب الجزائري المغربي ، الذي تحكمه في الأساس قضية الصحراء الغربية[2].

فان هدا الاتحاد الذي يمثل منطقة إقليمية بين الجزائر و المغرب و معها شعب الصحراء (البوليساريو) إضافة إلى مواقف الأطراف الأخرى بجانب كل طرف من أطراف النزاع و ما لها من تأثير سلبي على مشاريع و مستقبل الأمة العربية عموما، إن المتتبع للوضع السياسي في منطقة شمال إفريقيا يجد بان مشكلة الصحراء الغربية كان لها الأثر البارز و السلبي في عدم التضامن العربي أو الاتحاد المغاربي[3].

المطلب الأول: تأثير مشكلة الصحراء الغربية على علاقات الدول المغاربية قبل 1989:

أنفقت دول المغرب العربي ربع قرن (1964-1989) على طريق التقارب و التباعد ، و كان أساس التقارب فشل

---

[1] أخصاص خليد ، "السياسة الأمريكية اتجاه الصحراء الغربية" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، ص ص76-80.

[2] حميد فرحان الراوي، "**الإرشاد المغاربي و مشكل الصحراء الغربية**"، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ، ص ص 02-03.

[3] بن خليف عبد الوهاب، "المشروع التكاملي في المغرب العربي بين النظرية و التطبيق"، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1996، ص ص 37-38.

خطط التنمية الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال لعدم قدرتها على تلبية الحاجيات الوطنية في المجال الاقتصادي الزراعي بخاصة ، فيما كان أساس التباعد المشكلات السياسية البينية وهي الحدود و ملف الصحراء الغربية [1]، و غيرها .

كان عام 1964 بداية التقارب المغاربي منذ تأسيس اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي التي ضمت خمس مؤسسات اقتصادية و خدمية ، و عقدت سبعة لقاءات بين وزراء اقتصاد دول المغرب العربي تمخض عنها العديد من الاتفاقيات و الدراسات القطاعية المهمة . و جاء " ملف الصحراء الغربية " عام 1974 ليضع حدا لجهود التقارب المغاربي ، و ليواصل الجميع سياسة منفردة في التنمية الوطنية و في التعامل الخارجي ، و بخاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية و يعزى الفشل في التقارب إلى غياب المؤسسات المشتركة المزودة بسلطة فعالة و الوجود القانوني ، إلى جانب هامشية فعالية الأجهزة التي أنشئت لتفعيل التعاون في مختلف المجالات على طريق التكامل و الاندماج و تماثل هياكل إنتاج دول المغرب العربي و ضيق الأسواق المحلية ، و ندرة رأس المال في بعضها " تونس و المغرب " و أدى ذلك إلى تقليص التعاون المغاربي وزيادة التبعية للخارج ، و هناك عوامل اجتماعية ثقافية سياسية أسهمت بدورها في هذا الفشل .

و أكدت تجارب التنمية الوطنية مند منتصف السبعينيات كما في السابق عجزها و فشلها في تحقيق ما هو مطلوب فقد ظلت دول المغرب العربي عدا ليبيا تعاني من أزمات اقتصادية و اجتماعية حادة في بعض الأحيان و عجزا متواصلا في ميزان المبادلات التجارية مع الخارج و خاصة في الغذاء .

إن العلاقات المغاربية لم تبنى يوما على أساس المصلحة و المنفعة العامة بين أطراف المنطقة المغاربية و ذلك بسبب قلة التبادلات الاقتصادية و قلة الاعتماد المتبادل و عوامل أخرى . و بقي اقتراب الأطراف المغاربية من بعضها البعض رهينة الموقف من قضية الصحراء الغربية [2].

حيث يعتبر المغرب و البوليساريو و الجزائر الأطراف الرئيسية في هذا النزاع و تبقى الأطراف الأخرى في المنطقة تميل بين المغرب و الجزائر حسب الموقف من القضية الصحراوية حيث أن العلاقات الجزائرية قطعت منذ اعتراف هذه الأخيرة بالجمهورية الصحراوية سنة 1976 و استمرت إلى غاية 1988 ، وما مثلته هذه القطيعة من توقيف المسار الاتحادي الذي أرادت الدول المغاربية إتباعه حتى قبل استقلالها .

أما علاقة الدول الأخرى بطرفي النزاع الرئيسيين المغرب و الجزائر بقي حبيس موقف كل طرف من القضية الصحراوية ، حيث ما لبثت المغرب بقطع علاقتها بليبيا بمجرد اعتراف الأخيرة بالجمهورية الصحراوية و بجبهة البوليساريو سنة 1980 . و دعم الجزائر للانقلاب في موريتانيا على الرئيس آنذاك المختار ولد داده جاء أيضا على أساس الموقف الموريتاني من النزاع ، و التغيير الكبير في الموقف الموريتاني بعد هذا الانقلاب لصالح الجزائر و جبهة البوليساريو[3].

---

[1] محمد علي داهش ورواء زكي يونس ، **اتحاد المغرب العربي و مشكلة الأمن الغذائي – الواقع و متطلبات المستقبل ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجي**، أبو ظبي : العدد 101 ، ص ص 11-12 .

[2] **المرجع نفسه**، ص 13 .

[3] محمد احمد العلوي ، **اتحاد المغرب العربي مرتكزات التسوية في الصحراء الغربية** (على الخط) . الاثنين 19 نوفمبر 2011 .

و تدهور العلاقات الليبية الجزائرية في منتصف الثمانينات جاء بعد التقارب الليبي المغربي و بقيت تونس متحفظة و تدعم الحل السياسي بين أطراف النزاع.

و بهذا فان الصورة العامة قبل توقيع اتفاقية إنشاء الاتحاد المغاربي كان التجاذب و النزاع بين دول المنطقة المغربية خاصة بين قطبي المنطقة الجزائر و المغرب [1]

وبدأ التجاذب بين الجزائر و المغرب منذ أن كانت الجزائر تعمل بالتنسيق مع الأسبان لتأمين هجرة مضادة لسكان الصحراء نحو مراكز تندوف ، إذ تزامنت عمليات الهجرة مع دخول القوات المغربية في فبراير 1976 إلى الصحراء على خلفية انسحاب القوات الاسبانية منها لكن الرد الجزائري كان أكثر عنفا من خلال الإعلان عن تأسيس " الجمهورية الصحراوية " من طرف واحد ما حدا بالمغرب إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع الجزائر .

و احتاج الأمر في غضون ذالك إلى سبع سنوات لعقد القمة الأولى بين الملك المغربي الحسن الثاني و الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد الذي قال عنه الحسن الثاني يوما " لقد اجبر على تولي رئاسة الجزائر " غير انه وجد فيه محاورا أعاد ملف العلاقات الجزائرية المغربية إلى الواجهة و ما تلتها من أحداث في ملف الصحراء الغربية ، خاصة عندما التقى العاهل المغربي بقياديي جبهة البوليساريو بشير مصطفى السيد ما مهد الطريق أمام انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد المغاربي في مراكش فبراير 1989 [2].

المطلب الثاني: قيام الاتحاد المغاربي في ظل الأزمة الصحراوية:

إن التقارب الذي حدث بين الدول المغاربية بشكل عام و المغرب و الجزائر بشكل خاص أفضى إلى ترك التعصب على الأقل بتقريرهم إبعاد قضية الصحراء الغربية عن ملف الاتحاد المغاربي ، و بداك أقيم الاتحاد دون أن يكون هناك حل نهائي للازمة الصحراوية .

و توازى دلك مع عودة العلاقات الدبلوماسية المغربية الجزائرية بعد قطيعة دامت 14 سنة و دلك على اثر لقاء 10 يونيو / حزيران 1988 بين الملك الراحل الحسن الثاني و الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد و هدا التقارب اشر لتراخي قبضة المؤسسة العسكرية الجزائرية في توجيه السياسة الخارجية للجزائر من جهـــة أولـــــــى كما ساعد على دعم عملية التفاهم على تسوية نزاع الصحراء الغربية عبر إجراء استفتاء بإشراف أممي و هي خطة جرى التفاوض عليها طيلة 1988-1990 من جهة ثانية ، و فشل سياسات المحاور الثنائية و خصوصا بعد التجربة المرة لمحور المغرب ليبيا في مقابل محور الجزائر تونس موريتانيا و التي أدت لإضعاف كافة الأطراف من جهة ثالثة ، وهي تطورات ارتبطت بتراجع حدة الضغط الأجنبي على المنطقة و الناجم عن تقلص حدة التقاطب الدولي بين المعسكرين الشرقي و الغربي بسبب بداية تفكك المعسكر الشرقي ، دون إغفال البروز المتصاعد للتقاطب الفرنسي الأميركي و كدا تبلور تحدي التكتل الأوروبي في مواجهة دول الشمال الإفريقي[3].

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] توفيق المدني: **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل دراسة تاريخية سياسية** ، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص 30.

[3] مصطفى الفيلالي ، **أفاق اتحاد المغرب العربي في " المستقبل العربي "**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ع 132 ، 1990 ، ص 41

إلا أن فترة الازدهار في العلاقات المغاربية عموما و المغربية الجزائرية خصوصا لم تدم طويلا ، حيث عاد الاحتراب المغربي الجزائري الذي جاء محصلة طبيعية للتطورات التي عرفها النظام السياسي الجزائري و صعود التيار المناهض للمغرب داخله لاسيما انهيار الوضع الأمني الجزائري ، و استفحال أزمة الاستفتاء بالصحراء الغربية . و قد ظهرت إرهاصات تجدد النزاع " البارد " بين البلدين و انعكاسه على مسيرة الاتحاد المغاربي في ربيع عام 1993 و دلك عندما دعا وزير الخارجية المغربي عبد اللطيف الفيلالي أنداك ، إلى وقفة مراجعة للاتحاد المغاربي بسبب مواقف الجزائر المستفزة للمغرب في قضية الصحراء ، وجاءت أحداث فندق أطلس أسني بمراكش في أغسطس / أب 1994 ، و التي تورط فيها فرنسيون من أصل جزائري قاموا بإدخال السلاح للمغرب بغية القيام بتفجيرات تقدم الدليل على إصابة المنطقة المغاربية ككل بعدوى " الإرهاب " ، و تدفع المغرب بالتالي للقبول بالمشاريع الإقليمية الرامية لمواجهة [1]الاسلامين بدعم من دول جنوب اروبا ، إلا أن العكس هو الذي حصل حيث سارع المغرب في بيان رسمي 16 سبتمبر / ايلول 1994 إلى اتهام الأمن العسكري الجزائري بالوقوف وراء مخطط لزعزعة استقرار المغرب ، مما أدى إلى فرض التأشيرة على الجزائريين بمن فيهم حاملو الجنسية الفرنسية ، و إغلاق الحدود مع الجزائر . و أضيف لدلك الموقف السلبي للجزائر إزاء تقرير لمجلس الأمن حول قضية الصحراء في خريف 1995 ، و هو ما اتخذه المغرب مبررا لتوجيه رسالة رسمية للجزائر بصفتها تتحمل الرئاسة الدورية للاتحاد و دلك في 20 ديسمبر / كانون الأول 1995 يدعو فيها إلى إيقاف نشاطات و مؤسسات الاتحاد مؤقتا[2].

المطلب الثالث: فشل المشروع التكاملي المغاربي

و ينطلق هذا من افتراض فشل البناء التكاملي للمغرب العربي انطلاقا من أن المنطقة تعرف أزمات متعددة سياسية منها و اقتصادية و اجتماعية ...الخ.

و يمكن أن نتصور في هذا السيناريو إحباط في إعادة المشروع التكاملي نتيجة لمتغيرات فاعلة و التي تلعب دورا هاما في فشل صرح الوحدة المغاربية التي نلخصها في فشل الجهود الدولية في محاولة فض و تسوية هذا النزاع.

- استفتاء تقرير المصير:

حيث قام الناخبون الصحراويون باستفتاء حول الاختيار للانضمام أو الاستقلال في إطار الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، تم بموجبها تكليف بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية Minorso و ذلك من اجل السهر على إجراء هذه العملية الاستفتائية [3] و الأخذ بعين الاعتبار العناصر الأساسية للتسوية:

1- طبيعة السؤال المطروح على الناخبين للاختيار بين نعم للاستقلال أو الانضمام للمغرب.

2- تقليص عدد القوات المغربية المتواجدة فوق إقليم الصحراء الغربية إلى 60350 خلال 11 أسبوع ابتداءا من تاريخ وقف إطلاق النار الذي حدد بتاريخ 06- 11-1991.

---

[1] طرفاني عتيقة، "التكامل الاقتصادي حالة اتحاد المغرب العربي"، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 1995 ص 55.

[2] مصطفى الخلفي، **أزمة العلاقات الجزائرية و مشكلة الصحراء الغربية**، الجزيرة نت على الرابط الالاكتروني: www.Aljazeera.net تاريخ النشر 2013/04/25.

[3] كمال بن يونس، مصالح قوية تدعم المشروع المغاربي، " **مجلة المغرب الموحد**"، العدد 1، فيفري 2009، ص ص 36-40 .

3- تحديد هوية الناخبين و تسجيلهم، هذه النقطة التي تعتبر أساسية جدا في مخطط التسوية كانت هي العقبة التي أزمت الموقف.

و لكن منذ الانطلاقات الأولى للمهام بدأت تظهر سلسلة من العراقيل من قبل المغرب و التي تتلخص في :

1- الرفض المغربي المفاجئ لإحصاء 1974 بعد أن تم الموافقة عليه سابقا.

2- نقل حوالي 17000 شخص من المغرب إلى الصحراء الغربية بحجة أنهم من أهل سكان الصحراء الغربية

3- خرق المغرب لاتفاقية وقف إطلاق النار [1] و عرقلة عمل اللجنة عند محاولة اتصالها بسمان الصحراء الغربية المتواجدين في مختلف الأقاليم.

و من رغم الاختلافات، و بفضل مساعي جيمس بيكر الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، تمكن الطرفان من إعادة التوقيع على الاتفاقية – هيوستن -، محاولين خلق ظروف ملائمة للمضي نحو الأمام و التطبيق الكامل لمخطط التسوية [2]، فكان موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا خيار الاستفتاء و التأييد الرسمي لمخطط السلام ألأممي [3].

و ما ينبغي التأكيد عليه أن التأييد المبدئي للولايات المتحدة لمخطط السلام الأممي لا يعني قبول اللأمريكين بنتيجة تؤدي إلى قيام دولة صحراوية مستقلة بقدر ما يدل على خلفية تأكيدية لسيادة المغرب على الصحراء الغربية من منطق الاعتقاد أن المغرب هو من سيكسب رهان الاستفتاء، علما أن هناك أمثلة كثيرة في التاريخ التي أفضت إلى نتائج غير خيار دول كاملة الاستقلال كبورتوريكو نموذج في هذا الشأن.

و بالرغم من الدبلوماسية الايجابية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال إدارتها لهذا الملف، لا يمكن أن تشجع تنظيم الاستفتاء إلا إذا كانت لديها نتيجة مسبقة ة التي لن ترضي المغرب من خلال قيام دولة صحراوية مستقلة، أما فيما يخص الموقف الفرنسي إزاء خيار الاستفتاء تميز بسلبية صريحة بالرغم من إعلانه الرسمي عن حياد فرنسا و عدم تحيزها في هذا الملف الحساس، بحيث انطلق المنظور الفرنسي أن استفتاء " تطبيق مخطط السلام الأممي " وصل إلى طريق مسدود و الأفضل بالنسبة لفرنسا أن تعطي البحث عن تسوية سياسية تفاوضية تحظى بقبول كل الأطراف و ذلك طبقا لمبادئ الشرعية الدولية، و إيجاد حل سياسي تفاوضي و دائم يحظى بتزكية جميع الأطراف خاصة بين المغرب و الجزائر، و قيام دولة صحراوية مستقلة على حساب المصالح المغربية و استقرار النظام الملكي في المغرب [4].

- خيار الحكم الذاتي و التقسيم:

و تم طرح هذا الخيار من قبل الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان " في 20 جوان 2001، بحيث يمنح للصحراء

---

[1] عمار جفال ، مستويات تقدم المسار المغاربي، " **مجلة المغرب الموحد**"، العدد 2، ماي 2009، ص ص 32-34.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 34-36

[3] خلود محمد نعيم، "أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية في دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير،(جامعة اليرموك، كلية الآداب)، ص 98.

[4] Yahia Zoubir, " the third way in western Sahara real politique vs international legality " , Nation Arab, Vol 15, N° 45 (Septembre 2001), PP 73-84.

الغربية حكما ذاتيا في إطار سيادة المملكة المغربية و جاء هذا الأخير كاقتراح بديل على تنظيم استفتاء تأكيدي لهذا الإطار القانوني بعد فترة خمس سنوات (*).

و يعتبر خيار " الاتفاق الإطار " و الذي جاء كبديل تفاوضي لمخطط استفتاء تقرير المصير، اقتراحا فرنسيا و الذي لقي تأييد كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا على مستوى مجلس الأمن، ليتبناه الأمريكيون و تم طرحه رسميا على الهيئة الأممية و طرفي النزاع في مفاوضات لندن الأولى في 14 ماي 2000، و الثانية في 28 ماي 2000 تحت رعاية جيمس بيكر (**).

و جاء تأييد فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الخيار مع وجود إطار من الخلفيات منها:

– الاقتناع التام لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا أن المغرب لن يتقبل نتائج الاستفتاء الذي يفضي إلى الاستقلال الصحراء الغربية، و بخسارة المغرب في هذا الاستفتاء يؤدي إلى زعزعة استقرار العرش الملكي، و هي النقطة التي يحاولون تفاديها.

– تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الخيار التفاوضي – الحكم الذاتي – بعدما كانت تؤيد مبدئيا مخطط استفتاء تقرير المصير، التي ظهرت مؤشراته الأولى في جوان 1999 و محاولة تهيئة الظروف من أجل ضمان الاستقرار الداخلي للمغرب و الحيلولة دون اختلال التوازن الإقليمي لصالح الجزائر، و التي كان يقودها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة و التي كانت ترى فيه واشنطن استعداد لقبول تسوية تفاوضية مع المغرب، كما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان " لمجلس الأمن، البديل لخياري الاستقلال و الاندماج الكامل، هو البحث عن تسوية تفاوضية نفضي إلى حل ما بين هذين الخيارين .

– أما فيما يخص خيار التقسيم لأراضي الصحراء الغربية فالشمال يلحق بالمغرب و الجنوب تقيم عليه جبهة البوليساريو " دولة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية المستقلة، و لكن اذا جئنا من حيث التطبيق فان التقسيم يجد صعوبات تطبيقية، فالصعوبة الأولى و الأساسية هي ما هي المنطقة التي تتناسب مع كل واحد من الطرفين؟، و قد يكون هذا التقسيم غير مرغوب فيه و ذلك راجع لعدة أسباب منها:

1– بهذا التقسيم يعني أن الجمهورية الصحراوية ستخسر جزءا كبيرا من إقليمها

2– الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ستتخذ حدودها مع الجزائر الدولة الحليفة.

3– و بهذا التقسيم أن المغرب سيحتفظ بإقليم القبيلة التي تكن له عداوة من بين قبائل الصحراء الغربية و هي الرقيبات.

و بالتالي من اجل أن يحظى التقسيم المحتمل بالقبول فان ذلك يتطلب أن خط التقسيم بين المغرب و جبهة البوليساريو يكون مخالفا لخط تقسيم 1976[1].

يمكن القول أن خيار التقسيم، لا يعارض المصالح الأمريكية في المنطقة بحيث يمكنها من استغلال البوابة الأطلسية للسواحل الصحراوية و في عملية استيراد و تسويق المحروقات الجزائرية، و كذلك استغلال منجم " غار جبيلات" بتندوف

(*)تصريح الرئيس شيراك خلال زيارته الرسمية إلى المغرب في 09-11-2003 .

(**) يؤكد مسؤولون أمريكيون أن أصل خيار " الاتفاق الإطار "،كان فكرة فرنسية اقترحها باحثون بالمغرب على وزارة الخارجية الفرنسية.

[1] منظمة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الوضع العام في الصحراء الغربية (178/ 2002) بتاريخ 12-02-2002.

المحاذية للأراضي الصحراوية [1]، أما فيما يخص المبادرة المغربية جاءت على منح الصحراء حكما ذاتيا في إطار السيادة المغربية، إذ أنه يمنح الصحراويين حق تسيير شؤونهم بأنفسهم من خلال إقامة هيئات تشريعية و تنفيذية و قضائية تتمتع باختصاصات حصرية مع احترام خصوصياتهم الثقافية و الاجتماعية، مع اعتبار أن الصحراء من جهة المغرب تحت السيادة المغربية مع وحدته الترابية و السياسة الخارجية و النظام القضائي من اختصاص الحكومة المغربية.

و من اجل التوصل إلى حل سياسي نهائي و مقبول من جميع الأطراف لتسوية هذا الخلاف كما تنص الخطة على أن المغرب سيقبل بمسالة الاستفتاء الشعبي حول المقترح إذا قبلت الجبهة الخطة المغربية، أما فيما يخص مسألة الاستقلال هذا ما رفضته الحكومة المغربية [2].

---

[1] كارلوس لويث ميقال، " الطريق القانوني و السياسي الطويل على مخطط بيكر "، على الرابط :www.creima.net (2003-09-13)

[2] سها رجب، **نزاعات الحدود في العالم العربي** ، القاهرة: مصر المحروسة للنشر، 2009 ، ص ص 8-15-39.

ملخص الفصل الثاني:

و بالتالي فان فشل الأمم المتحدة في إيجاد صياغة ترضي جميع أطراف النزاع في حل قضية الصحراء الغربية، جاء معبرا عن فقدان آخر أمل في التوصل إلى صيغة يمكن أن تستجمع صيغة التوافق المرغوب فيها من قبل كل الأطراف.

كما قد برهنت المغرب أكثر من مرة عن سوء نيتها في إيجاد حل لقضية الصحراء الغربية، فالحل النهائي بالنسبة لها هو منحها الحكم الذاتي لكن في إطار سيادة المغرب – الحكم الذاتي الموسع –، و لا مجال في فكرة تقرير المصير و خيار الاستقلال، بينما قدمت جبهة البوليساريو مقترحا من أجل تسوية النزاع يبدو فيه تنازلا معقولا و تركت الجبهة المجال مفتوحا للتفاوض من أجل الاتفاق على صيغة الحل النهائي.

و من خلال الدراسة لهذا الموضوع يمكن رصد أهم الاستنتاجات و هي:

1- إن أي محاولة للتكامل لا تتوفر فقط على عدد من المقومات الأساسية بقدر ما تتطلب أيضا التوافق في المصالح و وحدة الهدف.

2- لا حل لقضية الصحراء الغربية إلا في إطار الأمم المتحدة باعتبارها قضية تصفية الاستعمار.

3- لا وحدة مغاربية بدون حل لقضية الصحراء الغربية في إطار التزام المغرب بقرارات الأمم المتحدة.

و من خلال كل ما سبق فان الغموض الحاصل في بناء المغرب العربي سببه المغرب كونه غير قابل للشرعية الدولية في احتلاله للصحراء الغربية، و كونه المستفيد الأول من فتح الحدود مع الجزائر، كما أنه لا يمكن بناء مغرب عربي دون الجزائر بحكم موقعها الجغرافي و دورها السياسي الرائد و كذا جديتها في تجسيد مشاريع الاتحاد المبرمجة، و تمديد أنابيب الغاز التي تمر على تونس و المغرب.

خاتمـــــــــة:

ركزت هذه الدراسة على الجانب النزاعي في العلاقات الجزائرية المغربية، و ذلك باعتباره الجانب الأكثر أهمية على العلاقات التفاعلية بالنسبة للدولتين، و الأكثر اثارة للتساؤلات و الأكثر اثارة للفضول العلمي، انطلاقا من أن الدولتين ينتظر منهما لعب دور المحرك و المنشط للاستراتيجيات التعاونية و التكاملية خاصة و أن لديهما قواسم مشتركة و مؤهلات كفيلة بتحريك آليات التكامل الاقليمي.

تعتبر منطقة المغرب العربي تكتلا إقليميا طبيعيا تجمعه الجسور الطبيعية و تاريخ مشترك ، وحدة الدين و اللغة و هذه الميزات انعكست على عمق الفكر الوحدوي فيها إذ برزت فكرة الوحدة بين الأقطار المغاربية إبان الفترة الاستعمارية، حيث قام الزعماء الجزائريون و المغاربة و التونسيون بالتأسيس لمشاريع الوحدة في مؤتمر طنجة 1959 م.

و رغم العمق الوحدوي غير انه لم ينعكس بشكل عمل وحدوي في أرض الواقع بالرغم من محاولات التكامل المغاربي و التأسيس الرسمي سنة 1989، إلا أن الحصيلة الاقتصادية و السياسية لا تزال هزيلة على الرغم من مرور أكثر من عشرين سنة من إنشائه.

و من خلال دراستنا لكل من النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب و لقضية الصحراء الغربيةتوصلنا الى أهم الاستنتاجات التالية:

- ان الحدود الجزائرية المغربية كانت خاضعة لمنطق جيوبوليتيكي استعماري و لم تقسم استنادا الى اعتبارات بشرية، ثقافية أو جغرافية.
- ان نشوء النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب كان بسبب الاختلاف حول أساس التربة الحدودية، و تحديد مجالات السيادة حول أقاليم ذات أهمية اقتصادية معتبرة تعتبرها المغرب أقاليم مغربية استنادا الى مرجعية تاريخية و حجج دينية، و تعتبرها الجزائر جزءا من سيادتها بمنطق القانون و منطق الحفاظ على مكتسبات الثورة.
- استنادا الى التغييرات المقدمة، فان المطالب الاقليمية و العامل الجغرافي ليستا هما المحدد الرئيسي للنزاع الحدودي الجزائري المغربي، حيث تحظى المعطيات السياسية النابعة من اختلاف في تصورات و ادراكات القادة من جهة، و من جهة أخرى من اختلاف في طبيعة الأنظمة السياسية و فلسفة الحكم، الأولوية في تغيير النهج النزاعي المسيطر على علاقات الدولتين على اعتبار أن عمر المتغير الجغرافي أقصر من الظاهرة النزاعية.
- إن المتغيرات الداخلية هي الأكثر تأثيرا في السلوكيات النزاعية للدولتين من المتغيرات الخارجية، انطلاقا من تصورات و إيديولوجيات القادة قد تشخصت في شكل النظام و حددت طبيعة و أهداف الدولة.

- إن الحالة النزاعية الحدودية بين الدولتين قد أسست لنمط إدراكي سلبي، و شكلت خريطة إدراكية مشتركة بينهما أصبحت المنظار الذي من خلاله ينظر كل طرف الى الآخر، الأمر الذي جمعهما في بنية نزاعية كامنة خاضعة لمصادر موضوعية تنفجر كلما طرح موضوع يحمل نفس القيمة للطرفين، و هذا ما حدث مع قضية الصحراء الغربية حيث تصبح القيمة الجديدة غير قابلة للقسمة و لا للتنازل.

و لقد سجل لهذا الاتحاد المغاربي شكل سلبي طبيعة العلاقات بين الدولتين (الجزائر و المغرب) ، و أدى ذلك إلى خلق أزمة و انعدام الثقة بينهما و التي ترجع لعدة أسباب، أن النظام الجزائري ذو عقيدة ثورية اشتراكية و التي ترى في الملكية إحدى أنواع الأنظمة التقليدية، في حين تضرب الملكية بجذورها عميقا في المغرب الذي تخوف من تصدير الثورة الاشتراكية، و بهذا الاختلاف و التناقض جعل كلا منهما يرى في الآخر تهديدا للأمن القومي له.

و قد تعمق هذا الاختلاف مما أدى إلى صراع حدودي بتندوف الجزائرية سنة 1963، فالجزائر دافعت عن حدودها من منطلق الحدود الموروثة من الاستعمار، في حين تشبث المغرب باستكمال وحدته الترابية التي مزقها الاستعمار و انتهى هذا النزاع بتوقيع اتفاقية الحدود بينهما، غير أن سرعان ما ظهرت قضية الصحراء الغربية لتفجر الخلاف من جديد، لتشكل عقبة أخرى لفعالية الاتحاد.

لقد أصبحت القضية الصحراوية بؤرة توتر جزائري مغربي لحد الآن و عقبة مزمنة في تفعيل الاتحاد المغاربي، بحيث بدأ الاهتمام بها منذ توقيع اتفاقية مدريد بين موريتانيا و اسبانيا سنة 1975 دون إعطاء أي اهتمام للرأي الجزائري في القضية، فتبنت الجزائر في موقفها دعم القضية الصحراوية انطلاقا من الشرعية الثورية و هي حق الشعوب في تقرير المصير و الذي دافعت عنه في جميع المحافل الدولية، إلا أن طبيعة النظام ما بين الجزائر و المغرب جعل كلا منهما يزيد في التمسك بالحل الذي يخدم القضية الصحراوية.

كما جاء الاهتمام المغربي بالصحراء الغربية ضمن الإستراتيجية التي ينتهجها المغرب و ذلك من خلال توجيه الرأي العام الداخلي نحو القضايا الخارجية، بحيث كلما تأزم الوضع داخليا يتم تفعيله بحدث خارجي، أما فيما يخص الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية و الذي انتقل إلى المحافل الدولية و المشاريع التكاملية.

و يمكن القول أن شلل فشل الاتحاد المغاربي لا يرجع فقط إلى الانسداد الحاصل في إدارة ملف الصحراء الغربية بل كذلك إلى تعنت كل نظام في فرض مواقفه و رؤيته للاتحاد، بالإضافة إلى ضعف أو عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية في الدول المغاربية، و تميز منظومتها الاقتصادية بالضعف و التبعية الاقتصادية.

الملاحـــق

الملحق رقم 01: خارطة بلدان الاتحاد المغاربي

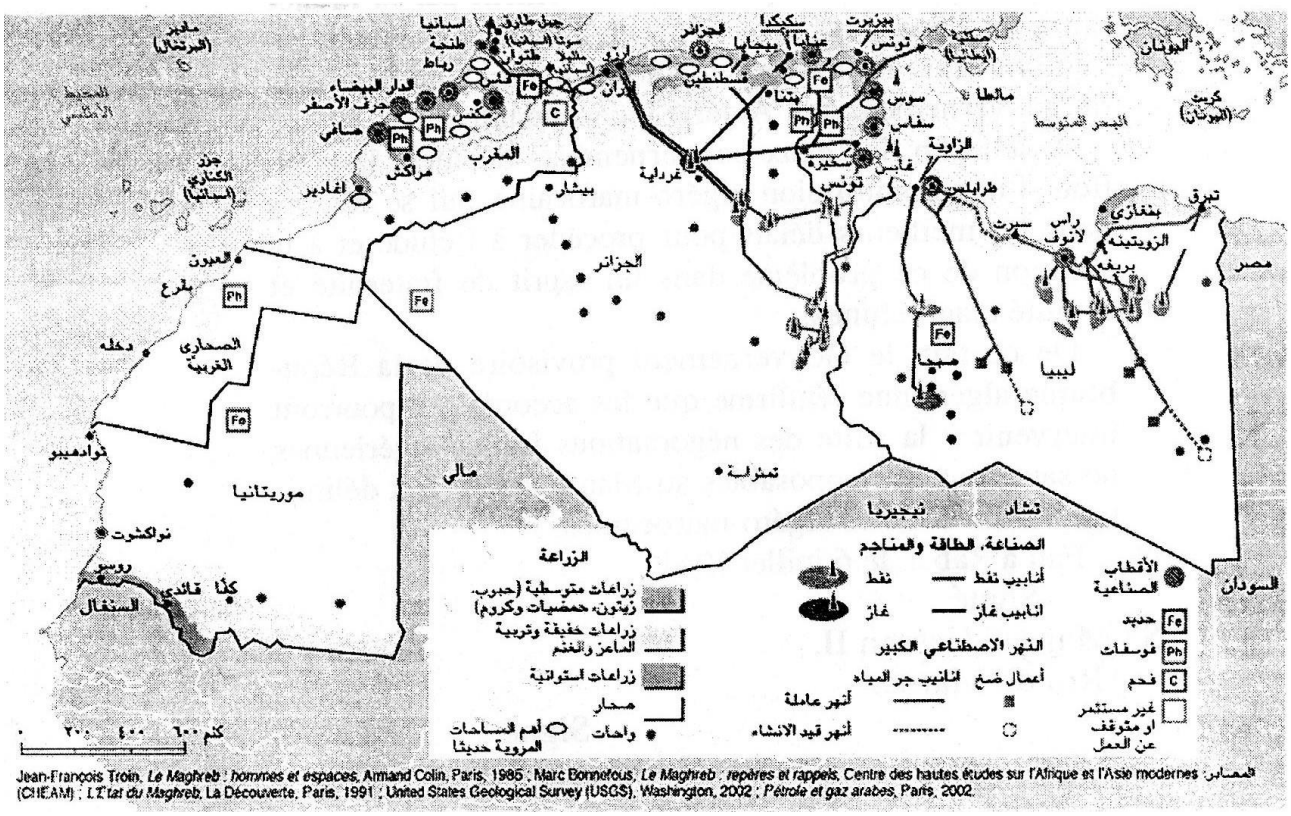

Jean-François Troin, *Le Maghreb : hommes et espaces*, Armand Colin, Paris, 1985 ; Marc Bonnefous, *Le Maghreb : repères et rappels*, Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (CHEAM) ; *L'Etat du Maghreb*, La Découverte, Paris, 1991 ; United States Geological Survey (USGS), Washington, 2002 ; *Pétrole et gaz arabes*, Paris, 2002.

المصادر:

الملحق رقم 02: ميثاق معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي

المادة الاولى:

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد ما يسمى اتحاد المغرب العربي

المادة الثانية:

يهدف الاتحاد الى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها ببعض.
- تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها و الدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال بينها.

المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار اليها في المادة السابقة الى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء و اقامة تعاون ديبلوماسي وثيق يقوم على أساس الحوار.
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء و اتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بانشاء مشروعات مشتركة و اعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: اقامة تعاون يرمي الى تنمية التعليم على كافة مستوياته و الى الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية المستمدة من تعاليم الاسلام السمحة و صيانة الهوية القومية العربية و اتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا تبادل الأساتذة و الطلبة و انشاء مؤسسات جامعية و ثقافية ومؤسسات مختصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، و هو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئلسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

- يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة و له أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة الى ذلك.

المادة السادسة:

- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، و تصدر قراراته باجماع أعضائه.

المادة السابعة:

- للوزراء الأولين للدول الأعضاء، أو من يقوموا مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة الى ذلك.

المادة الثامنة:

- يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة و ينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المختصة من أعمال.

المادة التاسعة:

- تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائجها أعمالها الى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

- يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة و يحدد مهامها.

المادة الحادية عشر:

- يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة و يحدد مقرها و مهامها، كما يعين أمينا عاما لها.

المادة الثانية عشر:

- يكون للاتحاد مجلس يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة يقع اختيارهم من فبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد و تحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي و يعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشر:

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، و تجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، و تنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.
- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير و تطبيق المعاهدة و الاتفاقيات المبرمة في اطار الاتحاد و التي يحلها الى مجلس الرئاسة أو احدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لمل يحدده النظام الأساسي للهيئة و تكون أحكام الهيئة ملزمة و نهائية.

- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

و تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للاجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

و تتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد: 1409 هـ 1398 و.ر الموافق 17 فبراير (النوار) 1989.

- عن المملكة المغربية الحسن الثاني.
- عن الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي.
- عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد.
- عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى معمر القذافي.
- عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية معاوية ولد سيد أحمد الطايع.

الملحق رقم 03: توسيع و تعميق مفهوم الأمن

توسيـــــــــــع / تعميـــــــــــق		قطاعـــــــات الامـــــــن				
		مجتمعي	عسكري	سياسي	اقتصادي	بيئي
مستويات التحليل	النظام الدولي					
	الأنظمة التحتية					
	الوحدات					
	الوحدات التحتية					
	الافراد					

الملخص

RESUME

الملخص:

اهم ما ميز العلاقات المغربية الجزائرية هو التوتر و بالأخص بعد الاستعمار، فخلف العديد من الآثار و المخلفات و بالأخص مسألة الحدود الجغرافية لشكل البلدين و هو أكثر ما ميز هذه العلاقات، فرسم الحدود جعل كلا منهما تسعى الى الاترياح نجو الأخرى، فسعى المغرب لتندوف الجزائرية و هذا ما أدى الى ظهور فجوة كل منهما بالآخر، أما القضية الصحراوية كان لها دور فعال في توتر العلاقات بين الجزائر و المغرب فموقف كل منهما نحو هذه القضية مغاير للآخر، و رغم سعي الدول المغاربية الى توحيد كل منهما في اطار ما يسمى بالاتحاد المغاربي، و حتى بعد توقيع معاهدة انشائه الى أنه لم يؤثر في علاقتهما و بقيت في حالة مد و جزر، خاصة بعد اعتبار كل من الجزائر و المغرب أهم قطبين في الاتحاد المغاربي و هذا نظرا لقوتهما و امكانياتهما التي اذا استغلت خدمت المغرب العربي ككل، و اذا لم يتم تصليح الأمر فسيبقى الاتحاد عامة و كل دولة تابعة للاقتصاديات العظمى، و هذا ما سيؤدي بالاتحاد الى الضعف و التفكك و الحل.

Résumé de la recherche :

Les relations Algéro-Marocaine se caractérisent de plusieurs perturbations après la colonisation surtout après les dégâts produits par les colonisations précisément sur les frontières géographique des deux pays. Et le schéma de ces frontières fait que les deux pays cherchent à dernier vers l'autre.

Et on remarque que cette dérivation a travers les ambitions du Maroc sur Tindouf, et cette dernière à été la cause principale du conflit Algéro-Marocaine du 1963.union

A la question du Sahara occidentale à jouée le rôle principale dans les relations entre l'Algérie et le Maroc.

Et la position de chacun d'eux et différent a retardé les efforts de l'Union Maghrébin jusqu'à 1989 et même après cet accord, les relations Algéro-Marocaine fument perturbées, et c'est ce qui a mis fin aux efforts de l'union maghrébin.

قائمـــة المراجـــع

قائمـة المراجــع

أ- الكتــب:

العربيــة:

1- اسماعيل معراف غالية ، **الأمم المتحدة والنزاعات الاقليمية** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،1995 .

2- إسماعيل معراف غالية : "**الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ...، وحديث عن شرعية الدولة**"، **الجزائر**: دار الحومة ، 2010 .

3- اسماعيل معراف غالية ،نقلا عن د.سمعان فرج الله : **العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين** ، ج1 ، ط1 القاهرة : (د،د،ن)، 1974.

4- الغالي غربي، "**فرنسا و الثورة الجزائرية 54-58**"،الجزائر: دار غرناطة للنشر.

5- بن عامر التونسي ، "**تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**"، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة و النشر 1987.

6- بوجوش عمار، "**التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962**" ، ط1، بيروت: دار المغرب الاسلامي 1997.

7- توفيق مدني، "**اتحاد المغرب بين الإحياء و التأجيل، دراسات تاريخية سياسية**"، دمشق: من منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2006.

8- جلال يحي ، "**المغرب العربي الحديث و المعامر في الحرب العالمية الأولى**"، الاسكندرية : المكتبة المعرين العامة للكتاب ، 1982 .

9- جمال عبد الناصر مانع، "**اتحاد المغرب العربي :دراسة قانونية سياسية**"، عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع،2004 .

10- جهاد عودة ، **الإطار الدولي و الإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية** ، القاهرة (د،د،ن) ، 1987.

11- جيمس دورتين ، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** – تر: وليد عباسي الكويت :كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985 .

12- حميد فرحان الراوي، "**الإرشاد المغاربي و مشكل الصحراء الغربية**"، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية .

13- سعد زغلول عبد الحميد، "**تاريخ المغرب العربي : من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال**" الإسكندرية: منشأة المعارف، 1993.

14- سها رجب، **نزاعات الحدود في العالم العربي** ، القاهرة: مصر المحروسة للنشر، 2009 .

15- صبيحة بخوش، "**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية من 1989 الى 2007**"، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2011.

16- عمار بن خروف ، "**العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب**"، الجزائر : دار الأمل للطباعة والنشر و التوزيع ج1 ،2006.

17- عمار بن سلطان،" **الدعم العربي للثورة الجزائرية** "، منشورات المركز الوطني للدراسات و الأبحاث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر.

18- عمر سعد الله ، "**القانون الدولي للحدود** "، ج1 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجزائرية ، 2003 .

19- عمر صدوق، "**قضية الصحراء الغربية في اطار قانون الدولة و العلاقات الدولية**" ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986 .

20- عبد القادر رزين المخادمي ،" **نزاعات الحدود العربية**"، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع .

21- عبد القادر رزيق مخادمي ، "**نزاعات الحدود العربية – العربية**"، الجزائر : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004.

22- عبد القادر محمودي ، "**النزاعات العربية – العربية ، وتطور النظام الاقليمي العربي 1885-1945**" الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال ، 2002.

23- على الكنز، "**المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**"، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998.

24- علي شامي ، **الصحراء الغربية وعقدة التجزئة في الوطن العربي** ، بيروت : دار الكلمة للنشر،1980 .

25- محمد رضوان، "**منازعات الحدود في العالم العربي**"، المغرب: إفريقيا الشرق، 1999.

26- محمد عصمت بكر ، "**الشعب الصحراوي قصة الكفاح**"، سوريا: دار نينوي للدراسات و النشر والتوزيع . 2004

27- محمد ياسر الأيوبي، "**النظرية العامة للأمن . نحو علم اجتماع امني**"، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008.

28- مريم صغير، "**مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 – 1962**"، الجزائر: دار الحكمة 2010.

29- مصطفى الفيلالي، "**المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

30- مصطفى الكتاب ، "**النزاع على الصحراء الغربية** "، دمشق : (د.د.ن) ، 1998.

31- مصطفى الفيلالي ، **أفاق اتحاد المغرب العربي في " المستقبل العربي "**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ع 132 ، 1990 .

32- معمر العايب، "**مؤتمر طنجة المغاربي: دراسة تحليلية تقييمية**"، الجزائر: دار الحكمة ، 2012.

33- مقلاتي عبد القادر، "**العلاقات الجزائرية المغربية في ظل الاستقلالية القطرية**"، الجزائر: دار القصبة 2011.

34- ناظم عبد الواحد الجاسور ، "**إشكالية الحدود في الوطن العربي ، دراسة في الصراعات السياسية و الخلافات الحدودية العربية–العربية**"، عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2001.

35- نوري مرزة جعفر ، "**المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر**" ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992.

36- نيفين مسعد وعلي الدين هلال،" **النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار و التغيير**"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط 3، 2005 .

37- يحي بوعزيز، "**ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين**"، 37، وهران: دار الغرب، 2004.

38- وليد عبد الحي ناصيف، "**كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**"، الطبعة 1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2010.

En Français :

1- Abdelekhalaq Berramden , **le Sahara occidental** ; enjeu maghrébin ,paris Karthala ,1992 .

2- Attilio Gaudio ; **Guerres et paix au Maroc** : **1950–1991** . Paris : Edition Karthala.

3- Atilo Gaudio, **Sahara Espagnol fin d'un mythe colonial** (Rabat : Arrisal, 1975).

4- Barbara Delcourt, **théorie de la sécurité** : Bruxelles, institut d'études européennes, 2006.

5- Boualem Bougutaia , **Les frontières méridionales de l'Algérie**. Alger : édition, S ; N, E, D, 1981.

6- Cité par : Dario Batistella, **Théories des relation internationales**, Op.cit.

7- Eric Laurent ; **mémoire d'un Roi hassan 2** .Paris : Edition Plon.1993.

8- Ole Waever, " insécurité, Identité, une dialectique sans fin" In : Anne marie le Gloannec- ed -, entre union et nation, l'état en europe, Paris, **Presse des sciences po**, 1982.

9- Maédo Diego , **Histoire des rois d'Alger** ,Alger :Tred Merry de grammont ,1981 .

10- Mohamed Ben Elhassen, **La coopération entre l'union Européenne et les pays du Maghreb**, Paris, edition Nathan, 1994.

11- Paul Balta ; **Le Grand Maghreb** , **des l'indépendance à l'an 2000** . Paris : Edition la découverte, 1990.

12- Rozef et Eartte, **L'Algérie** : **état Tripolitaine**. Tunis : Edition Bous lamer, 1980.

13- Tony Hodge, Sahara Occidental. Paris : Edition Le Harmattan ; 1987 .

En Anglais :

1. Barry Buzan, the security dilemme and ethnic conflict, **survival**, 35/1- 1993.
2. Ernest May " National sécurity in américan history" in Graham Allison.
3. Grégory Tenerton –eds-, Rethinking america's sécurity: Beyond cold war to new world order, New york : **Norton**,1992.
4. Helga Haftendorn " The sécutity Puzzle : Théory building and discipline-**building in international Security**, **international studies quarterly**, Vol 35, N 01 ,Mars 1991.
5. Salvador de madariga, cited in jerris, cooperation under the security dilemme.
6. Yahia Zoubir, " the third way in western Sahara real politique vs international legality " , Nation Arab, Vol 15, N° 45 (Septembre 2001).

ب– الرسائل و المذكرات:

1- أحمد العايب ، "البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الاقليمية منذ 1962"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية ، 1993.

2- بن خليف عبد الوهاب، "المشروع التكاملي في المغرب العربي بين النظرية و التطبيق"، مذكرة ماجيستير جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1996.

3- حسين توفيق ابراهيم، "مشكلة الشرعية في الدول النامية"، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد و السياسة، 1985.

4- خلود محمد نعيم، "أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية في دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير،(جامعة اليرموك، كلية الآداب).

5- خير الدين العايب، "الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 1994.

6- طرفاني عتيقة، "التكامل الاقتصادي حالة اتحاد المغرب العربي"، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية،1995 .

7- عبد الجبار مقعيش ، "العلاقات المغربية الجزائرية من 1830 إلى اليوم" ، مذكرة دبلوم دراسات عليا (الرباط : كلية الحقوق ، نوفمبر 1992)

8- غيلاني السبتي، "علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائري بالمملكة المغربية أثناء ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962"، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ جامعة باتنة.

9- فاطمة وزان، " تطور مشكلة الحدود في المغرب العربي : حالة الحدود الشرقية والغربية للجزائر "، مذكرة ماجيستر (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية ، 1998) .

10- محامي كريمة، "الدور الإقليمي للجزائر في المغرب العربي من 2000 إلى 2013"، مذكرة ماستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر (2012-2013).
11- محمد عمرون ، "تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975 2005 ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر : قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2006.
12- مسعود شعنان ، "نزاع الصحراء الغربية ، حقوق الإنسان و حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير" أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر: كلية العلوم التأسيسية والإعلام ، قسم العلوم و العلاقات الدولية 2007) .
13- مصطفى صايج ، " تطور العلاقات الجزائرية المغربية: دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية".مذكرة ماجيستر. جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية ، 1995-1996.

ج- المجلات و الجرائد :

- المجلات:

العربية:

1- أحمد مصطفى العملة، "أحداث الجزائر و انعاكاساتها على المغرب العربي"، **السياسة الدولية**، العدد 106، أكتوبر 1991.
2- أحمد مهابة ، "مشكلات الحدود في الغرب العربي" ، **السياسة الدولية** ، عدد 111 ، جانفي 1993.
3- أخصاص خليد ، "السياسة الأمريكية اتجاه الصحراء الغربية" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** .
4- الاتحاد المغربي أمام امتحان عسير، الصمود أم الخضوع، الجزائر، **مجلة عالم السياسة**، عدد 02، 20 ديسمبر 1991.
5- حسين أفندي، "الجامعة العربية و أزمة الخليج"، **السياسة الدولية**، العدد 104، أفريل 1991.
6- حسين بوقارة ، "اتحاد المغربي العربي بين الواقع والآفاق" ، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية** . العدد الثاني : 1996.
7- ديدي ولد السالك، "اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر و مداخل التفعيل، **المستقبل العربي**، العدد 312، فبراير 2005.
8- عبد الله هداية "مشكلة الصحراء الغربية"، **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، العدد 05 ، 1979
9- عبد الله العروي، "المغرب العربي نظرة مستقبلية"، **مجلة قضايا عربية**، مطبعة المتوسط، العدد10، 1975 .
10- علي عبيد مجدي ، "صراع الصحراء الغربية" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 95، يناير 1989 .
11- عمار بوزيد "نزاع الصحراء الغربية ...خلفيات وآفاق"، **صوت الأحرار** ،28 سبتمبر 2002.
12- عمار جفال ، مستويات تقدم المسار المغاربي، " **مجلة المغرب الموحد**"، العدد 2، ماي 2009.
13- عون نبيل ، "الصحراء الغربية بين المد و الجزر" ، **مجلة المستقبل الجديد** ، العدد 01 ، أوت 2005 .

14- كمال بن يونس، مصالح قوية تدعم المشروع المغاربي، " **مجلة المغرب الموحد**"، العدد 1، فيفري 2009.

15- محمد علي داهش ورواء زكي يونس ، **اتحاد المغرب العربي و مشكلة الأمن الغذائي – الواقع و متطلبات المستقبل ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجي**، أبو ظبي : العدد 101 .

16- **مجلة أول نوفمبر**، المركز الوطني للدراسات و الأبحاث في الحركة الوطنية، عدد 93 – 94 .

17- مطيع المختار، "الاندماج الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الوحدة**، العدد79، فيفري 1992.

18- هادي أحمد مخلف ، "المقومات الجيوستراتيجية للوطن العربي"، **مجلة الافاق العربية** ، العدد :5 ، بغداد: 1985 .

En Français :

1– Zakaria Daoud, " Les economies du maghreb en difficulté", **Le monde diplomatique**, Juin1991.

2– Therry Balyacq " qu'est-ce que la sécurité national ? " **la revue internationale et stratégique** N 52, livre 2003-2004.

En Anglais :

1– John Herz, International politics in the atomic age, New york :**Columbia university press**, 1959

د– الجرائد:

- بلاغ من جبهة التحرير، **جريدة المجاهد**، العدد 08، المؤرخ في 15 فيفري 1958.

هـ- المواقع الاكترونية:

- عمر بوزيد ، **"نزاع الصحراء ، أزمة التسوية الأممية و التقاطب المغربي"** ، متوفر على الرابط : http:// www.alars.ws (2004-08-25).

- مصطفى الخلفي، **أزمة العلاقات الجزائرية و مشكلة الصحراء الغربية**، الجزيرة نت على الرابط الالاكتروني: http:// www.Aljazeera.net تاريخ 2013/04/25.

- مقال في العلاقات الجزائرية في الرباط، على الرابط: http:// **www.Niopost.Netcontent**, **855**, **02–05–2014**

- Paul Balta ; **Le Grand Maghreb** , **des l'indépendance à l'an 2000** . Paris : Edition la découverte, 1990, P 202.

http://www.arabic-military.com/montada-f23/topic-t8115.htm بتاريخ 2009/03/24.

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة	**5**
الفصل الأول: مسار العلاقات الجزائرية المغربية	**13**
المبحث الأول: المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية	**15**
المطلب الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية المغربية	**15**
المطلب الثاني: تطور العلاقات الجزائرية المغربية	**17**
المبحث الثاني: أزمة الحدود و تداعياتها	**20**
المطلب الأول: ملف النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب " 1963 – 1988"	**20**
المطلب الثاني: التصور الجزائري و المغربي للحدود	**26**
المبحث الثالث: الاتحاد المغاربي (فكرة اتحاد المغرب العربي)	**29**
المطلب الأول: من المرحلة القبلية الى مرحلة تأسيس الاتحاد المغاربي	**29**
المطلب الثاني: معوقات الاتحاد المغاربي	**32**
الفصل الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية و أثرها على الأمن و الاستقرار	**39**
المبحث الأول: أثر العلاقات الجزائرية المغربية على الأمن و الاستقرار	**41**
المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن	**41**
المطلب الثاني: المفهوم الموسع للأمن وفق أطروحات مدرسة كوبنهاجن	**45**
المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية و أثرها على العلاقات الجزائرية المغربية	**49**
المطلب الأول: الجذور التاريخية لقضية الصحراء الغربية و التنافس الأوروبي عليها	**49**
المطلب الثاني: الصحراء الغربية و أطراف النزاع	**55**
المبحث الثالث: انعكاسات أزمة الصحراء الغربية على عملية الاندماج و التكامل المغاربي	**59**
المطلب الأول: تأثير مشكلة الصحراء الغربية على علاقات الدول المغاربية قبل 1989	**59**
المطلب الثاني: قيام الاتحاد في ظل الأزمة المغاربية	**61**
المطلب الثالث: فشل المشروع التكاملي المغاربي	**62**
خاتمة	**67**
الملاحق	**70**
الملخص	**76**
قائمة المراجع	**78**
الفهرس	**85**